المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

التحليل النحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام

بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالبة
نورة بنت سليم بن صالح المشدّق الجهني
الرقم الجامعي: ٤٣٢٧٠١٤٨

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الحميد بن محمد الأقطش
أستاذ اللغة والنحو بكلية اللغة العربية - قسم اللغة والنحو والصرف
جامعة أم القرى بمكة المكرمة

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

التحليل النحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام

إعداد الطالبة

نورة بنت سليم بن صالح المشدّق الجهني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية

تخصص النحو والصرف في جامعة أم القرى – مكة المكرمة .

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: عبدالحميد بن محمد الأقطش .... رئيساً ومشرفاً

أستاذ اللغة والنحو / جامعة أم القرى

الأستاذ الدكتور: موسى بن مصطفى العبيدان .... عضواً

أستاذ النحو والصرف / جامعة تبوك

الأستاذ الدكتور: عبدالله بن محمد الجهاد .... عضواً

أستاذ اللغة والنحو / جامعة أم القرى

الإهداء

إلى والدي (رحمه الله) الذي زرع فينا معنى الطموح والنجاح ، وعلّمنا أن الحياة بذل وعطاء ، أهديه هذا الجهد حسنة في كتابه تنفعه يوم الموقف العظيم .

إلى والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها التي كانت تلهج بالدعاء ليّ ، فكانت دعواتها الصادقة شموعاً أنارت لي الطريق وأخذت بيدي للمضي قدماً في سبيل البحث .

إلى أخواني وأخواتي مصدر عزتي وسعادتي ، الذين واكبوا مسيرة بحثي وساعدوني في طريقي وغمروني بمحبتهم ولطفهم .

إلى العلاّمة الدكتور عبدالحميد الأقطش تحية إجلال وإكبار

الباحثة

نورة بنت سليم المشدّق الجهني

مدونة لسان العرب
رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالحميد بن محمد الأقطش الذي تعهدني بالرعاية والتوجيه ابتداءً من إعداد خطة الرسالة حتى نهاية البحث. بل أجد نفسي مدينةً له على مابذله من جهد لتنمية القدرات والمهارات البحثية لديّ ، فقد تعلمت منه الكثير علماً ومنهجاً ودقةً . فالشكر إلى الدكتور عبدالحميد الأقطش ماحييت ، مع دعائي إلى الله أن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة طيبة التي أتاحت لي الابتعاث للحصول على درجة الدكتوراه ، وأخص بالشكر الدكتور رضوان الشيخ المشرف على إدارة الابتعاث والتدريب على سعة صدره وحسن خلقه ، وتحمله وسرعة التجاوب مع استفساراتنا فيما يخص الابتعاث . كما أشكر الدكتور نضال الفرّايَة رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة (فرع ينبع) ، الذي كان عوناً على تذليل كافة الصعاب التي تعترض عضوات هيئة التدريس في أثناء إكمال إجراءات الابتعاث .

وشكر آخر يتوجب عليّ أن أقدمه إلى جامعة أم القرى ممثلة في كلية الدراسات العليا العربية ، التي منحتني فرصة إكمال دراستي العليا ، كما أتقدم بخالص شكري وتقديري لرئيس قسم الدراسات العليا العربية ، الذي كان حريصاً على تذليل كافة الصعاب التي تعترض طالبات الدراسات العليا ، كما ويسعدني أن أتقدم بالشكر وعظيم العرفان لكافة أعضاء هيئة التدريس ، لما قدموه من تشجيع وعون خلال أيام الدراسة ، الذين اجتهدوا في توسيع مداركنا وتطوير أساليبنا ، وتعهدونا بالدرس والبحث إلى أن غرسوا في أنفسنا حب العلم والجرأة على مناقشة الأمور ، مع التمييز بين حقائق العلم الصالح منها أو الغث الذي دُسّ فيها مع احترام رفيع للتراث وماجاء فيه والإفادة الحقيقية منه.

أما عضوا لجنة المناقشة الموقرة الأستاذ الدكتور موسى بن مصطفى العبيدان، والأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد الجهاد ، فإني أتوجه لهما بجزيل الشكر والعرفان على قراءة البحث وتقويمه مما يشد عضد هذا البحث ويُقوّم اعوجاجه ، فجزاهما الله خير الجزاء .

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إليّ يد العون والمساعدة ، وجميع من أثرى هذا البحث برأيه السديد ، أو ملاحظته الصائبة ، أو تعاونه المخلص ، وأسأل الله العلي العظيم أن يجازي جميع من ساهم في إنجاح هذا العمل إنه سميع مجيب .

الباحثة

نورة بنت سليم المشدّق الجهني

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة

المحتوى | رقم الصفحة

الملخص

عنوان الرسالة: التحليل النحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام

اســـم الباحثة: نورة بنت سليم بن صالح المشدّق الجهني .

الدرجة : الدكتوراه .

فكرة الموضوع: تسليط الضوء على موضوع التحليل النحوي، وبشكل خاص الجانب التطبيقي منه ، وإبراز الطريقة التي كان علماء السلف من النحاة يعالجون بها النصوص المختلفة من وجهة نحوية .

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الفهم النظري في توجيه المسائل النحوية لدى المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام. وإبراز المباديء والطرق التي اتبعها المرزوقي في التحليل النحوي. والإسهام في تأصيل التحليل النحوي العربي وذلك من خلال البحث في الدرس القديم والتعمق فيه .

مكونات الرسالة: المقدمة: وتتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، ومخطط الدراسة.

التمهيد: ويشتمل على :

- العلاقة بين النحو والأدب
- صورة النحو في المصادر الأدبية .

الفصل الأول: التحليل في التفكير النحوي العام.

الفصل الثاني: طرائق التحليل النحوي في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام .

الفصل الثالث: معايير التحليل النحوي وسماته عند المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام.

الفصل الرابع: أدلة التحليل النحوي وقرائنه في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج الدراسة.

أهم النتائج : توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، وكان أهمها :

- تؤكد الدراسة على العلاقة بين فهم النحو وفهم الأدب ، فلا يمكن للمحلل النحوي أن يستوعب مايقصده الأديب إلا بفهمه الدقيق لقواعد النحو ومسائله فالمهارة النحوية السليمة – التي أساسها الممارسة والحذق والفطنة والبصر بعلاقات التراكيب والترابط – تُظْهِر إبداعات المحلل النحوي.
- إن فكرة التحليل النحوي كانت موجودة في ذهن المرزوقي ، وكانت طرائقه بصفة مجملة شملت معظم مايطلبه ابن هشام والمحدثون في التحليل النحوي ، وإن جاءت هذه الطرق أشتاتاً في جميع ماحلله ، فلم يسر بها سيراً منتظماً محدد الطرق وبمنهجية ثابته ، وإنما جاءت التصنيفات والعمليات الإجرائية حسب مايراه ، وسار بها بعفويته .
- ابتعد المرزوقي عن الفلسفة والمنطق في تحليله ، ومال إلى السهولة والوضوح على الرغم أنه عاش في القرن الخامس الهجري ، وهو عصر عُرِفَ علماؤه بعنايتهم بالفلسفة والمنطق .

المقدمة:

الحمد لله خالق الإنسان، متميزا بما علمه من التبيين والبيان، وصلى الله على النبي العربي الذي بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى الطاهرين من آله وسلم .

يعد شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام أفضل الشروح فهو أقدمها وأقربها إلى عصر أبي تمام، كما أنه من أوفى هذه الشروح وأكثرها تقصيا بعبارته الرصينة المتميزة، وباهتمامه بالجانب النحوي في النصوص لغرض تفسيرها. فعمد إلى كل الوسائل التي تمكنه من إيضاحه ويقدم ذلك كله في لغة أدبيّة معبّرة وواضحة.

ولعل هذا الكتاب اشتهر شهرة واسعة لماله من قيمة أدبية ونحوية . فأما قيمته الأدبية فهو يضم مختارات من الشعر العربي، فالديوان - الذي شرحه -ليس مختصا بأشعار الحماسة فقط وإنما جمع فيه أبو تمام المراثي،والأدب، والنسيب، والهجاء،والأضياف، والمديح، والسير، والمُلَح. وأما أهميته النحوية فتظهر من خلال اهتمام المرزوقي بالجانب النحوي والتوسع فيه في أثناء شرحه للأبيات.

مشكلة الدراسة:

إن المتأمل في اهتمام العلماء بالنحو قديما وحديثا يجد أن هذا الاهتمام توجه إلى جانب من جانبي هذا العلم،هو النظري. فقد ذهب العلماء والدارسون يعمقون البحث في قواعد النحو وأصوله وعلله وشواهده وماشذ عن القاعدة .أما التحليل فقد ظل تابعا للجانب النظري، لايلتفت إليه إلا عند إعراب موطن شاهد، أو تدريب طالب على القواعد وتطبيقاتها.

واللافت للنظر أن الدراسات في موضوع التحليل النحوي قليلة العدد، إذا ماقورنت بدراسات الموضوعات الأخرى المرتبطة بالنحو العربي .

من أجل ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع التحليل النحوي، وبشكل خاص الجانب التطبيقي منه، وإبراز الطريقة التي كان علماء السلف من النحاة يعالجون بها النصوص المختلفة من وجهة نحوية؛ من

أجل كشف نتائج التحليل الذي كانوا يقدمونه بمراعاة قواعد النحو ومعطياته.

أسئلة الدراسة

إن الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. هل اهتم علماء اللغة العرب بموضوع التحليل النحوي؟
٢. ماهي سمات التحليل النحوي عند المرزوقي في شرحه لحماسة أبي تمام؟
٣. هل للمرزوقي منهجية معينة في أثناء تحليله النحوي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأمور الآتية:

أولا: الكشف عن طبيعة الفهم النظري في توجيه المسائل النحوية لدى المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام.

ثانيا: إبراز المبادئ والطرق التي اتبعها المرزوقي في التحليل النحوي وهو بصدد شرح حماسة أبي تمام.

ثالثا : الإسهام في تأصيل التحليل النحوي العربي وذلك من خلال البحث في الدرس القديم والتعمق فيه.

أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال الجوانب التالية:

أولا: أن الدراسة تأتي في كتاب شرح ديوان حماسة أبي تمام لأبي علي المرزوقي. وقد أعلى مؤلفه فيه من شأن الجانب النحوي في أثناء شرحه للأبيات.

ثانيا: تعد الدراسة من الدراسات النحوية التطبيقية التي سوف تغوص في ماتضمنه شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام من مبادئ في التحليل النحوي وأصوله، ومن طرائق تناول بها تحليل بعض جوانب اهتمامه في هذا الشرح.

ثالثـا: أن مناقشة موضوع التحليل النحوي عند القدماء العرب من خلال مؤلفاتهم يساعد على الكشف عن مكنونات التحليل النحوي الموجودة عند علمائنا المتقدمين في كتبهم المختلفة.

رابعـا: أن الأفراد والجماعات يستطيعون – من خلال نتائج هذه الدراسة – التعرف على العلماء العرب الذين كان لهم اهتمام في التحليل النحوي، وهذا بدوره يساهم في فتح باب الدعوة إلى تناول مثل هذه الموضوعات بالدراسة والتحليل.

منهج الدراسة:

تستند الدراسة الحالية إلى المنهج الوصفي التحليلي، وكان استخدام هذا المنهج من خلال دراسة التحليل النحوي عند المرزوقي، وذلك بتتبع الظاهرة وحصرها، وتناولها بصورة تحليلية لبيان أوصافها، وأهم جوانبها، بحيث يتم شرحها وتصنيفها، وذلك من خلال مراعاة الآتي:

أ. طبيعة التحليل النحوي عند المرزوقي في شرحه لحماسة أبي تمام.

ب. أسلوب تناول وطرح هذا التحليل النحوي.

حدود الدراسة:

تتقيد حدود الدراسة في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام لمؤلفه أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي المتوفى سنة (٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

الدراسات السابقة:

سبقت هذه الدراسة دراسات لها علاقة بموضوع الدراسة، وما وقع باليد منها:

- رسالة بعنوان(المرزوقي النحوي من خلال كتابه شرح ديوان الحماسة). للباحث محمد بن عبدالعزيز الحمود (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٢هـ.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها وجهت العناية لبحث شخصية المرزوقي، ومذهبه النحوي، وأهم آرائه.

وأما بخصوص مسألة التحليل النحوي ففي اليد كتب ورسائل منها :

- التحليل النحوي : أصوله وأدلته؛للدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان ، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .
- جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى ؛للدكتور فخر الدين قباوة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري ؛ للدكتورة زهرة عبدالرحمن (رسالة دكتوراه)، جامعة حلب، ٢٠٠٧هـ.
- التحليل النحوي وتوجيه الدلالة : قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب؛للزايدي بودرامة (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- التحليل النحوي عند الأنباري والتبريزي في شرح المفضليات ؛ للباحث حمود بن محمد العزري (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م.
- التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ؛ للأستاذ محمد عدنان جبارين، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

والمتأمل في هذه الدراسات يجد أن بعضها انصب في الجانب النظري للتحليل النحوي، وبعضها الآخر ركز على الجانب التطبيقي، إلا أن كتاب المرزوقي لم يحظ بدراسة تطبيقية.

ولذلك فإن الدراسة الحالية يمكن أن تعد من أوائل الدراسات التطبيقية التي درست التحليل النحوي عند المرزوقي في شرح الحماسة لأبي تمام . علما أن هذه الدراسة الماثلة انتفعت بالدراسات اللغوية التي تضمنتها الكتب والمصنفات السابقة .

<u>مخطط الدراسة :</u>

المقدمة:

وتتضـــمن مشـــكلة الدراســـة ،وأهدافها ، وأهميتهـــا ، ومنهجهـــا ، والدراســـات السابقة ، ومخطط الدراسة.

التمهيد: ويشتمل على:

- العلاقة بين النحو والأدب:

وفيــه توضـيح لأهميــة العلاقــة بـين النحــو والأدب، وإبــراز أهــم علمــاء العربيــة القــدماء والمحــدثين الــذين أظهــروا العلاقــة بـين النحــو والأدب، وبينــوا أنــه لايمكــن فهم نص أدبي وتحليله إلا بعد فهم بنائه النحوي.

- صورة النحو في المصادر الأدبية:

ذُكِـرَ فيــه بعــض صــور النحــو الــتي ظهــرت في المصــادر الأدبيــة ، وضــرب أمثلــة لهــا ، ومنهــا : التــبرم مــن النحــو وتمجيــده، وتوظيــف المصــطلحات والقواعــد النحويــة في الشــعر العربــي، والطرائــف النحويــة في المصــادر الأدبيــة ، والتحليــل النحــوي في المصادر الأدبية.

الفصل الأول: التحليل في التفكير النحوي العام:

وقد جاء في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** التحليل النحوي : المصطلح والمفهوم
- **المبحث الثاني:** طرائق التحليل الإعرابي
- **المبحث الثالث:** معايير التحليل الإعرابي

وقــد ألقــت الدراســة الضــوء، في هــذا الفصــل، علــى الجانــب النظــري للتحليــل النحـــوي، فبينـــت جهـــود النحـــاة القـــدماء في التحليـــل النحـــوي، ودور البـــاحثين المحــدثين في ظهــور مصــطلح التحليــل النحــوي، ولاســيما فخــر الــدين قبــاوة الــذي أســس لنظريــة (التحليــل النحــوي) . وتناولــت الدراســة في هــذا الفصــل طرائــق التحليــل الإعرابــي كمــا أوردهــا ابــن هشــام الأنصــاري (ت٧٦١هـــ) في كتابــه " مغــني اللبيــب" ، بالإضــافة إلى ماجــاء بــه الدارســون المحــدثون، وخاصــة عبــدالعليم إبــراهيم، وحفــني ناصــف، ومحمــد ديــاب، وفخــر الــدين قبــاوة . وانتُقِـلَ بعــد ذلــك

إلى عرض معايير التحليل النحوي التي أوردها كلٌّ من ابن هشام من القدماء، والأنطاكي، وتمام حسان، وفخر الدين قباوة من المحدثين، وأبرزها: معرفة المعنى، ومعرفة قواعد النحو العربي، ومعرفة علوم اللغة والأدب، ومعرفة الحال والمقام، والمهارة النحوية السليمة.

الفصل الثاني :طرائق التحليل النحوي في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام:

وقد ورد في مبحثين، وهما :

- المبحث الأول: طرائق التحليل الإعرابي عند المرزوقي:

انتقلت الدراسة في هذا المبحث إلى ميدان التطبيق، فطبقت طرائق التحليل الإعرابي التي وردت في الدراسة النظرية على شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام، والكشف عن مدى تمثل المُحَلِّل لتلك الطرق.

- المبحث الثاني: تعدد أوجه التحليل الإعرابي :

يتكلم هذا المبحث بصورة موجزة عن تعدد أوجه التحليل الإعرابي عند القدماء. ويذكر الأسباب المؤدية إليه عند المحدثين. وبحثت الدراسة الأسباب التي أدت إلى تعدد أوجه التحليل الإعرابي عند المرزوقي؛ فكان المعنى أول هذه الأسباب، ثم جاءت القواعد النحوية، فالرواية بعد ذلك. وتُكَمِّل هذه الأسباب الاختلاف في تقدير المحذوف، وفقدان العلامة الإعرابية، واختلاف المذاهب النحوية، واختلاف اللهجات، والاجتهاد.

الفصل الثالث: معايير التحليل النحوي وسماته عند المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام:

ويضم هذا الفصل مبحثين على النحو الآتي:

- المبحث الأول: معايير التحليل الإعرابي عند المرزوقي

تناولت الدراسة في هذا المبحث أبرز المعايير التي مكنت المرزوقي من عملية التحليل الإعرابي وهي: معرفة المعنى، ومعرفة قواعد النحو العربي، ومعرفة علوم العربية، والمهارة النحوية السليمة.

- **المبحث الثاني: سمات التحليل النحوي عند المرزوقي**

رصدت الدراسة في هذا المبحث السمات التي يتسم بها التحليل النحوي عند المرزوقي، فكانت الاختصار والتوسع، والتعليل، والتأويل، والاستشهاد.

الفصل الرابع : أدلة التحليل النحوي وقرائنه في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام:

ويتضمن هذا الفصل مبحثين، وهما :

- **المبحث الأول : الأدلة والقرائن اللفظية الواردة عند المرزوقي**

تتبعت الدراسة في هذا المبحث القرائن اللفظية التي اعتمد عليها المرزوقي في تعيين الوظيفة النحوية أو التراكيب المحللة، فوجدت أن أبرز هذه القرائن: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام (التلازم).

- **المبحث الثاني :الأدلة والقرائن المعنوية الواردة عند المرزوقي**

تضمن هذا المبحث دراسة القرائن المعنوية التي ظهرت عن المرزوقي، وكان لها دور في تحديد المعنى النحوي للألفاظ المحللة، وأهم هذه القرائن : الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية.

<u>الخاتمة:</u>

وفيها أبرز نتائج الدراسة.

وبعد :

فقد بذلت الجهد في هذه الدراسة في حدود الوقت المُتَاح، وفي حدود الاستطاعة، وأرجو أن أكون قد أَضَفْتُ شيئاً جديداً ومفيداً إلى الدرس النحوي. فإن كنت أصَبْتُ فهذا فضل من الله أحمده عليه الحمد كلَّه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني حاولت واجتهدت . والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل وأن ينفع به. وأن يجعله في ميزان حسناتي، وفي ميزان حسنات أستاذي الفاضل عبدالحميد الأقطش.

الباحثة

نورة سليم الجهني

التمهيد

- **العلاقة بين النحو و الأدب:**

إنَّ علم النحو من العلوم المهمة ، فهو قوام لكثير من العلوم العربية ، كعلم الفقه ، و علم التفسير ، وعلم الصرف ، وعلم البيان ، وعلم الدلالة وغيرها ، فلا يستقيم لعلم دلالته إلا إذا استقامت عباراته . و للنحو قيمة في فهم الأدب عامة و الشعر خاصة ، فالعلاقة بين النحو و الأجناس الأدبية على اختلاف أنواعها علاقة وثيقة حيث لا يتضح معنى نص إلا من خلال معرفة وظيفة الألفاظ ، وعلاقتها بما قبلها و ما بعدها ، وما يكون فيها من تقديم أو تأخير، وإنّ أيّ تغير في شكل التركيب يتبعه تغير في المعنى ، قد يكون تغيراً في الدلالة و المعجم ، وهو الشائع ، وقد يكون جمالياً أسلوبياً ، استحسانا وموسعة كلام، أو ذواقة نفسية لمترادفة لفظية تكون أنسب للمقام من غيرها فيه .

وقد كان عبد القاهر الجرجاني أبرز من أظهر العلاقة بين النحو و الأدب فقد " كان عبد القاهر الجرجاني نحوياً خالصاً ، له بالنصوص بصر ، وبالأساليب فقه ، وبتفسيرها و لوع ، وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب و ولوعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية (النطم) وهي تقوم على معاني النحو "(١)

يقول عبد القاهر الجرجاني في تعريفة للنظم : " وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو و تعمل على قوانينة و أصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهجت ، فلا تزيغ عنها و تحفظ الرسوم التي رُسمت لك ، فلا تخل بشيء منها "(٢)

فقد أقام عبد القاهر الصلة بين النظم و المعاني النحوية ، فالناظم للشعر أو النثر لا بد له من علاقة بمعرفة النحو و كيفية توظيفه توظيفاً سليماً في كلامه ، و إلاَّ جاء نظمه مفكك الترتيب بين أجزائه ، وفي ذلك مفسدة للمعاني فلا تكون واضحة .

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني في أثناء عرضه للأبيات الشعرية لدور النحو ، وأهميتة في فهم الشعر و تفسيره ، ودافع عنه ، ورد على من زهد فيه واحتقره ، يقول : "وَأَمّا زهدُهم في النحو ، واحتقارهم له ، وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنعيهم في

---

(١): محمد حماسة عبداللطيف : النحو و الدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، ص٢٧ .

(٢): عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، قرأه و علق عليه : محمود شاكر ، ص٨١ .

ذلك شنيع ، وأشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله ، وعن معرفة معانية ، و الحاجة إليه ضرورية ، و أن الألفاظ تكون مغلقة على معانيها ، و أن الإعراب هو الذي يفتحها ، وكذلك الأغراض تكون كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وهو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعْرَض عليه ، وهو المقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يُرْجَعَ إليه"(١)

وكان صنيع المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام خير مثال على الرابطة القوية بين الأدب و النحو ، فقد اعتنى بالجانب النحوي عناية كبيرة في أثناء شرحه للأبيات ، وفي هذا دلالة على أنه يرى للنحو أهمية كبيرة في المعنى ، و ستهتدي إلى ذلك من خلال النماذج التي عُرِضت في الدراسة.

وفي العصر الحديث تُعَدُّ بحوث مصطفى ناصف من أهم البحوث التي تناولت العلاقة بين النحو و الأدب، إذ يوافق هذا الباحث عبد القاهر الجرجاني في أن النحو مدخل هام لفهم الأدب ، ولا سيما الشعر ، يقول : " إذا أريد لدراسة الأدب أن تبلغ درجة من النضج فلا بد من إقامة الرابطة بينها و بين المسائل النحوية المتعلقة بنظام الكلمات ، أو تركيب العبارات . من النحو يمكن أن ينشأ فصل مهم في علم الأدب ..... من التأمّل في الاحتمالات النحوية يمكن أن يفتح الباب أمام خبرة أقوى بالشعر"(٢)

وعلى الرغم من أَنّ محمدحماسة عبد اللطيف أستاذ متخصص في النحو فقد اعتنى ببيان صلة الأدب بالنحو و جعل همه إقامة الصلة بين النحو من جهة ، و بين فهم الأدب و تفسيره ، وبيان معناه من جهة أخرى . فكان يرى أنه لا يمكن فهم نص أدبي و تحليله إلا عند فهم بنائه النحوي ، على مستوى الجملة أولاً وعلى مستوى النص كله ثانياً.(٣) وبَيَّنَ أن معرفة المعنى النحوي الدلالي أساس سليم لتحليل العمل الأدبي تحليلاً لغويا ناضجاً.(٤)

---

(١): المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢): مصطفى ناصف : اللغة بين البلاغة و الأسلوبية ، ص ٢٥٢ .

(٣): ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : اللغة وبناء الشعر ، ص٧ ، ٩ ، ٢٤ .

(٤) : ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : النحو و الدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، ص١٨٠.

وهناك كذلك الناقد الكبير صلاح فضل الذي أولى عناية خاصة بعلاقة النحو بالنص، وبَيَّنَ مدى أهمية النحو لترابط النص وتماسكه ، فمن العناصر النحوية التي يعتمد عليها الترابط على المستوى السطحي للنص ، وتسهم في بنائه ؛ العطف و أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة وأدوات التعريف و أبنية الحال . يقول صلاح فضل : " أما علماء النص فإنهم يولون التماسك عناية قصوى ؛ فيذكرون أنه خاصية دلالية للخطاب ؛ تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقتها . بما يُفْهَم من الجمل الأخرى ، مما يتمثل في مؤشرات لُغَوِيَّة ، من مثل : علامات العطف و الوصل والفصل والترقيم ، وكذلك أسماء الإشارة وأدوات التعريف و الأسماء الموصولة ، وأبنية الحال والزمان وأسماء المكان وغير ذلك من العناصر الرابطة التي يُعْنى علم اللغة بتحديدها ، وتقوم بوظيفة إبراز ترابط العلاقات السببية بين العناصر المكونة للنص في مستواه الخطي المباشر للقول ".(1)

وبأية حال فيبقى الفضل ، و تظل الريادة في عقد الصلة بين علوم العربية ، بعضها ببعض إلى الإمام صاحب نظرية (النظم) عبد القاهر الجرجاني . و ذلك في ما طرحه من مبادئ، وأورده من تجليات عقلية و كذا نفسية و جمالية في كتابيه دلائل الإعجاز و أسرار البلاغة.

- **صورة النحو في المصادر الأدبية:**

إنَّ كثيرا من العلوم، كما أسلفنا ، لا تستغني عن النحو ، وقد أدرك علماء اللغة أهميته بالنسبة لفروع علم اللغة الأخرى ، وظهر ذلك في مؤلفاتهم . وقد كانت مؤلفات الأدباء من الكتب التي حوت في ثناياها كثيراً من موضوعات النحو ، و الحديث عن أهميته ، وبدا توظيف القواعد النحوية واضحاً في النصوص الأدبية. ويمكن ذكر بعض صور النحو التي ظهرت في المصادر الأدبية، ونوجزها فيما يلي:

١. **التبرم من النحو و تمجيده:** لقد تباينت النظرة إلى النحو في المصادر الأدبية ، بين نظرة تضجرية، ترى فيه الملل و التعقيد ، و بين نظرة تمجده وتعلي من شأنه ، وترى فيه علماً يستحق الاهتمام و الدراسة.

---

(١): صلاح فضل : بلاغة الخطاب و علم النص ، ص٢٤٤ .

- ومن الأمثلة التي تشير إلى اهتمام الأدباء في مؤلفاتهم بقضية التبرم من النحو و الشكوى منه ماورد عن الجاحظ (٢٥٥هـ) في كتابه (الحيوان) حين خاطب الأخفش بقوله : " أنت أعلم الناس بالنحو فَلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها ؟ وما بالنا نفهم بعضها و لا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدّم بعض وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قَلَّتْ حاجتهم إِلَيَّ فيها ، وإنما كانت غايتي المنالة ، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم مالم يفهموا و إنما قد كسبت في هذا التدبير ، إذ كنت إلى التكسب ذهبت ".[١]

- ومن الأمثلة أيضا التي تشير إلى التضجر من النحو ما ورد في العقد الفريد لابن عبدربه (٣٢٨هـ) في حديث جاء فيه :" وقالوا مَنْ أكثر من النحو حَمّقَه، ومن أكثر من الشعر بَذّله، ومَنْ أكثر من الفقه شَرّفه".[٢]

وقد وردت أقوال في كتب الأدباء تدعو إلى البعد عن التعقيدات النحوية التي ينفر منها طالب العلم ، وتيسير النحو على متعلميه ، ومن ذلك:

- ما جاء في الرسائل للجاحظ (٢٥٥هـ) : " وأَما النحو فلا تُشْغِل قلبك منه إلاّ بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ، ومن مقدار جَهّل العوامّ في كتاب إن كتبه ، وشعر إن أنشده ، وشيء إنْ وصفه ، ومازاد على ذلك فهو مَشْغَلَةٌ عما هو أولى به ، ومذهل عما هو وارد عليه منه من رواية المثل و الشاهد ، و الخبر الصادق ، و التعبير البارع ..... و عويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يُضطَرُّ إلى شيء ، فمن الرأي أن يعتمد به حساب العقد دون حساب الهند ، ودون الهندسة وعويض ما يدخل في المساحة ، وعليك في ذلك بما يحتاج إليه كفاة السلطان وكتّاب الدواوين ".[٣]

---

(١): الجاحظ : الحيوان ٩١/١ ، ٩٢ .

(٢):ابن عبدربه : العقد الفريد ،٧٨/٢ .

(٣): الجاحظ : الرسائل ، ٢٤٦/٣ ، ٢٤٧ .

- ومن الأمثلة على اهتمام الأدباء بالتمجيد النحوي ما ورد في كتاب (البيان والتبيين)؛ " يقال : إنّ أصلح الأمور لمن تكلف علم الطب أن لا يحسن منه شيئا ، أو يكون من الحذاق المتطببين، فإنه إذا أحسن منه شيئا ولم يبلغ فيه المبالغ هلك وأهلك أهله ، وكذلك العلم بصناعة الكلام. وليس كذلك سائر الصناعات، فليس يضر من أحسن باب الفاعل، والمفعول به، وباب الإضافة، وباب المعرفة والنكرة، أن يكون جاهلا بسائر أبواب النحو".(١)

- ومن الأمثلة الأخرى على اهتمام الأدباء بتمجيد النحو ، ما ورد في الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي (٤٠٠هـ)، (الليلة الثامنة)، جاء فيه: " .. ويمكن أن يقال بالمثل الأدنى: إنّ من يتكلم بالإعراب و الصحة ولا يلحن ولا يخطئ، ويجري على السليقة الحميدة و الضريبة السليمة ، قليل أو عزيز ، وإنَّ الحاجة شديدة لمن عُدِم هذه السّجية وهذا المنشأ إلى أَنْ يتعلم النحو ويقف على أحكامه ، ويجري على منهاجه ، ويفي بشروطه في أسماء العرب و أفعالها و حروفها و موضوعاتها و مستعملاتهاومهملاتها ، ومتى اتفق إنسان بهذه الحلية وعلى هذا النجار فلعمري إنه غنِيٌّ عن تطويل النحويين كما يستغني قارض الشعر بالطبع عن علم العروض ".(٢)

وحاصل ما ورد من النماذج السابقة أن الأدباء يشتكون من النحو الذي تظهر صعوبته من كثرة قواعده الفرعية و تشعباتها ، و آراء العلماء و اختلافهم فيها ، ومن بعض أبوابه المعقدة . و توجه تمجيدهم إلى النحو الضروري منه الذي يضبط الكلام ، ويحفظ اللسان من الوقوع في اللحن و الخطأ .

٢. **توظيف المصطلحات و القواعد النحوية في الشعر العربي:** بَدَت الاهتمامات النحوية عند الشعراء من خلال توظيف المصطلحات النحوية و بعض القواعد في أشعارهم، وعرض ذلك بصورة شعرية تمكن فهم المعنى المراد عند الشاعر،

---

(١):الجاحظ : البيان و التبيين ، ٢٧١/٣ .

(٢): أبو حيان التوحيدي : الإمتاع و المؤانسة ، ٩٨/١ .

وقد يكون توظيف المصطلحات النحوية مفتاحاً لفهم فكرة الشاعر، وقد يكون توظيفها تعبيراً عن معاناة ما عاشها الشاعر أو و صفاً لشيء ما.

- ومن الأمثلة على استخدام المصطلحات النحوية ما قاله أبو تمام يذكر فيه الخمرة و كيفية تأثيرها على العقل البشري:

خَرْقَاءُ يلعبُ بالعقولِ حُبَابُها كَتَلَعُّبِ الأفعالِ بالأسماءِ [1]

فمن الملاحظ أن أبا تمام استخدم مصطلحين نحويين هما : الفعل و الاسم . ووظف نظرية العامل في النحو العربي عند وصفة تأثير الخمرة على العقل و ما ينتج عن ذلك من مواقف مختلفة بتأثير هذه الخمرة ، فكما تلعب الخمرة بالعقل . فإن الفعل وهو (العامل) يلعب بالاسم كيفما شاء ، فيتغير إعرابه حسب موقعه في الجملة فقد يكون مرة فاعلاً ، ومرة مفعولاً به.

- ومن الأمثلة على توظيف القواعد النحوية في الشعر ما قاله ابن عُنين:

كَأنّي من أَخبارِ إنّ ولم يُجِزْ لـه أَحَدٌ في النحو أن يَتَقَدَّما
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ منَ نَدَاكِ يَجُرُّني إليك فَأُضحي في عُلاَك مُقَدّما [2]

يلتقط من البيتين السابقين أن الشاعر وظف قاعدتين من قواعد النحو العربي للتعبير عن معاناته في الوصول إلى من يريد . فالقاعدة الأولى هي : عدم جواز تقدم خبر (إنّ) على اسمها إلاّ إذا كان (شبة جملة جار ومجرور أو شبة جملة ظرفية)، فالشاعر حاله حال خبر (إنّ) لا يستطيع التقدّم إلى مَنْ يريد إلاَّ بشروط. أما القاعدة الثانية فقد استخدم الشاعر قاعدة حروف الجر ، وحروف الجر مختصة بالأسماء تدخل عليها فتجرها و تحمل إليهاالأفعال ، فالشاعر يرجو أن يكون حاله حال حروف الجر فيحظى بكرم يجره إلى من يريد فيصبح في مكانة عالية عنده.

٣. **الطرائف النحوية في المصادر الأدبية**:تنبه الأدباء و الكتاب إلى حاجة البشر إلى الترويح عن النفس ، فراحوا يرصعون مؤلفاتهم بكل ما هو طريف من الأخبار و

(١): الخطيب التبريزي : شرح ديوان أبي تمام ، ص ٢٩.

(٢): ابن عُنين : ديوان ابن عُنين ، ص ٩٢.

الروايات و الأشعار و الحكم . وقد اهتم الأدباء بإظهار الطرائف النحوية في كتبهم ، وخاصة التي يكون تركيزها على الخطأ النحوي . وقد امتلأت كتبهم بمادة ثرية من الطرائف و الفكاهات النحوية.

- فمن الأمثلة على اهتمام الأدباء بالطرائف و الفكاهات النحوية ما رواه ابن قتيبة ، قال: "حَدّثني أبو حاتم عن الأصمعي قال: سمعت مولى لآل عمر بن الخطاب يقول : أخذ عبد الملك بن مروان رجلاً كان يرى رأي الخوارج رأي شبيب ، فقال له : ألست القائل:

وَمِنّا سُوَيدُ و البطينُ وقَعْنَبُ ومِنّا أَمِيْرُ المؤمنين شبيبُ

فقال : إنّما قلت : ومِنّا أَمِيْرَ المؤمنين شبيب بالنّصب ، أي يا أميرَ المؤمنين فأمر بتخلية سبيلة"[1].

إنّ المتمعّن في النموذج السابق يجد أن الشاعر استطاع أن يتلاعب بالمعنى من خلال الحركات الإعرابية ، و يخلص نفسه من غضب الخليفة . و شبيب المذكور في البيت هو أبو الضحاك شبيب بن يزيد الشيباني ، أحد أبطال الخوارج الثائرين على بني أُميّةِ في خلافة عبد الملك ، و ادّعى الخلافة، وحاربه الحجاج ، حتى هُزِم ، و إلية تُنسب فرقة الشبيبة. وقد غضب عبد الملك بن مروان من الرجل أن يدعو شبيباً بأمير المؤمنين ، و لكنّ الرجل بفرط ذكائه و سرعة بديهته ، قام بتغيير حركة الإعراب ممّا انعكس ذلك على المعنى ، فالمعنى بالرفع يكون مبتدأ ، أمَّا بالنصب فيكون منادى، فبعد أن كان المعنى : أمير المؤمنين شبيب مِنّا ، صار المعنى: شبيب يا أمير المؤمنين مِنّا.

- ومن الأمثلة أيضاً على اهتمام الأدباء بالطرائف و الفكاهات النحوية ما رواه إبراهيم البيهقي ، قال : " وعزم رجل من أهل الشام على لقاء المأمون فاستشار رجلاً من أصحابة فقال : على أي جهة أصلح أن ألقى أمير المؤمنين ؟ قال : على الفصاحة ، قال : ليس عندي منها شيء و إني لَأَ لحن في كلامي كثيراً ، قال : فعليك بالرفع فإنه أكثر ما يستعمل . فدخل على المأمون

---

(١): ابن قتيبة : عيون الأخبار ، ٢/١٧١ .

فقال : السلام عليك يا أَمِيْرُ المؤمنين ورحمة الله و بركاته ، فقال : يا غلام اصفع ، فصفع ، قال : بسمُ اللّهُ ، فقال : ويلك من صَبّك على الرفع ؟ قال : وكيف لا أرفع من رفع الله ! فضحك وقضى حاجته "[1].

٤. **التحليل النحوي في المصادر الأدبية:** لقد ظهر اهتمام بالجانب النحوي من العلماء ، وخاصة شرّاح الشعر، يقول فخر الدين قباوة : " فإذا كثيرة من كتب الشرح إنما هو متون من اللغة ، أو النحو، أو التاريخ، أو النقد يصل بين أجزائها أبيات من الشعر "[2].

فقد بين فخر الدين قباوة أن ثمة اتجاهات عدة في شروح الشعر ، نحو : الاتجاه اللغوي ، و الاتجاه النحوي، والاتجاه التاريخي ، والاتجاه النقدي. وما يهم دراستنا الحالية هو الاتجاه النحوي، إذ لا يخلو شرح من شروح الشعر من الاهتمام بقضايا النحو، وكان وسيلة مهمة لخدمة الهدف الأساسي من الشرح وهو تجلية المعنى وإيضاحه.

وقد انصرف بعض العلماء إلى الاهتمام بالجانب النحوي التطبيقي الذي يخرج النحو من نطاق البحث النظري إلى ميدان التطبيق، فظهرت عمليات التحليل بشكل ظاهر، و أساليب مختلفة في المختارات المشهورة، كشرح المعلقات لابن الأنباري والنحاس والتبريزي، وشرح المفضليات للأنباري والمرزوقي والتبريزي، وشروح الحماسة[3].

فمن المصادر الأدبية التي بدا فيها التحليل النحوي واضحاً شرح ديوان حماسة أبي تمام الذي صنعه أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) ، موضوع الدراسة ، فقد قام المرزوقي بتحليل المفردات و التراكيب الواردة في البيت تحليلاً نحوياً، مظهراً ثقافة ومهارة فائقتين في ميدان النحو . ولعل المباحث القادمة تبين قدرة المرزوقي و براعته في التحليل النحوي بشيء من التفصيل.

---

(١): إبراهيم البيهقي : المحاسن والمساوئ ، ٤٧٨/١.

(٢): فخر الدين قباوة : منهج التبريزي في شروحه و القيمة التاريخية للمفضليات ، ص ١١٩

(٣): ينظر : فخر الدين قباوة : التحليل النحوي ، أصولة و أدلته ، ص ٦ ، ومنهجية التحليل النحوي للنصوص الأدبية ، ص ١٧.

الفصل الأول

التحليل في التفكير النحوي العام

المبحث الأول: التحليل النحوي: المصطلح والمفهوم

المبحث الثاني : طرائق التحليل الإعرابي

المبحث الثالث: معايير التحليل الإعرابي

الفصل الأول: التحليل في التفكير النحوي العام:

إن التحليل النحوي ليس بالجديد، بل كان موجوداً عند أسلافنا منذ مطلع القرن الثاني الهجري، حيث كان قدماء النحاة يجرون كثيراً من التحليلات النحوية في المجالس وحلقات التدريس، وتطالعنا في كتب النحو، بدءاً من كتاب سيبويه (١٨٠هـ) شواهد وأمثلة محللة تدل على أن القدماء كانوا يدركون أهمية التحليل في النحو. فثمة في تفاسير القرآن الكريم، وشروح الشعر، كان المعربون للآيات، والشارحون للأشعار يعرضون تحليلات لغوية مختلفة، ويلتزمون الوقوف عند كل مشكلة تعبيرية، ويبينون بعض العلاقات الدلالية، والوظائف الإعرابية، ومعاني الأدوات.

وقد استمرت مسيرة التحليل في مؤلفات النحاة وغيرهم، دون تحديد للمرتكزات المنهجية التي يصدرون عنها، على أن بعض المتأخرين من النحاة، شعروا بالحاجة لتحديد منهجية تضيء السبيل للدارسين، فكان لابن هشام الأنصاري في القرن الثامن للهجرة جهود متميزة في هذا المجال، وبخاصة في كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» حيث استفاض في بيان التحليل الإعرابي لبعض المفردات والجمل وأشباهها، ووضع عدة أبواب، توضح كثيراً من قواعد التحليل، وطرق تنفيذه.

ومن الجدير بالذكر أن جهود أولئك النحاة في التحليل النحوي، قد سارت دونما ظهور لهذا المصطلح(التحليل) في مؤلفاتهم، فهو إنما شاع في الدراسات اللغوية الحديثة. وهناك جهود كثيرة جعلت تقارب هذا الموضوع، منها: «النحو الوظيفي» لعبد العليم إبراهيم، و «المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها» لمحمد الأنطاكي، و «اللغة العربية معناها ومبناها» لتمام حسان وتتمثل جهودهؤلاء وغيرهم في تناول جوانب من التحليل النحوي، مع التركيز على الجانب الإعرابي، وقد تقف عند الوظائف الإعرابية، أو تجمع بين العنصرين الإعرابي واللغوي، أو تتناول في البيان عنصري الإعراب والصرف، بدون تحديد واضح للمفهوم، وباقتصار في التطبيق على بعض الجوانب.

ويمكن القول إن الذي أسس لنظرية " التحليل النحوي " في العصر الحديث هو الدكتور فخر الدين قباوة، حيث صيَّر هذا المركب مصطلحا وحدد مفهومه، وقواعده وأصوله ومبادئه

ولم يكتف بالتنظير، وإنما أجرى فيه، ممارسات تطبيقية من : القرآن، والحديث، والشعر . وظهرت جهوده في مؤلفات أخرجها للدارسين والباحثين، فقد كانت البداية في توظيف مصطلح « التحليل النحوي » في مؤلفه (المورد النحوي الكبير نماذج تطبيقية في الإعراب والأدوات والصرف)، ثم تلا ذلك تأليف كتاب (التحليل النحوي: أصوله وأدلته)، ثم كان كتاب عنونه بـ (جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى)، وجاء الختام في كتاب (منهجية التحليل النحوي للنصوص الأدبية)، وكان يهدف من هذه المؤلفات، كما كان يقول، التسهيل على الدارسين والأساتذة والمدرسين والمعلمين سبل البحث والتعليم وتكوين المهارات النحوية في تحليل النصوص اللغوية والأدبية.

ويندرج أدناه التكلم في ثلاثة مباحث وهي: التحليل النحوي: المصطلح والمفهوم، وطرائق التحليل الإعرابي، ومعايير التحليل الإعرابي.

المبحث الأول: التحليل النحوي: المصطلح والمفهوم:

مصطلح (التحليل النحوي) مصطلح حديث من صنعة علماء اللغة المحدثين. لم يعرفه علماء السلف، بوصفه مصطلحا، وإن عرفوا وتعاطوا بمعظم أسسه ومبادئه،ومن الأهمية التعريف بهذا المصطلح.

فالتحليل بمفهومه العام يقصد به: «توظيف كل ما يمكن من الأدوات والقرائن لرفع موانع الإدراك والفهم عن مضامين النص ومعانيه، وفق ما يقتضيه نوعه ومجاله»[1].

ولم تذكر المعاجم العربية القديمةهذه الصيغة، إلاَّ أن المدقق في المسيرة الاشتقاقية، والامتداد التوليدي لهذا المصطلح، يجد أنه تولد من متن لغوي موجود أصلاً في العربية، حيث إنه مأخوذ من الفعل (حَلّ) ثم ضعف لغرض دلالي مخصوص، وهذا

(١): حسين كنوان: تحليل النصوص المفهوم والضوابط ، ص ١٣٤(بحث منشور).

يوجب العودة إلى الأصل المحول عنه (حلّ، حَلَلَ) في المعاجم القديمة[1]. فقد جاء معنى (حَلَلَ) في هذه المعاجم مرتبطاً بفك العقدة وإزالة التداخل بين أطرافها، حيث قيل: « حَلَلْتُ العقدة أُحُلُّها حَلاّ إذا فتحتها فانْحلت »[2].

وقد توسعت دلالته في المعاجم الحديثة، إذ صار الحَلُّ وسيلة لفك معطيات التركيب، إظهار وحداته الجزئية البسيطة، ففي المعجم الوسيط، مثلاً، يجد القارئ إشارة إلى الدلالة القديمة، ثم يصل إلى الدلالة الحديثة: حَلَّ العقدة حلًّا: فكّها.... وحَلَّلَ العقدة: حلّها، والشيء: أرجعه إلى عناصره. يقال: حَلّل الدم، وحَلّل البول. ويقال حَلَّل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها....[3]. وأشارت بعض المعاجم إلى أن معنى التحليل هو(إرجاع الأمر إلى عناصره المكونة له)[4].

"ويحسن بنا ههنا أن نذكر أن المعجمات القديمة أشارت إلى أن (حَلّ العقدة) هو إرجاعها إلى ماكانت عليه قبل أن تعقد، أي : إرجاعها إلى أصلها، وبذلك قد يكون هذا المعنى نواة للمعنى الذي أشارت إليه المعجمات الحديثة، وهو إرجاع الأمر إلى عناصره المكونة له "[5].

وقد صار مدلول التحليل على معنى (تقديم التفسير والشرح) يتخصص تبعاً لما يضاف إليه كتحليل الدم، وتحليل الجملة أو ما يوصف به كالتحليل الرياضي، أو التحليل النفسي، أو التحليل الاجتماعي، ولكل خصائصه وآلياته، إلاّ أنها تتفق والدلالة المركزية التي تعني العودة بشيء مركب إلى أجزاء بسيطة.

---

(١): ينظر الزايدي بودرامة: التحليل النحوي وتوجيه الدلالة،قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب،ص١٦، ومحمد جبارين: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية،ص٣٣.

(٢): العين (حَلَلَ)، وينظر مقاييس اللغة (حَلّ)، واللسان(حَلَلَ).

(٣): ينظر المعجم الوسيط(حَلّ)، ومحمد جبارين: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ،ص٣٤.

(٤): نديم وأسامة مرعشلي : الصحاح في اللغة والعلوم ، ص٢٢٥،٢٢٦، وبطرس البستاني : محيط المحيط ، ص١٨٩

(٥): محمود الجاسم: التحليل النحوي " تعريفه وطبيعته" ، ص٣٣٥ (بحث منشور)

ومن الواضح أن مصطلح التحليل النحوي قد انتقل من العلوم التجريبية كعلم الطب والكيمياء وغيرهما إلى الدراسات اللغوية العربية، وقد وصف التحليل بالنحوي مما يجعل أساس هذا التحليل وعمدته النحو[1].

ومن أقدم الكتب التي أوردت هذا المصطلح كتاب: " النحو الوظيفي[2]، وكان عمل مؤلفه فيه هو تحليل إعرابي للنصوص والأمثلة. وكتاب"المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها[3]، حيث تحدث عن تحليل الكلام وربطه بالإعراب.وتعددت بعد ذلك الدراسات التي ذُكر فيها هذا المصطلح، فقد ورد عند تمام حسان كثيرا في كتابه (اللغة العربية : معناها ومبناها)[4]، واختلف الدارسون في مفهومه، فمنهم من أراد به التحليل الإعرابي، ومنهم من أراد به التحليلين: الإعرابي والصرفي، ومنهم من أراد به الجانب النظري من النحو لا التطبيقي، والعكس[5].

ولعل أول من وضع حجر الأساس، وحدّد مفهوم التحليل النحوي، مبيناً أصوله وأدلته هو الدكتور: فخر الدين قباوة في كتابه: « التحليل النحوي - أصوله وأدلته).

فقد عرف الدكتور قباوة التحليل النحوي بقوله: " التحليل النحوي هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها، ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال[6].

"وتمييز العناصر اللفظية للعبارة يعني تمييز الاسم من الحرف أو الاسم من الفعل أو المفرد من الجملة، وهكذا، أما تحديد صيغها، فهو ما يرتبط بالجانب الصرفي، وأما تحديد وظائفها فهو ما يرتبط بالجانب الإعرابي، وأما تحديد العلاقات التركيبية بينها، فيعني بيان علاقة كل عنصر بالعناصر الأخرى في العبارة وهذا يعني أن وجود

---

(١): ينظر زهرة عبدالرحمن :النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، ص٣٢، ومحمد جبارين: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي، ص٣٤، ٣٥.

(٢): عبدالعليم إبراهيم: النحو الوظيفي، ص٤١٨، ٤١٩.

(٣): محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها٣/٢٦٣.

(٤): ينظر تمام حسان : اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص٢، ١٦، ١٧، ١٨٩ .

(٥): ينظر عبده الراجحي:التطبيق النحوي، ص١١ ،وممدوح الرمالي: العربية والوظائف النحوية – دراسة في اتساع النظام النحوي، ص٢٠٩.

(٦): فخر الدين قباوة: التحليل النحوي:أصوله وأدلته، ص١٤.

عنصر ما يستدعي وجود عنصر آخر مكمل له، فالفعل المتعدي يستدعي فاعلاً ومفعولاً به، والفعل اللازم يستدعي فاعلاً، وهكذا. وأما دلالة المقام فهي، كما أشار إلى مفهومها الدكتور قباوة : المعلومات التي أحاطت بالنص حين ولادته وإيراده، وأهم ما يذكر في هذا المجال معرفة مقام الكلام، أي: المناسبة التي تطلبت إنشاءه وتبليغه، ورسمت الحدود الخاصة لموضوعه الحقيقي. وأما دلالة المقال فترتبط بالمعاني الدلالية للمفردات وبالمعنى العام للعبارة "[1].

وَقَدَّمَ الدكتور قباوة توضيحاً لمفهوم التحليل النحوي، فقال: " إذا أعدنا النظر في مفهوم هذا التحليل تبدى لنا صورة عملية، لتوظيف الأحكام والأصول والضوابط في دراسة النص، وتبين ارتباطها بأنماط القول والتعبير، إنه تفكيك الوحدة التعبيرية وحل اشتباكاتها، لرصد خصائص الجزئيات، وصفاتها، وسلوكها في إطار الوحدة الكلية، وموقعها من البيان والقواعد والأحكام، إنه عملية متكاملة تتساوق فيها المراحل الإعرابية متكاتفة، ودلالات الأدوات متعاونة، وتجليات الصرف متساندة "[2].

وتوالت بعد ذلك الدراسات في مجال التحليل النحوي، ومن أبرزها دراسة الدكتور عبد الحميد مصطفى: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، وقد قصر دراسته على الجانب الإعرابي النظري والتطبيقي، دون الجانب الصرفي.

ثم جاءت دراسات متميزة في مجال التحليل النحوي التطبيقي، وكانت تشمل التحليل النحوي بجانبيه الإعرابي والصرفي، ومنها:

- التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري، لزهرة عبدالرحمن الشيخ عبود.
- التحليل النحوي، وتوجيه الدلالة: قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، للزايدي بودرامة.
- والتحليل النحوي عند الأنباري والتبريزي في شرح المفضليات، لحمود بن محمد بن ناصر العزري.

---

(١)محمد جبارين: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي،ص٣٨، ٣٩ ،وينظر فخر الدين قباوة: التحليل النحوي: أصوله وأدلته،ص٥٦.

(٢)فخر الدين قباوة: التحليل النحوي: أصوله وأدلته،ص١٥.

- والتحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لمحمد عدنان جبارين.

وما هذه الدراسات، ودراسات أخرى إلاَّ دلالة واضحة على أن مصطلح التحليل النحوي بدأ يأخذ مكانه في الدراسات اللغوية العربية، ولكن يبدو أن مفهومه ما زال غير مستقر في أذهان الباحثين المحدثين، فبعضهم يسير على ما حدده الدكتور قباوة، حيث يشمل الجانبين الإعرابي، والصرفي وبعضهم يقصره على الجوانب النحوية دون الصرفية.

ولعل ظهور مؤلفات تحمل اسم (التحليل الصرفي)(1)، دليل على أنه لم يكن الاتفاق قائماً بين الباحثين في مفهومه، بل إنه ظهر كتاب أطلق عليه مؤلفه(مبادئ التحليل الصرفي)(2)، فهو يجعل للتحليل الصرفي مبادئ وأصولا يسير عليها المحلل، كما أن للتحليل النحوي مبادئه وأصوله.

وبالإجمال تميل الباحثة إلى أن يكون التحليل النحوي مقتصراً على الجوانب والقضايا النحوية، دون الصرفية، وعليه ترى أن التحليل النحوي هو: الأدوات والوسائل والطرائق التي يستخدمها المحلل في الجوانب والقضايا النحوية التي يعرضها في أثناء شرحه وتفسيره للنصوص اللغوية.

<u>المبحث الثاني: طرائق التحليل الإعرابي:</u>

يقصد بطرائق التحليل الإعرابي: الأساليب اللغوية التي يعبر بها دارس النصوص في تحليله الإعرابي، فلا يقتصر هذا التحليل على قصر الإعراب على الأثر المجتلب بفعل العامل على آخر اللفظ فحسب (العلامة الإعرابية) وإنما يشتمل أيضاً التركيب اللغوي على مستوى الجملة، وما يحدث فيها من تقديم وتأخير أو حذف.... الخ بمعنى أنه تحليل إعرابي للجملة العربية.

---

(1): ياسين الحافظ: التحليل الصرفي ،دار العصماء للطباعة والنشر، ٢٠٠٥. يعرض هذا الكتاب ماتشتد إليه حاجة طلاب العلم من مباحث علم الصرف والإكثار من التطبيق التي تثبت القواعد في الأذهان في خاتمة كل مبحث.

(2): محمود راشد أنيس: مبادئ التحليل الصرفي، دار الفرقان للغات ،حلب.

وإذا رجعتَ إلى ما كُتِبَ عن التحليل الإعرابي رأيت أن أهم من أعطى هذا الجانب حقه في الدراسة من النحاة المتقدمين، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) في كتابه « مغني اللبيب»[١] حيث قدّم باباً أسماه « كيفية الإعراب»، وقد تكلم فيه عن طريقة التحليل الإعرابي للمفردات والجمل والأدوات، ليبدي ذلك للناشئة المبتدئين في علم النحو.

فقد قسم حديثه عن طريقة تحليل اللفظ إلى ثلاثة أقسام هي: ما جاء على حرف واحد، وما جاء على حرفين وما جاء على أكثر من ذلك.

فأما ما جاء على حرف واحد فقد جمع فيها أنواع الألفاظ التي قد تكون أداة، أو ضميراً، أو اسماً، أو فعلاً، لأنها جاءت على صورة واحدة في اللفظ هي صورة الحرف الواحد، وإن كانت دلالتها مختلفة، فقد قال: " اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو «ضربت» التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال «ت» فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله: وما هداك إلى أرض كعالمها.... الكاف فاعل، ولا تقول ك فاعل، لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو « مُ اللّه) و « قِ نفسك » و « شِ الثوبَ » و « لِ هذا الأمرَ » أن تنطق بلفظها فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنهن بعض أيمن، وتقول: "قِ" فعل أمر ... لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر منهن الأصل، ويقول للباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظها"[٢].

وأما ما جاء على حرفين، فقد جمع ما بين الحديث عن الأدوات، والحديث عن الضمائر وكان يرى أن الأحسن أن يعبر عنها بدل النطق بها، فقد قال: " وإن كان اللفظ على حرفين نطق به، فقيل: قد حرف تحقيق، وهل حرف استفهام، ونا فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبر عنه بقولك: الضمير، لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً، ولا يجوز أن

---

(١): ابن هشام الأنصاري:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ص٨٧٢، ٨٨٣، وينظر زهرة عبدالرحمن:النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام،ص٣٧، وحمود العزري: التحليل النحوي عند الأنباري والتبريزي في شرح المفضليات،ص١١.

(٢): ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ص٨٧٢.

تنطق باسم شيء من ذلك كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم « أل » أقيس من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه [(١)].

وأما ما جاء على أكثر من ذلك، فقد بين ابن هشام أنه ينطق به أيضاً، فيقال عند إعرابها: « سوف » حرف استقبال، و « ضرب » فعل ماض[(٢)].

ثم ينتقل ابن هشام للحديث عن طريقة التحليل الإعرابي للاسم، وبين ضرورة الاهتمام بأمرين في تحليل الاسم هما:

الأول: تحديد ما يقتضي وجه الإعراب.

الثاني: تحديد موقع الاسم من الإعراب.

يقول: " ولابد للمتكلم عن الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعراب كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء، لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب "[(٣)].

ويفصل القول في إعراب المفعول، حيث ينبه إلى تعيين نوعه، فيقال مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه وينكر على من يعربون المفعول به بقولهم: مفعول، دون تحديد كلمة المفعول، وبين أن هذا من حق المفعول المطلق. وقد حَسّن ابن هشام تعيين المفعول فيه بالقول: ظرف زمان أو مكان، ووجه أنه لابد من بيان متعلقة كما في الجار والمجرور الذي له متعلق ينبغي -إن كان المفعول متعدياً - تعيين كل واحد فتقول: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث[(٤)].

ويتابع الحديث عن كيفية إجراء التحليل الإعرابي للفعل، فقد بين أنه يجري بتعيين نوع الفعل، وعلامة إعرابه، وأصله إن أتى أحد الأفعال خارجاً عن الأصل، يقول: "وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعل ماض، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، ونقول في نحو تلظى: فعل مضارع أصله: تتلظى، وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي

---

(١): المصدر السابق، ص٨٧٣.

(٢): المصدر السابق، ص٨٧٣.

(٣): المصدر السابق، ص٨٧٤.

(٤): المصدر السابق، ص٨٧٤.

الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو « يتربصن » مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو « ليُنبذنّ » مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محل الاسم، وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن، ومجزوم بكذا، ويبين علامة الرفع والنصب والجزم، وإن كان الفعل ناقصاً نص عليه فقال مثلاً: كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر "[١].

ويبين ابن هشام بعد ذلك طريقة التحليل الإعرابي للحرف العامل، فيذكر ما يطلب في تحليله وهو بيان النوع والمعنى والعمل، ممثلاً على ذلك بأمثلة كقوله: إنّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. لن: حرف نفي ونصب واستقبال. أن: حرف مصدري ينصب الفعل المضارع. لم: حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً[٢].

ثم يذكر أنه على المحلل الإعرابي أن يوجه عنايته للكلام عن الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، وذلك بعد أن يفرغ من تحليل المفردات[٣].

ولم يترك ابن هشام ما يتعلق بالرتبة، فقال: « وإن كان المعرب حالاً في غير محله عين ذلك فقال فقيل في قائم مثلاً من نحو « قائم زيد » : خبر مقدم، ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾[الأنفال:٥٠] الذين: مفعول مقدم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خبر موطئ، ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[النمل:٥٥]. ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما، لا إليهما »[٤].

ويرصد ابن هشام[٥] المحاذير التي يجب الاحتراز منها عند القيام بالعمليات الإجرائية للتحليل الإعرابي، وحددها في ثلاثة أمور:

---

(١): المصدر السابق، ص٨٧٤، ٨٧٥.

(٢): المصدر السابق، ص٨٧٥.

(٣): المصدر السابق، ص٨٧٥.

(٤): المصدر السابق ، ص٨٧٥.

(٥): المصدر السابق ، ص٨٧٦، ٨٨١.

أحدها: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، كأن يسمع أن « أل » من علامات الاسم، وأن أحرف « نأيت » من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فعل مالم يُسمَّ فاعله مضموم الأول، فيسبق وهمه أن، "ألفيتُ وألهيْتُ » اسمان، وأن «أكرمتُ وتعلمتُ» مضارعان، وأن « وعظ وفسخ » عاطفان ومعطوفان، وأن بيت وبين ولهو ولعب كل منها جار ومجرور، وأن نحو « أُدَحرِج » مبني لما لم يُسَمَّ فاعله.

الثاني: أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كأن يقول في «كنت، وكانوا » في الناقصة: فعل وفاعل، لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا.

الثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، ممثلاً على ذلك بأن يعرب المعرب الفعل، ولا يتطلب الفاعل، أو المبتدأ، ولا يتعرض للخبر، ولمن لم يدرك ذلك فإنه قد يمر على المتطلب فيعربه بمالا يستحقه.

وقد خلص بعض الباحثين[1] إلى أن ابن هشام يطلب في طرائق التحليل الإعرابي، أن يميز المحلل كل لفظ من ألفاظ الجملة المراد تحليلها، متنقلاً من العام إلى الخاص، ويطلب من المحلل أن يهتم أولاً بطريقة التعبير عن اللفظ المراد تحليله، وثانياً ببيان ما يقتضي وجه الإعراب في تحليل الاسم، ونوع الفعل في تحليل الفعل. ثم يبين الحالة الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم، أو إعراب وبناء، ويبين العامل من المعمول، ويذكر العلامة الإعرابية، ويذكر نوع المفعول، ويميز ظرف المكان من ظرف الزمان، وبيان الرتبة في الجملة.

وجاءت المؤلفات بعد ابن هشام تقدم تطبيقات إعرابية، فظهرت مادة محللة معربة ضمن أبواب النحو المختلفة التي كان يعالجها النحاة.

وإذا ما تتبعت الباحثة جهود المحدثين في التحليل الإعرابي عموماً، وطرائقه خصوصاً في حدود المظان التي أُطلع عليها -لاحظت أن بعض الباحثين قدّم طرائق بسيطة موجزة لتدريب الطلاب على الإعراب، وبعضهم توسع في ذلك وقدّم طرائق عامة

---

(١): ينظر زهرة عبدالرحمن : النحو والصرف في شرح حماسة أبي تمام، ص٤٠ ،وحمود العزري: التحليل النحوي عند الأنباري والتبريزي في شرح المفضليات ، ص١٥

ينبغي على المحلل الإعرابي أن يتبعها، أما بعضهم الآخر فقد عرّف التحليل الإعرابي وقدم منهجا علمياً له.

ولعل ممن كانت لهم جهود في التحليل الإعرابي عبد العليم إبراهيم حيث ألف كتاباً تعليمياً لطلاب الجامعة لتدريبهم على القراءة السليمة المضبوطة التي تستند إلى القواعد النحوية وأورد فيه تدريبات وتطبيقات إعرابية، وكان يراعي في تحليلاته للنصوص والأمثلة المعاني الإعرابية من فعل وفاعل ومفعول به وغيرها، وضبط آخر الكلمة، وترتيب الكلمة داخل الجملة (الرتبة)[1].

أما حفني ناصف ومحمد دياب[2] فقد ركزا في تحليلاتهما الإعرابية على الحركة الإعرابية وسببها، وهذا ناتج عن اهتمامهما بالعامل والمعمول، كما اهتما بضرورة تعيين الاسم والفعل والحرف، وبيان المبني والمعرب، وتمييز المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم.

وكانت جهود محمد الأنطاكي[3] في مجال التحليل الإعرابي واضحة، حيث توسع في الحديث عن الإعراب بأنواعه: الصرفي والنحوي وإعراب الأدوات. وبحث في إعراب الجملة وشبهها، وإعراب الأسماء التي يخفى على المبتدئ إعرابها، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ... كما ذكر أموراً عامة ترشد الطالب إلى الطرق الصحيحة في الإعراب وتصونه من الانزلاق في مهاوي الخطأ.

فقد بين أن الإعراب يهتم بكل ما تشتمل عليه العبارة اللغوية من عناصر، يستوي في ذلك الأفعال والأسماء والحروف. ثم فصّل فيما يتطلبه كل من هذه العناصر في تحليله.

ذكر أن الفعل يتطلب في تحليله، بيان نوعه: من حيث الزمن (ماضٍ، مضارع، أمر)، ومن حيث البناء والإعراب. وبين طرائق تحليل الفعل إن كان مبنياً أو معرباً.

فالفعل المبني يتطلب في تحليله: علام هو مبني؟ أعلى الفتح أم على الضم أم على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون. وبيان حركة بنائه، أهي ظاهرة

---

(١): ينظر عبدالعليم إبراهيم: النحو الوظيفي، ص٤١٨، ٤١٩.

(٢): ينظر حفني ناصف ومحمد دياب: الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية ،ص٣٨.

(٣): ينظر محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ،٢٧٤/٣، ٢٧٧.

أم مقدرة؟ وبيان هل هو لا محل له من الإعراب أم هو في محل رفع أو جزم؟ أما الفعل المعرب فإنه يطلب في تحليله: بيان إعرابه، أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم؟ ولماذا. وما هي علامة إعرابه وذكر سبب المانع من ظهورها إذا كانت مقدرة.

كما وجه إلى أنه يجب التنبيه إذا كان الفعل ناقصاً، أو كان مبنياً للمجهول.ثم تحدث الأنطاكي عن طريقة التحليل الإعرابي للاسم، يقول: « إذا كان الاسم ظاهراً فلا حاجة إلى النص على ذلك، أما إن كان ضميراً، أو اسم إشارة، أو اسماً موصولا، أو اسم استفهام، أو اسم شرط ... فيحسن عندئذ النص، ثم يجب بيان موقع الاسم الإعرابي: أهو مبتدأ أم خبر؟ أهو فاعل أم نائب فاعل؟ أهو مفعول به أم مطلق أم مستثنى أم مجرور بالحرف أم بالإضافة ... إلخ ، وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سُكت عن ذلك، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك. وإذا كانت علامة الإعراب أصلية سُكت عن بيان السبب، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب. وبما أن جميع الأسماء معرضة التأثير فيها، إما لفظاً ومحلاً إن كانت معربة، وإما محلا فقط إن كانت مبنية، فإن عبارة لا محل له من الإعراب، لا مكان لها في إعراب الاسم"(١).

وتكلم بعد ذلك عن طريقة تحليل الحرف، وذكر أن ذلك يكون ببيان نوعه إن كان أصلياً أو زائداً. وهل هو عامل أو غير ذلك؟ وبيان عمله إن كان عاملاً، أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم.

وجاء الدكتور فخر الدين قباوة واهتم بالتحليل الإعرابي بصورة أعمق وأوفى حيث عبر عنه بأنه:" تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظاً أو تقديراً أو محلاً"(٢) .ويفهم من هذا التعريف الطرائق التي يطلبها في التحليل الإعرابي، فهو يريد من المحلل "أن يميز العناصر اللفظية للعبارة، وهي الاسم والفعل والحرف والحملة، وأن يحدد وظائفها التركيبية، كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها. ومعانيها النحوية،كالتعريف والتنكير والتخصيص وغيرها، وعلاقاتها

---

(١): المصدر السابق، ٢٧٦/٣، ٢٧٧.

(٢): فخر الدين قباوة : التحليل النحوي: أصوله وأدلته،ص١٦٤.

الإعرابية، كالإسناد والشرط والإضافة وما إليها. وأن يذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت لفظاً أو تقديراً أو محلاً[1]

ثم طلب قباوة، بعد ذلك،أن يكون هناك منهج علمي يعتمده المحلل الإعرابي، وهذا يقتضي منه مراحل متتابعة، يوجزها فيما يلي[2]:

أولاها: أن تفرِّق العناصر اللفظية والدلالية والتشكيلية المكونة للتركيب، بعضها عن بعض، اعتماداً على أدلة المقام والمقال وظواهر الصوت والصورة والتكوين.

والثانية: تعيين أنماط العناصر وأنساقها وخصائصها ووظائفها، وما بينهما من تلاحم وعلاقات، وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية، ومالها من حضور أو غياب، وتبدل في اللفظ والصيغة والدلالة اللفظية والرتبة.

والثالثة: اكتشاف صورة النظم الذي يسود كلاً منها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات النحوية التي تؤديها متعاونة في حيز التركيز بين الصرفي والإعرابي، وفي حضور الأدوات والسياق العام للتعبير.

وبناء على ماسبق ذكره، ترى الباحثة أن وضوح الرؤية للتحليل الإعرابي كانت حاضرة في أذهان السلف، وبخاصة عند ابن هشام الأنصاري، وإن لم يُنَظّروا له.

ويبدو عند تتبع ما جاءت به الدراسات الحديثة في التحليل الإعرابي أن ما قدمه ابن هشام يُعدّ البذرة التي انطلق منها الدارسون المحدثون، ولاسيما عبد العليم إبراهيم، وحفني ناصف ومحمد دياب، ومحمد الأنطاكي، وفخر الدين قباوة، ويعد قباوة هو واضع المنهج العلمي لطرائق التحليل الإعرابي التي ينبغي أن يتبعها المحلل عند تحليل المفردات والجمل، وأشباهها وتحليل معاني الأدوات، والتحليل الصرفي بمصطلحات وأساليب متقنة مقننة.

---

(١): زهرة عبدالرحمن: النحو والصرف في شرح حماسة أبي تمام، ص٤١.

(٢): فخر الدين قباوة: منهجية التحليل النحوي للنصوص الأدبية، ص٨٧. وقد أفرد فصلا كاملا في هذا الكتاب(الفصل الثاني) سماه: المنهج العملي لتحليل النصوص، ص٨٥، ١٢٢.

المبحث الثالث: معايير التحليل الإعرابي:

يقصد بمعايير التحليل الإعرابي: القواعد والأسس والأصول التي ينبغي أن يحيط بها المحلل الإعرابي وتوظيفها، للقيام بتحليل النصوص على الوجه الصحيح.

وأورد هذه المعايير كلاً من ابن هشام[1] من القدماء، والأنطاكي[2]، وتمام حسان[3]، وقباوة[4]من المحدثين، وأبرزها:

١. معرفة المعنى.
٢. معرفة قواعدالنحو العربي.
٣. معرفة علوم اللغة والأدب.
٤. معرفة الحال والمقام.
٥. المهارة النحوية السليمة.

أولاً: معرفة المعنى:

مراعاة المعنى من الأمور المهمة التي أدركها النحاة قديماً وحديثاً، واعتمدوه في تحليلاتهم للنصوص والشواهد والأمثلة، حيث تجاوزوا عند التحليل التحليلات الإعرابية الشكلية ووجهوا اهتمامهم صوب فهم المعنى.

ويمكن القول إن معرفة المعنى يعد معياراً أساسياً لا غنى للمحلل الإعرابي عنه، وقد جعله ابن هشام أول واجبات المعرب، فقال: «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً »[5].

---

(١): ينظرابن هشام :مغني اللبيب ،ص٦٨٤ ذكر ابن هشام عشر جهات ينبغي على المعرب مراعاتها والانتباه إليها

(٢): ينظر محمد الأنطاكي :المحيط في أصوات العربية ،٣/٣٨٧، ٣٠٤ تحدث الأنطاكي عن شروط الإعراب الصحيح.

(٣): تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ،ص ٢٨ ، ٤٣.

(٤): فخرالدين قباوة :التحليل النحوي: أصوله وأدلته ،ص٥١ ،١١٦.سماها قباوة (أصول التحليل النحوي).

(٥): ابن هشام : مغني اللبيب،ص٦٨٤.

أمـا أنـواع المعنـى عنـد بعـض البـاحثين المحـدثين[١]، فهـي: المعنـى المعجمـي، والمعنـى الاجتماعي (المقام)، والمعنى الوظيفي، والمعنى العام، والمعنى المجازي.

ومـن خـلال معرفـة أنـواع المعنـى والتوقـف أمامهـا، يمكـن للمحلـل الإعرابـي أن يـأتي تحليله صحيحاً. فالمعنى المعجمي يشكل المدخل الأول لتحليل النصوص وفهمها، فمعرفة معاني المفردات، وتحديد الدلالة المعجمية في النص المراد تحليله تساعد المحلل الإعرابي على معرفة الأبواب النحوية التي تنتمي إليها المفردة.

ومن الأمثلة التي تبين أهمية معرفة المعنـى المعجمـي مـا أورده ابـن هشـام[٢] حـين سـأله أبو حيان علام عطف « بِحَقَلَّدِ » من قول زهير بن أبي سُلْمَى :

تَقــيّ نَقِــيٌّ لَــم يَكثِّــر غَنيمــةً ... بنكهــةِ ذي قُرْبَــى ولا بِحَقَلّــدِ[٣].

فقال ابن هشام: حتى أعـرف مـا الحقلـد؟ فنظرنـاه فـإذا هـو سـيء الخلـق، فقـال: هـو معطوف على شيء متوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة.

وبَيّن ابـن هشـام أن أبـا حَيَـان اسـتعظم إعرابـه . وقـد عَلّـق قبـاوة علـى هـذا الشـاهد ووجهه توجيهاً آخر[٤]، وترى الباحثة أن تعدد التوجيهات لا يدل على ضعف دقة النحوي ،وإنما هو من باب تعدد آراء النحـاة وتـوجيههم للكلمـة،كما أن للسـليقة الـتي يمتلكهـا المحلل دوراً كبيراً في صنع ذلك التوجيه، وهذه الآراء تختلف عن الأخطـاء الـتي يقـع فيهـا المعربون بسبب عدم فهمهم للمعنى الدلالي للمفردات. أما المحلل الذي يتوقف عند الدلالـة المعجمية للمفردة، فإنه غالباً ما تأتي نتيجة تحليله صائبة.

---

(١): ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ،ص٢٩، ٢٨، وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي: أصوله وأدلته،ص٦٣، ٦٩.

(٢): ينظر ابن هشام : المغني ،ص٦٨٤، ٦٨٥.

(٣): زهير بن أبي سلمى : ديوانه ، شرحه وقدم لـه :علـي حسـن فـاعور ،ص٤٠، والمعنـى أنـه لايكثـر ماله بانتهاك ذي القربى وظلمه.

(٤): يقول فخر الدين قباوة: "فاستعظم أبو حيان ذلك التوجيه. ولولا أن ابن هشام كان في عجلة أمره لتبدى له وجه آخر، وأقرب إلى الصواب . فالظاهر أن المعنى : وماهوبحقلد . فالبـاء حـرف جـر زائـد معنـاه توكيـد النفـي . وحقلـد: مجـرور لفظـا منصـوب محـلا خبـر لمبتـدأ محـذوف بعـد " لا" . والجملة معطوفة على جملة لم يكثر ، ولاحاجة إلى زعم شيء متوهم " ينظر فخـر الـدين قبـاوة: التحليل النحوي ، أصوله وأدلته ، ص٦٤ .

ويحتاج المحلل الإعرابي حتى يكون تحليله صائباً إلى معرفة المعنى الاجتماعي أو المقام، فمعرفته تؤدي إلى فهم المعنى فهماً كاملاً، وقد ذكر تمام حسان دوره في التحليل، فقال: "المقام، هو حصيلة الظروف الواردة طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك في الوقت الذي تم فيه أداء المقال،أما الظروف غير الواردة فلا ضرورة لإرباك خطة تحليل المعنى بذكرها وشرحها ما دام المعنى على إطلاقه مركباً على هذا النحو الذي يبدو من تشقيقه فإن أي شق من المعنى لا يكفي بمفرده للإفادة والفهم، فلا يكفي مجرد فهم النظام الصوتي للغة ما لأن نفهم مقالاً بهذه اللغة بل لا يكفي لذلك حتى فهمنا للنظام الصرفي أو النحوي للغة المذكورة، بل لا يكفي أيضاً أن نفهم المعنى المعجمي لحشد كبيرمن كلمات هذه اللغة أيضا لأن نفهم المعنى فهماً كاملاً ما دام «المقام» غير مفهوم"[١].

وينبغي للمحلل أن يتعرف على المعنى العام للنص قبل البدء في عملية التحليل " لأن المعنى العام هو محصلة لتفاعل التركيب الناجز، وليس مجموع دلالات المفردات التي كونه"[٢] وكثير من النحاة ينطلقون من الدلالة العامة في تحليلهم، ومن ذلك تحليل ابن الحاجب لقوله تعالى: { كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّار}[غافر:٣٥]. " فالمعنى العام الذي صيغت له هذه الآية أن الله يطبع على كل قلب متكبر جبار، فيعم قلب كل متكبر، لا أن المتكبرله قلوب كثيرة يطبع الله عليها، ولذلك رفض ابن الحاجب أن يكون قلب مضافا حقيقة إلى "متكبر"، قال:" لأن المعنى الذي سيقت له الإخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر، وذلك حاصل بتقدير(كل) محذوفة مضافة إلى "متكبر"،كأنه قيل: كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحسن لظهور المعنى المراد"[٣].

ولا يمكن للمحلل الإعرابي أن يحلل النص تحليلاً صحيحاً دون مراعاة المعاني الوظيفية، ولابد أن يدرك أهميتها، ودورها في الكلام، حيث يأتي "بعضها لتحقيق السلامة، والحد الأدنى من الصحة (أصل الصحة)، وبعضها لتحقيق العبارة الأعلى والكلام الأفصح، مثل: الرفع، النصب، الجر، الجزم، الحكاية، الإعراب،البناء،

---

(١): تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ،ص٤١.

(٢): فخر الدين قباوة : التحليل النحوي : أصوله وأدلته، ص٦٦، ٦٧

(٣): الزايدي بودرامة :التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، ص٢٣٢.

الفتح، الضم، الكسر، السكون، الإدغام، الإمالة، الإتباع، التفريع، الإبدال، القلب بأنواعه، الزيادة، الحذف، الذكر، الإضمار، الاستتار، التقدير، التبعية، العطف، البدلية، التنوين، الصرف، الإجراء، التمكين، الإفراد، التركيب، الإفراد، التثنية، الجمع، الاستغناء، المطابقة، الاستئناف، الوصل، الوقف، الهمز، القلب، المصدرية، التعريف، التنكير، التخصيص، العهد، الجنسية، الصلة، التعليق، الإلقاء، الإعمال، الإهمال، التذكير، التأنيث، الصدارة، التقريب، التقوية، الابتداء، الكف، المقابلة، العوض، الترنم، الضرورة، التصرف، الجموع، السكت، الاستئناف، القطع، الوصل، الفصل، المد، القصر، النقص، الاعتراض، تقارض الألفاظ والصيغ، التضمين، الوقاية، المناسبة، التعذر، التقاء الساكنين، التخلص من التقاء الساكنين، الحرف، الحركة "(١).

ولاشك أن معرفة المعاني الوظيفية قبل التحليل تساعد المحلل على الإحاطة بالطريقة والوسيلة التي يعبر بها منشئ النص عن المعنى النحوي، ومن هذه الوسائل: "الإعراب، الأداة والحرف، الصيغة، التركيب، السياق واللفظ(٢).

وعلى المحلل النحوي أن يتنبه إلى المعنى المجازي إن كان في النص مجاز، خاصة في التعبيرات الأدبية، كي لا يقع في الوهم والإحالة " فالمتبادر إلى الذهن أن « مِنْ » في قول الله على لسان النبي زكريا: "وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي" [مريم : ٥] تتعلق بالفعل «خاف» وهو فاسد في التوجيه بكون المراد أن الخوف يحصل بعد موت زكريا، وفيه إحالة لأن الفعل ماضٍ "من ورائي": للمستقبل. وإنما يكون التعلق بجمع التكسير «الموالي» لما فيه من معنى الولاية، ويصير التقدير: خفت الذين يلون الأمر بعدي، أي خفت ولايتهم وسوء خلافتهم لي "(٣).

وترى الباحثة، بعد الوقوف عند أنواع المعنى، أنه من الأهمية للمحلل النحوي أن يتعرف على هذه الأنواع قبل السير في عملية التحليل، والتوقف أمامها بدقة، فإذا لم يفهم المحلل النصوص والشواهد جاء تحليله ضعيفاً غير دقيق. فبفهم المعنى المعجمي لكل عنصر من العناصر المكونة للعبارة تتحدد الأبواب النحوية التي تنتمي إليها

---

(١): سليمان العايد: معاني النحو (بحث منشور).

(٢): المرجع السابق.

(٣): فخر الدين قباوة: التحليل النحوي : أصوله وأدلته، ص٦٩.

المفردة، فيستطيع السير في التحليل بفهم واستيعاب، وبفهم المعنى الاجتماعي (المقام) يستطيع فهم المعنى للنص فهما كاملاً، وبفهم المعنى العام للنص يستطيع أن يستوعب دلالة التراكيب التي أراد منشئ النص لها أن تؤديها، ويأتي تحليله مراعياً لهذه الدلالة، فلايقع في تناقض بين معنى الشاهد الناتج من عملية التحليل الإعرابي، والمعنى العام للنص. كما أن معرفة المعنى الوظيفي تساعد المحلل على الإحاطة بالطرق والوسائل التي يعبر بها منشئ النص عن المعنى النحوي، وبالتالي يستطيع إدراك دورها في صحة المعنى وفصاحته، ومعرفة المعنى المجازي يقي المحلل من الوقوع في الوهم والتضليل.

ثانياً: معرفة قواعد النحو العربي:

تعد معرفة القواعد النحوية مدخلاً أساسياً لفهم أي نص من النصوص، ولا بد أن يتكئ عليها المحلل الإعرابي حتى يتجه بالتحليل الاتجاه الصحيح، وتكون لديه القدرة في استحضارها عند العملية التحليلية، فينبغي عليه " إتقان صور التركيب النحوي، وأنواع الجمل وأشباهها وأحكام كل منها، وكل من البناء والإعراب والمعارف والنكرات، والابتداء والخبر والنواسخ، واللزوم والتعدية، والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، والشرط والقسم والتعجب، والتوابع والنداء، والمنع من الصرف، والحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والقواعد الكلية الضابطة لكثير من الصور الجزئية، مع المعرفة الدقيقة لشروط كل باب إعرابي، وما فيه من خلافات لهجية ومذهبية للنحاة من وجوب وجواز وضرائر، وأساليب التوفيق بين المعنى والإعراب، والترجيح لما هو أقوى وأولى بالاختيار "[1]

ومما لا شك فيه أن البعد عن معرفة القواعد الإعرابية تجعل المحلل الإعرابي يتخبط، ويقع في الوهم، وبالتالي يصل إلى نتائج خاطئة، ومثال ذلك قول بعضهم في ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾[النجم:٥١][2]إن (ثمودَ) مفعول مقدم، وهذا ممتنع لأن «ما» النافية

(١): المرجع السابق، ص٧٥.

(٢): الآية " ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾[النجم:٥٠-٥١].

الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على «عاداً» أو هو تقدير: وأهلك ثمودَ[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذين المعيارين، معرفة المعنى ومعرفة القواعد النحوية، معياران متلازمان، وعلى من يمارس التحليل الإعرابي أن يدرك العلاقة بينهما، فالقاعدة في النحو ليست منعزلة عن المعنى " فقد راعى النحاة تلك العلاقة في مرحلة تجريد القواعد، وفي أثناء التحليل والقياس عليها... كما تسهم المعرفة بالقواعد النحوية في تشكل معنى النص بتحديدها المعنى الصحيح، لذلك اشترطوا على مفسر القرآن الكريم أن تكون لديه معرفة بقواعد النحو، لأنها تعد من جملة القرائن الموصلة إلى الفهم السليم، وإذا أهمل أحدهم هذه القرينة فإنه يقع في تصور خاطئ للمعنى "[2].

ثالثاً: معرفة علوم اللغة والأدب:

من المعايير التي ينبغي على المعرب أن يتسع أفقه إلى معرفتها علوم اللغة والأدب، لأن جهل المحلل الإعرابي بها يوقع به في الخطأ والفساد، وهذه العلوم كثيرة[3]، غير أن أبرزها: مناهج التفسير المعجمي، والصرف، ومعاني الأدوات، والبلاغة والعروض.

فلا يستطيع المحلل الإعرابي الاستغناء عن معرفة مناهج التفسير المعجمي، فقد تعترض المحلل للنص مفردات تشكل عليه أو تحتمل دلالات مختلفة، فيتطلب ذلك منه الرجوع بها إلى المعاجم ويقتضي من ممارس العملية التحليلية أن يمتلك الخبرة الواعية والمهارة الجيدة التي تمكنه من الرجوع إلى المعاجم، لأن جهله بتلك المنهجية يؤدي به إلى الزلل، والاعتقاد بمعنى آخر قد يكون بعيداً كل البعد عن المقصود في العبارة، وبالتالي يصل إلى نتائج خاطئة. ومن الأمثلة التي ذكرها قباوة تبين أهمية معرفة مناهج التفسير المعجمي للمحلل الإعرابي تحليل قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:٢٦٠].

قال: « ترى فيه الفعل « صُر » يجب أن يبحث عنه في « صور » و « صير » من المعاجم، لمعرفة الدلالة المعنوية له. وهنا ستجد أنه يتضمن معاني: هدّد واحكم وأملْ

(١): ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ص٦٩٨.

(٢):محمود حسن الجاسم: المعنى والقاعدة النحوية، ص٥١٨و٥٣٠(بحث منشور).

(٣):ينظر فخر الدين قباوة : التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص٧٠.

وقَطّعْ . ولابد أن تستبعد المعنيين الأولين لعدم اتصالهما بالآية الكريمة . ثم إذا اعتمدت المعنى الثالث " أمل" كان الجار والمجرور « إليك » متعلقين به .أما إذا اعتمدت المعنى الرابع فالتعلق يكون بالفعل السابق: خذ وإن وقفت على قراءة « فصُرَّهن » كان عليك البحث في « صرر » لترى أن هذا الفعل يرد بمعنى: اجمع وشُدَّ واترك وقبّض. والمناسب لسياق النص القرآني هو الأول ويكون التعلق به أيضاً"[1]

ويعد علم الصرف من العلوم التي ينبغي على المحلل الاستعانة بها ، فإتقان هذا العلم، والإلمام بقواعده تساعد المحلل الإعرابي للوصول إلى تحليل صائب، ومن ذلك قول التبريزي في تحليله لبيت بشامة بن غدير المري:

وقالت لها: كنتِ قد تعلميـ نَ منذ ثوى الركب عنا غَفُولا[2]

" وانتصاب " غَفُولا" على أنه خبر" كنت" والغَفُول: المتناهي في الغفلة. ومن روى " غُفولا" بضم الغين فانتصابه على مفعول " تعلمين" أي، كنت تعلمين غُفولك عنا منذ ثوى الركب" [3]. فمعرفة الشارح بعلم الصرف، وقدرته على التفريق بين صيغة المبالغة والمصدر، جعلته يقول بوجهين إعرابيين[4].

ويحسن من المحلل الإعرابي معرفة الأدوات، والوقوف على معانيها، وعملها ووظائفها، ونوعها، وصلتها بالاسمية والفعلية والحرفية، ودلالتها المختلفة في السياق المعين، وكيفية اختيار ما هو أفضل وأصح. وإن عدم معرفة المحلل بهذه المعارف، وغيرها فيما تختص به الأدوات، يودي بتحليله إلى الخطأ، وقد يخرج به على ما لم يثبت في العربية، ومثال ذلك " قول أبي عبيدة[5] في ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾[الأنفال:٥] إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه.... ويبطل هذه المقالة أربعة

---

(١):فخر الدين قباوة: التحليل النحوي: أصوله وأدلته،ص٧١.

(٢):الضبي : المفضليات ، تحقيق عبدالسلام هارون وأحمد شاكر ، ص ٥٦

(٣):التبريزي : المفضليات ، ١/ ٢٨٠

(٤):محمود بن محمد العزري : التحليل النحوي عند الأنباري والتبريزي في شرح المفضليات ، ص ٧٠، ٧١ .

(٥): ينظر أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ١/ ٢٤٠

أمور: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم، ، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج... ووصله بأول السورة مع تباعد بينهما"[1].

ثم إن المعارف البلاغية من العلوم التي يجب على المحلل الإعرابي استيعابها للاستعانة بها في أثناء التحليل، فعليه أن يعرف أساليب الإنشاء والخبر والتوكيد والعطف والشرط والقسم والاستثناء والقصر، وأنواع الإسناد، والتعريف والتنكير، وأنواع الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، ومواضع الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب.... الخ.

وعندما يكون لدى المحلل النحوي إلمام بضوابط البلاغة وعلومها فإنه يستطيع أن يفرق بين استعمال مفردة وأخرى أو تركيب دون تركيب.

وعلى سبيل المثال ما رآه قباوة في تحليل قول ابن الدمينة[2]:

تعاللتِ، كي أشجى، وما بك عِلّةٌ ... تريدين قتلي، قَد ظَفِرت بذلك.

قال: « تجد أن الفصل والاستئناف، بين الجملتين الأخيرتين، مراد بهما تثبيت التحقيق بـ « قد ، وأن الجملة بعده حصلت فعلاً، فهي استئنافية تفيد الخبر المؤكد، وليست حالية ذات اتصال تركيب بالتي قبلها، ولو وصلت الكلام لضاع ذلك المقصد المحقق[3].

ويضاف إلى العلوم السابقة التي يحتاجها المحلل في إجراءات التحليل معرفته بعلم العروض، فقد يصادف المحلل شواهد، وبخاصة الشواهد الشعرية، جاءت خلاف القاعدة النحوية المتعارف عليها، ولكن عند التأمل، بناء لما لديه من معرفة بالعروض، فإنه يستطيع أن يدرك الإشكال الوارد فيها، فمن المعلوم أن الألف تحذف من «ما» الاستفهامية بعد حروف الجر، ولكن يجوز للشاعر أن يَرُد الألف المحذوفة في الاستفهام لينجو من الزحاف بحذف ياء" مفاعلين" في مثل قول حسان:

---

(١): ابن هشام: مغني اللبيب، ص٧٠٧.

(٢): البيت غير موجود في ديوان ابن الدمينة ، ولكنه منسوب إليه في كتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه :عبدالأمير علي مهنا وسمير جابر ١٧/ ٩٦

(٣):فخر الدين قباوة: التحليل النحوي : أصوله وأدلته، ص٨٢.

عَلامـــا، قـــام يشْـــتُمُني لَئـــيمٌ   كَخِنْزِيـــرٍ، تمـــرّغَ في رمَـــاد[1]

ويكون التحليل لهذا الشاهد أن « علا » هي حرف الجر « على » رسمت الألف الممالة فيها مشالة لاتصالها بما بعدها تقديراً، وما: اسم استفهام للتعجب في محل جر. والجار والمجرور متعلقان بـ « شتم »، ولا يعلقان بـ « قام » لأنه هنا من أفعال الشروع»[2]

رابعاً: معرفة المقام:

يعد المقام من المعايير المهمة التي يجب أن يعرفها المحلل النحوي، ليصل إلى فهم وتحليل صحيح.

وقد أشار القدماء إلى أهمية المقام في تحليلاتهم للنصوص، فلا يطلقون الأحكام النحوية إلا بعد أن يعرفوا مقام العبارة، وكانوا يستعينون به كثيراً في الدلالة على المحذوف، فقالوا مثلاً: يحذف المبتدأ أو الفعل أو الصفة أوالموصوف أو غيره لدلالة المقام أو الكلام[3].

أما المحدثون[4]فقد بينوا عناصر المقام ومعطياته، فيدخل ضمن مفهومه كل ما هو خارجي يحيط باللفظ ويسهم في تشكيل المعنى، كالمناسبة التي تطلبت إنشاء النص، والمرسل للكلام، ونوعية المخاطبين والمتلقين، والبيئة التاريخية والاجتماعية، كذلك يشمل الظروف الزمانية والمكانية التي يؤدى بها الحدث اللغوي وتؤثر فيه، ويشمل أيضاً العلاقات الدينية والفكرية.

إذن المقام هو: جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الكلامي ولا يستطيع المحلل النحوي أن يحلل تحليلاً صائباً إلا إذا عرف المقام الذي قيل فيه النص، ومن ذلك على سبيل المثال مناسبة القصيدة التي منها البيتان التاليان:

---

(١): حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق سَيّد حنفي حسنين ، ص٣٢٤

(٢): فخر الدين قباوة: التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص٨٣.

(٣): ينظر سيبويه: الكتاب ١٣٨/١، ٢٨٩، ٣٤٥، ٢/ ٧٥، ١٢٩، وابن جني:الخصائص، ٣٦٦/٢، ٣٧٠.

(٤):ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٤٦، ٣٤٨، وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص٥٦ -٦٢، ومحمود الجاسم :المعنى والقاعدة النحوية، ص٥١١، ٥١٢(بحث منشور).

النَّـــاسُ مـــالم يَـــرَوكَ أَشْــباهُ　　　والـــدَّهْرُ لفـــظٌ وَأَنْـــتَ معنـــاه

وَالْجـــودُ عَـــيْنٌ وَأَنْـــت نَاظِرُهـــا　　　والبـــاس بـــاعٌ وأنـــت يُمنـــاه[1]

يتضح من البيتين السابقين أن المتنبي يمدح شخصاً معيناً، ولكن المتلقي يجهل هذا الشخص، ولن يستطيع المحلل معرفته إلاّ إذا وقف على المقام الذي فيه القصيدة، فإذا عرف « أن المتنبي يمدح أبا العشائر، ويودّعه وقد أراد سفراً[2]، اتضحت بذلك دلالة معنى ضمير الخطاب (الكاف) في (يروك)، والضمير (أنت) في ذهنه.

خامساً: المهارة النحوية السليمة:

عدَّ محمد الأنطاكي[3]، المهارة النحوية أو ماسماه بـ (الذوق السليم) من المعايير والأصول للتحليل الإعرابي، وجعله أهم شروط الإعراب الجيد، إذ يراه عُدّة المعرب في كل المواطن، وبه يعرف المعنى الصحيح لما يعرب، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره، فلا يحل بإنقاص ولا يزيد عما تقتضيه الصناعة والمعنى.

وقد أدرك فخر الدين قباوة أهمية تكوين المهارات النحوية لدى المحلل النحوي، فاهتم بها اهتماماً كثيرا " وظهر هذا الاهتمام في تأليفه لكتابين وفصل مطول لبحث هذا الموضوع، أولهما كتاب " المهارات اللغوية وعروبة اللسان "، والثاني " تكوين المهارات النحوية"، وفصل " تكوين المهارات النحوية" ضمن كتاب " النهج الإسلامي للتعليم العالي" . وقد عالج الأستاذ القضية من زوايا مختلفة، ففصل القول في الأسس التي تقوم عليها المهارات النحوية، فانقسمت بين يدي بحثه إلى أسس تربوية ونفسية ومنطقية، تضمنت آراء وحلولا شافية، كفيلة – إن عُمِل بها – أن تُيَسّر اكتساب السليقة اللغوية السليمة التي افتقدناها في عصرنا هذا "[4]

---

(١):ينظر ديوان المتنبي: ديوانه بشرح العكبري ضبطه وصححه : مصطفى السقا وآخرون، ٤/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢):المرجع السابق، ٤/ ٣٦٣،وينظر محمود الجاسم: المعنى والقاعدة النحوية، ص٥١٢(بحث منشور).

(٣):ينظر محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ٣/ ٣٠٣، ٣٠٤

(٤):كرموش محمد خير الدين : منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة من خلال كتابه(التحليل النحوي : أصوله وأدلته) ص٣٢ (رسالة علمية).

وقد حلل النحاة شواهد كثيرة ظهرفيها الارتباط القوي بين الإعراب السليم والمعنى المستقيم المستنبط بالمهارة النحوية الرفيعة، ومن ذلك ما اختاره ابن هشام من إعراب « لا يسَّمعون »[١] استئنافاً لا صفة، ولا حالاً وعده مشكلاً، قال: «والجواب عنها أن جملة «لا يسمعون » مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان ولا حال منه، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير على «كل» ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام»[٢]

وترى الباحثة أن المهارة النحوية السليمة هي التي تُظْهِر إبداعات المحلل النحوي، وبها يستطيع أن يتميز عن الآخرين، وخاصة في ضوء تعدد القواعد وتفرعها، فالمهارة تأتي بعد معرفة المعاني كأن يتردد المعرب في كلمة أهي مبتدأ مؤخر أم خبر أهي صفة أم حال، أهي حال أم تمييز.. فيهتدي بحسن مهارته وممارسته النحوية إلى إعرابها الإعراب الصحيح.

(١):الآية: "**إنّا زَيّنّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ اَلْكَوَاكِبِ . وَحِفْظاً مِن كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ. لاَيَسَّمَّعُونَ إِلَى اَلْملأ اَلأَعْلى ويَقذفون من كل جانب**" الصافات:٦_٨.

(٢):ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ص٢٦٣، وينظر سليمان العايد: النحو العربي بين اللفظ والمعنى(محاضرة ألقيت في موسم نشاط كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، الثلاثاء ١٤٣٤/١/١١هـ) (www.voiceofarabic.net)

الفصل الثاني

طرائق التحليل النحوي في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام

المبحث الأول: طرائق التحليل الإعرابي عند المرزوقي

المبحث الثاني: تعدد أوجه التحليل الإعرابي

الفصل الثاني: طرائق التحليل النحوي في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام.

ينطوي العرض في هذا الفصل على الإفادة من طرائق التحليل الإعرابي التي عُرضت في المبحث الثاني من الفصل الأول، في التطبيق الفعلي على شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام، ومن ثم الكشف عن مدى تمثل الشارح لتلك الطرق.

وتُشير الباحثة سلفاً إلى أن لَمْلَمَة الأمثلة جميعها، ليست من أهداف هذه الدراسة، بحيث يُرْصد بطياتها جميع ما يعثر عليه من أمثلة، وإنما توجهت الدراسة إلى اختيار بعض الأمثلة بوضعها على المحك التطبيقي، بحيث يمكن في ضوئها معرفة الطرائق التي استعملها المرزوقي في التحليل النحوي.

ثم تُشير الباحثة إلى أن ما يذكر في الحكم على بعض الأمثلة المستقراة أنها كثيرة أو قليلة أو نادرة، يكون الهدف منه التوقف عند مسار التحليل وطريقته عند الشارح. فهل سار به سيرًا واحدًا، وبمنهجية واضحة مقننة، أم أنه سار به خلاف ذلك؟

ويتضمن هذا البحث الحديث عن عنوانين رئيسين هما: طرائق التحليل الإعرابي عند المرزوقي، وتعدد أوجه التحليل الإعرابي.

المبحث الأول: طرائق التحليل الإعرابي عند المرزوقي:

تدرس الباحثة طرائق التحليل الإعرابي عند المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام، وذلك من خلال تحليل الأسماء، والأفعال، والأدوات، والجمل وأشباهها.

وسوف تُعتَمد في كشف طرائق تحليل المرزوقي للعناصر اللفظية السابقة، طريقتان:

الأولى: طريقة التعبير عن العناصر اللفظية.

الثانية: طريقة تحليل العناصر اللفظية.

أولاً: مجال الأسماء:

تورد الباحثة تالياً طرائق تحليل المرزوقي للأسماء، وفق ما جاء عنده من نماذج في أثناء شرحه لأبيات حماسة أبي تمام.

أ. طرق التعبير عن الأسماء:

وُجِدَ من خلال البحث، أن ثمة طرقاً للتعبير عن الاسم المراد تحليله تحليلاً إعرابياً، فقد يُعيّن الشارح الاسم بالتعبير عنه بالنطق به، وقد لا يعينه وإنما يذكر الجملة وهو يريد كلمة منها.

❖ **تعيين الاسم مفرداً:** يعبر الشارح عن الاسم مفرداً، ومن أمثلته تحليله لكلمتي (جُبْن، ومَظْلُوم). كالقول في بيت بَلْعَاء بن قيس:

بِضَرْبَةٍ لم تَكُنْ مِنيّ مُخَالَسَةً وَلا تَعَجَّلْتُها جُبْنًا ولا فَرَقا

(شرح المرزوقي ١/٦٠)

"وانتصاب "جُبْنًا" على أنه مفعول له"[١].

- وكالقول في بيت العجير السلولي:

يَسُرُّكَ مَظْلوْماً ويُرْضِيك ظالماً وَكُلُّ الذي حَمّلْتُهُ فهوَ حامِلُهْ

(شرح المرزوقي ٢/٩٢١)

" انتصب "مظلوماً" على الحال"[٢]

❖ **تعيين جملة الاسم:** ومن أمثلته: (عَشِيَّةَ قَامَ النّائحاتُ، وغَيْر نَكِيْرةٍ) ويظهر ذلك في أثناء تحليله لقول أبي عطاء السِّنديّ:

أَلاَ إنَّ عَيْنًا لم تَجُدْ يَوْمَ واسِطٍ عليك بجاري دَمْعِها لَجَمُودُ

عَشِيَّةَ قامَ النّائحاتُ وشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بَأيْدِي مَأْتَمٍ وخُدُودُ

(شرح المرزوقي ٢/٧٩٩)

يقول المرزوقي" "وقوله "عَشِيَّةَ قامَ النّائحاتُ" بدل من قوله "يوم واسط"، وأسماء الزمان تُضاف إلى الأفعال، وهو توقيت وتحديد"[٣].

- وفي أثناء تحليله لقول دُرَيد بن الصمة:

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/ ٦١

(٢):المرزوقي: المصدر السابق، ٢/٩٢١

(٣):المرزوقي: المصدر السابق، ٢/٨٠٠

فَإنّــا لَلَحْــمُ السَّــيْفِ غَيْــرَ نَكِيْــرةٍ   ونُلْحِمُــهُ حِينًــا ولــيس بــذي نُكــر

(شرح المرزوقي ٨٢٥/٢)

يقول: "وقوله "غَيْرَ نَكِيْرةٍ" انتصب على المصدر."(١)

فمن الملاحظ أنّ المرزوقي لم يعين الاسم المراد تحليله وهو "عَشِيَّةَ" في أثناء تحليله للبيتين الأولين، وإنما ذكر الجملة مشتملة على الاسم المحلل "عَشِيَّةَ قَامَ النّائحاتُ". وكذلك لم يحدد في البيت الثاني اللفظة التي يريد تحليلها وهي "غير" وإنما عين الجملة المشتملة عليها.

ب. طرق تحليل الأسماء.

فيما يتعلق بطريقة التحليل الإعرابي للأسماء وشكله عند المرزوقي، ظهرت في مجالين هما:

- إبراز الحالة الإعرابية التي يجيء عليها الاسم، من رفع، أو نصب، أو جر.
- وإبراز الوظيفة التركيبية التي يؤديها في الجملة، من مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو مفعول به وغيره.

- **محدادت نحوية تفصيلية:**

تجد الباحثة من خلال البحث والاستقراء للأمثلة، أن إظهار المرزوقي لكلا الوجهين (الحالة الإعرابية، والوظيفة التركيبية) عند تحليله للاسم، لا يرد على نموذج واحد، وإنما يتخذ طرائق متنوعة، فمرة يكتفي بذكر الحالة الإعرابية، ومرة أُخرى يذكر الوظيفة التركيبية وحدها، وكثيراً ما يجمع بين الحالة الإعرابية، والوظيفة التركيبية، وإن كان للاسم أكثر من وظيفة تركيبية فإنه يذكرها.

❖ **الوقوف عند الحالة الإعرابية:** من الأمثلة التي يقتصر فيها على ذكر الحالة الإعرابية دون الوظيفة التركيبية، ما جاء في تحليله للفظتي (مُوقِدُوها، وتَمِيمُ).

- يقول في تحليل كلمة (مُوقِدُوها)، في قول كعب بن زهير:

فَــإنْ تَهْلِــكْ جُــوَىٌّ فَــإنَّ حَرْبًــا   كَظَنِّــك كــان بَعْــدَكَ مُوقِــدُوها

(شرح المرزوقي ٩٧٩/٢)

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق، ٨٢٥/٢

"فقوله "مُوقَدُوها" ارتفع بكان"[1]

- ويقول في تحليله كلمة (تَمِيم)، في قول قتادة بن مسلمة الحنفي:

إِذْ تَتَّقِي بِسَرَاةِ آلِ مُقَاعِسٍ حَذَرَ الأَسِنَّةِ والسُّيوفِ تَمِيمُ

(شرح المرزوقي ٧٦٧/٢)

"وَتمِيمٌ يرتفع بفعلهم، وهو تَتَّقِي".[2]

فمن الملاحظ أن الشارح بين الحالة الإعرابية للكلمتين وهي: الرفع.

❖ **الوقوف عند الوظيفة التركيبية**: من الأمثلة التي تذكر فيها الوظيفة التركيبية للاسم وحدها: (لَعَمْرُك، فِدَى، النَّفْسُ). كقوله: "لَعَمْرُك مبتدأ، وخبره مضمر، وفيه معنى القسم"[3]. وكالقول في بيت المساور بن هند بن قيس بن زهير:

فِدًى لِبَنِي عَبْدِ غَدَاةَ دَعَوْتُهُمْ بَجَوٍّ وَبَالَ النَّفْسُ والابَوَانِ

(شرح المرزوقي ١٦٦٣/٤)

"خبرالمبتدأالذي هو"فِدًى" قوله"النَّفْسُ""[4]

❖ **الجمع بين الحالة الإعرابية والوظيفة التركيبية**: وللتمثيل على طريقته التي يجمع فيها بين الحالة الإعرابية والوظيفة التركيبية: (سَفَهاً، قَدِيماً، مَازِح).

- كالقول في بيت حَرّان بن عَمْرو بن عبد مناة:

تَبْكِي على بَكْرٍ شَرِبْتُ بِهِ سَفَهاً تَبَكِّيهَا عَلَى بَكْرِ

(شرح المرزوقي ١٠١٧/٣)

"فانتصب "سَفَهًا" على المصدر، وهو المفعول له".[5]

- وقوله في أثناء شرحه لقول الشاعر:

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّتي راشداً وصِنْوِي قَدِيمًا إذا ما اتّصَلْ

(شرح المرزوقي ٢٥١/١)

---

(١):المرزوقي : المصدر السابق، ٩٧٩/٢

(٢):المرزوقي : المصدر السابق، ٧٦٨/٢

(٣):المرزوقي: المصدر السابق، ١١٢٦/٣

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ١٦٦٣/٤

(٥):المرزوقي: المصدر السابق، ١٠١٧/٣

"قَدِيْمًا" انتصب على الظرف لقوله خُلّتي".[1]

- - وقوله في بيت عتبة بن بجير الحارثي:

فَقَامَ أبو ضَيْفٍ كريمٌ كَأَنّهُ   وقد جَدّ من فرْط الفكاهةِ مازِحُ

(شرح المرزوقي ٤/١٥٦٠)

"وارتفع "مازِحُ" على أنه خبر كأن"[2]

❖ **الوقوف عند الاسم إذا كان له أكثر من وظيفة تركيبية:** يذكر الشارح إذا كان للاسم أكثر من وظيفة تركيبية، ومن أمثلته:

- قوله: "والمَصْرَعُ ها هنا مصدر، وقد يكون في غير هذا اسماً للمكان والزمان"[3]، في شرحه لقول تأبط شراً.

ومَنْ يُغْرَ بالأعْدَلِ لابُدّ أَنّهُ   سَيَلْقى بهم مِنْ مَصْرَعِ الموت مَصْرَعَا

(شرح المرزوقي ٢/٤٩٦)

- **العلامة الإعرابية:**

مما لُوْحظ أنه من القليل أن يحدد المرزوقي العلامة التي يستحقها الاسم سواء أكانت علامة إعراب أم علامة بناء، ومن الأمثلة التي يمكن أن تذكر في هذا المقام:

- ما أورده في تحليل كلمة "عَلِ" فقال: " وإنما لم يَبْنِ من عَلِ لأنه جعله نكرة، كما تقول: أَتَيته قَبْلاً أي أولاً، وأنت لا تقصد إلى أنه مضاف إلى معرفة مخصوصة، فاعلمه. ومنه:

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْل مِنْ عَلِ

(شرح المرزوقي ١/٦٧)

"فالكسرة في الموضعين كسرة إعراب"[4]

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٢٥١

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ٤/١٥٦١

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ٢/٤٩٦

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٦٧

- وما ذكره في تحليل كلمة "نَزَالِ"، يقول: "ونَزَالِ: اسم لـ (انْزِل) مبني على الكسر."[1]

- **محددات تفصيلية؛ الإحالة (الضمائر)، المفاعيل، المصدر المؤول، التقديم والتأخير، والرتبة:**

من الأهمية بمكان أن تشير الباحثة إلى أن طريقة التحليل الإعرابي للاسم قد ضمنت تحديدات أخرى، كأن يعين المرزوقي الضمائر، والمفاعيل، والمصدر المؤول، والتقديم والتأخير، والرتبة.

❖ **الضمائر:** وجه المرزوقي عنايته في تحليله الضمائر إلى إحالتها وإرجاعها إلى الأسماء العائدة إليها، دون الاهتمام بذكر الوظيفة التركيبية، أو حالتها الإعرابية. ومن ذلك:

- قوله: "والضمير من قوله: "بها" للفرس."[2]، وذلك في تحليله بيت عمرو بن معد يكرب:

وَلَقَدْ أَجْمَعُ رِجْلَيّ بها ... حَذَرَ الموت وإنّي لَغَرُورُ

(شرح المرزوقي ١/١٨١)

- وقوله: " .... هذا إذا جعلت الضمير من "أَكْثَرَها" و "أَقَلَّها" راجعاً إلى المرأة.ويجوز أن يرجع الضمير إلى التحية"[3]، وذلك في قول ابن أُذَينة:

حَجَبَتْ تَحِيَّتَّها فَقُلْتُ لصاحِبي ... ما كَانَ أَكْثَرَها لَنَا وَأَقَلَّهَا

(شرح المرزوقي ٣/١٢٣٦)

❖ **المفاعيل:** باهتداء من الأمثلة التي جاءت في الكتاب تظهر طريقة المرزوقي في تحليله للمفاعيل، حيث يعين نوع المفعول ليميزه عن غيره من أنواع المفاعيل، فيقول: مفعول له أو مفعول معه. ومن أمثلته: (شَفَقاً، والوَرْد).

- كقوله في بيت إسحاق بن خلف:

تَهْوى حَيَاتِي وَأَهْوى مَوْتَها شَفَقًا ... والموتُ أَكْرَمُ نَزّال على الحُرَمِ

(شرح المرزوقي ١/٢٨٣)

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٦٣

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١/١٨٢

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ٣/١٢٣٧

"وانتصب شفَقًا على أنه مفعول له".[1]

- وقوله في بيت الأعرج الْمَعنِيّ:

تَلُـومُ عَلَـى أنْ أُعْطِـي الْـوَرْدَ لِقْحَـةً   وَمَـا تَسْـتَوِي والـوَرْدَ سَـاعَةَ تَفْـرَعُ

(شرح المرزوقي ١/٣٥٠)

"والوَرْدَ" منصوب على أنه مفعول معه. يريد: لا تستوي هي مع الورد"[2]

أما المفعول به فيندر أن يحدده، كقوله: "وبني تُعَل مفعول به".[3]، ويكتفي بالإشارة إلى أنه مفعول، كقوله: " ويكون نُفُوسًا مفعولاً لِرَحَلْنا"[4]، ولعل عدم تحديده للمفعول به يرجع إلى أنه " جرى في اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يُرَد إلاَّ المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دورًا في الكلام خففوا اسمه"[5].

❖ **المصدر المؤول**: يذهب المرزوقي بتحليله للمصدر المؤول على طريقة تحليله للاسم الصريح، فيذكر حالته الإعرابية ووظيفته التركيبية. وَيُغفِل الإشارة إلى أنه مصدر مؤول، وقد يقدره بلفظة مفردة، وقد لا يقدره.

- فمما جاء مقدرًا، مع ذكر الوظيفة التركيبية قوله: " "أَنْ تَأْتِيَ" في موضع الفاعل لحَسَنٌ، واستغنى بفاعله عن خبره، والتقدير: ما يَحْسُن إِتيانُك الأمْرَ طائِعًا"[6]

- ومما جاء غير مقدر مع ذكر الحالة الإعرابية والوظيفة التركيبية؛ قوله: " "أَنْ تَرُدَّ" موضعه رَفْعٌ على أنه فاعل يهون".[7]

❖ **التقديم والتأخير**: يشير المرزوقي كثيراً إلى تقديم الاسم وتأخيره، إن وُجِد في الجملة، كقوله في بيت رجل من بني كليب:

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٢٨٤

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٣٥٠

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٢٩٦

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٢٦٠

(٥): ابن هشام: مغني اللبيب، ص٨٧٤

(٦): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٣/١٢١٦

(٧): المرزوقي: المصدر السابق، ١/١٨٥

فَـإِنِّي مِثْـلُ مـا تَجِـدينَ وَجْـدِي   ولكـنْ أَصْـحَبَتْ عَـنهُمْ قُرُونـي

(شرح المرزوقي ٢٩٥/١)

- "وقولـه: " مِثْـلُ مـا تَجِـدِينَ " يجـوز أن يكـون خـبراً مقـدماً والمبتـدأ وَجْـدِي، فيكون التقدير: إنّي وَجْدِي مِثْلُ ما تجدين، والجملة خبر إنّ"[1].

❖ **الرتبة**: إذا كان للاسم رتبة ذكرها، كذكره لرتبة المفعول (عَمْراً، وغَارِزاً) في بيت ابن زَيّابَة التّيْمِي:

نُبِّئْـتُ عَمْـرًا غَـارزًا رَأْسَـهُ   فِـي سِـنَةٍ يُوعِـدُ أَخْوَالَـهُ

(شرح المرزوقي ١٤٢/١)

- يقول: " "فَعَمْرَاً" انتصب على أنه مفعول ثانٍ، و"غَارِزاً" انتصب على أنـه مفعـول ثالث".[2]

ثانياً: -مجال الأفعال:

إذا ما انتقلت الباحثة إلى الفعل تجد أن اعتناء المرزوقي بتحليله تحليلاً إعرابياً كان أقل من اعتنائه بالأسماء، بل إنه ظهراهتمامه بذكر معاني الأفعال ولغاتها وتحليلها تحليلاً صرفياً[3] أكثر من اهتمامه بإعرابها. وتُوْرَد أسفله طرائق التحليل للفعل عند المرزوقي.

أ. طرق التعبير عن الأفعال:

لا تختلف طريقة التعبير عن الأفعال وطريقة التعبير عن الأسماء. فكان الشارح يعبر عن الفعل بلفظه، وقد لا يعبر عنه وإنما يأتي بالجملة مشتملة عليه.

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق، ٢٩٥/١

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١٤٢/١.

(٣): ينظر: المرزوقي: المصدر السابق، ٣٢/١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤١، ٦٥، ٧٥، ٨٤ و٤٨٨/٢، ٤٩٦، ٥٢٣، ٥٢٤ و١٥٦٥/٤، ١٥٦٦، ١٥٧٥، ١٥٨١.

- **تعيين الفعل مفرداً**: يحدد المرزوقي الفعل الذي يريد تحليله بالنطق بلفظه، ومن أمثلته: (أَرْسَوا ، وَيتَمِتْ). كقوله: "أَرْسَوا" مفعوله محذوف كأنه أَرْسَوْا قُلُوْبَهُمْ بالنفوس الكريمة"[1]. وقوله: "وقوله "يَتمِتْ" مصدره اليُتْمُ"[2]
- **تَعيين جملة الفعل**: ومن أمثلته في تعيين الجملة المشتملة على الفعل: (شَدُّوا دَوَابِرَ، ورأَى مِثْلَهُ). كقوله: "شَدُّوا دَوَابِرَ" هو جواب رُبّ"[3] . وقوله: " ورأى مِثْلَهُ" صفة لِمَنْ"[4]

ب. طرق تحليل الأفعال:

أما ما يمكن أن يُقال بطريقة تحليل المرزوقي للأفعال، فمجمل طرائق تحليله لها تحليلاً إعرابياً تظهر في: الحالة الإعرابية، والوظيفة التركيبية، والفعل المتعدي، والأفعال الناقصة، والفعل المبني للمجهول، والزمن.

- **الحالة الإعرابية والوظيفة التركيبية** : من الطرائق التي لُوْحِظَت في مقام الحالة الإعرابية والوظيفة التركيبية:

❖ **الوقوف عند الحالة الإعرابية وحدها**: ومن أمثلته بيان الحالة الإعرابية للفعلين (يَجِدُوْني، وَيَدْعُني)، وهما الرفع والجزم. كالقول في بيت الشاعر:

أَنَا الذي يَجِدُونِي في صُدُورِهم لا أَرْتَقِي صَدَرًا مِنْها ولا أَرِدُ

(شرح المرزوقي ٤٠٧/١)

- "قوله "يَجِدُونِي" كان يجب أَنْ يقول (يَجِدُونَنَي)؛ لأن الفعل في موضع رفع، لكنه حذف النون تخفيفاً"[5]
- وكالقول في بيت مسورة بن زيادة:

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي ليومِ كريهةٍ لَئِن لَمْ أُعَجِّلْ ضَرْبَةً أو أَعَجَّلِ

(شرح المرزوقي ٢٤٧/١)

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق، ٤٩٩/٢.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٠٨/٢.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٢٥/٢.

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ١١٠٣/٣.

(٥): المرزوقي: المصدر السابق، ٤٠٧/١.

"جزم "يَدْعُني" بلا على أنه دعاء".[1]

الوقوف عند الوظيفة التركيبية وحدها: ومن أمثلته توضيح الوظيفة التركيبية للفعلين (لاَ نَدْرِي، وتَسَاقَطَ). كالقول في بيت طَرَفَة الجَذِيمي:

وحتى يَفِرَّ الناسُ من شَرِّ بَيْنِنَا ... وَنَقْعُدَ لا نَدْرِي أَنَنْزِعُ أَم نَجْرِي

(شرح المرزوقي ٤١٣/١)

- "وقوله " لا نَدْرِي" في موضع الحال"[2]
- وكالقول في بيت سعد بن مالك:

وتسَاقَطَ التِّنْوَاطُ والـ ... ـذَّ نَبَاتُ إِذْ جُهِدَ الفِضَاحُ

(شرح المرزوقي ٥٠٣/٢)

"هذا ينعطف على قوله: "وَضَعَتْ أَرَاهِطُ فاسْتَرَاحُوا"[3]

❖ **الجمع بين الحالة الإعرابية والوظيفة التركيبية:** ومن أمثلته تحليل المرزوقي للفعل (تُلاَقوا) من قول وَدَّاك بن نُمَيل المازِنِيّ:

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُم ... تُلاَقُوا غَدًا خَيْلِي على سَفَوَانِ

(شرح المرزوقي ١٢٧/١)

- يقول: "وقوله: "تُلاَقُوا" الجزم على أنه جواب للأمر الذي دل عليه رُوَيْدًا. وإنّما جُعِلَ للأمر الجواب لأنه ضُمِّنَ معنى الجزاء والشرط"[4]

- **الفعل المتعدي:** يذكر المرزوقي نوع الفعل المتعدي، كأن يتعدى إلى مفعول واحد، أو يتعدى إلى مفعولين، أو يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: ومن أمثلته: (عَلِمْتِ، كَفَيْتُ، وحُدِّثْتُ). كالقول في بيت الأحوص بن محمد:

إِنِّي عَلَى مَا قدْ عَلِمْتِ مُحسَّدٌ ... أَنْمِي عَلَى البَغْضَاءِ والشَّنَآنِ

(شرح المرزوقي ٢٢٢/١)

" عَلِمْتِ بمعنى عَرَفْتِ، ولهذا اكتفى بمفعول واحد".[5]

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق، ٢٤٧/١

(٢):المرزوقي: المصدر السابق، ٤١٤/١.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٠٣/٢.

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ١٢٨/١.

(٥):المرزوقي: المصدر السابق، ٢٢٢/١.

- وكالقول في بيت الشاعر:

وَمُنَـــاخِ نَازِلَـــةٍ كَفَيْـــتُ وفَـــارِسٍ   نَهِلَـــتْ قَنَـــاتِي مِـــنْ مَطَـــاهُ وَعَلَّـــتِ

(شرح المرزوقي ٢/٥٤٩)

"وَكَفَيْتُ يتعدى إلى مفعولين وقد حَذَفهما، كأنه قال: كَفَيْتُه العشيرةَ"[1]

- وكالقول في بيت جزء بن ضرار:

وَحـدِّثتُ قَـوْمِي أَحْـدثَ الـدهر فـيهم   وَعَهْـــدُهُمُ بالحادثـــاتِ قَرِيـــبُ

(شرح المرزوقي ١/٣٤٤)

"قوله: (حُدِّثْتُ) يَتَعَدّى إلى ثلاثة مفاعيل، فالأول قام مقام الفاعل وضميره التاء، والثاني (قَوْمِي)، والثالث (أَحْدَثَ الدهر فيهم أَحْدَاثًا)"[2]

وكان يشير الشارح إذا جاء الفعل المتعدي بمعنى الفعل اللازم، ومن أمثلته:

مجيء الفعل المتعدي (جَعَلَ) بمعنى الفعل اللازم (طَفِق وَأقْبل). كقوله في بيت الشاعر:

فَقَـدْ جَعَلَـتْ قُلُـوصُ بَنِـي سُـهيلٍ   مِـــنَ الأَكْـــوَارِ مَرْتَعُهَـــا قَرِيـــبُ

(شرح المرزوقي ١/٣١٠)

"جَعَلَتْ ها هنا بمعنى طَفِقَتْ وَأَقْبَلَتْ، ولذلك لا يتعدى"[3]

- **الأفعال الناقصة**: توقف الشارح في تحليله للأفعال الناقصة عند بيان اسمها وخبرها وعملها فيهما، وذكر زمنها. ولا ينص أن الفعل من الأفعال الناقصة، إلاّ ما جاء عند التفريق بينَ كان التامة والناقصة.

- ومن الأمثلة التي لُمِحَت منها طريقة المرزوقي السالفة في تحليله للأفعال الناقصة، ما يلي:
- قوله: " وقوله "حَتّى كَانَ دَفْع الأصابع" انتصب دَفْع على أنه خبر كان، واسمه مضمر كأنه قال: حَتّى كَانَ الدّفْعُ دَفْعَ اَلأَصَابعِ.

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٢/٥٤٩، ٥٥٠.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٣٤٤.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٣١١.

ولك أن ترفعه على أن يكون اسمه، وتضمر الخبر، كأنه قال: حَتّى كَانَ دَفْعُ الأَصَابِع دَفْعَنَا."[1]

- وكَقوله في بيت الأعْرَج الْمَعْنِيّ:

أَرَى أُمَّ سَــهْلٍ مَــا تَــزَالُ تَفَجَّــعُ تلُــومُ وَمَــا أَدْرِي عَــلاَمَ تَوَجّــع

(شرح المرزوقي ٣٤٩/١)

"وقوله "مَازال" يريد به اتصال تلك الحالة منها، لأن مازال لدوام الماضي، وما يزال هو مستقبل مازال، فيصير لامتداد الحال"[2]

- وقوله في "كَانَ" من قول معدان بن جواس الكندي:

إِنْ كَـان مـا بُلِّغـتِ عَنّـي فَلامَنِـي صَـدِيقي وَشَـلَّتْ مـن يَـدَيَّ الأَنامِـل

(شرح المرزوقي ١٥٢/١)

" ويجوز في "كَانَ" أن يكون التامة لا الناقصة، فيكتفي بالفاعل ولا يحتاج أن يُضمر بعده "حَقًّا" . ... وجاز إضمار خبر كان إذا جعلتها ناقصة لأن في الكلام والحال دليلاً عليه، ولأن دخوله على المبتدأ والخبر، فكما يحذف الخبر في ذلك الباب يحذف هنا"[3]

- **الفعل المبني للمجهول:** إذا كان الفعل مبنياً للمجهول يذكر المرزوقي ذلك، ولكن بمصطلح آخر، كقوله: "يروى" "تُصْبَحُ" بفتح الباء على ما لم يُسَمَّ فاعله"[4]، في تحليله لبيت الشاعر:

وإِنّــا لتُصْبَــحُ أَسْــيافُنا إِذَا مــا اصْــطَبَحْنَ بِيَــومٍ سَــفُوكِ

(شرح المرزوقي ٢٧٦/١)

- **زمن الفعل:** من النادر أن يذكر المرزوقي زمن الفعل في تحليله، ومن أمثلته ما جاء عند تحليل الفعل "صَلُوا" من قول أبي الغُول الطُّهَوِيّ:

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٢٣١/١.

(٢):المرزوقي: المصدر السابق، ٣٤٩/١.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ١٥٢/١.

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ٢٧٦/١.

ولا تَبْلَـــى بَسَــالَتُهُمْ وإن هُــــمْ   صَـلُوا بِـالْحَرب حِيْنًـا بعـد حِـين

(شرح المرزوقي ١ / ٤١)

يقول: "وفَصل بين الفعل وإِنْ بـ "هُم" لأنه ماض لم يظهر فيه أثر إِنْ بالجزم"[1]

ثالثًا: مجال الأدوات:

تدرس الباحثة في الأدوات طرائق تعبير المرزوقي عنها، ثم تشير إلى طرائق تحليله لها.

أ. طرق التعبير عن الأدوات:

يتضح من خلال الاستقراء أن للشارح طريقتين في التعبير عن الأدوات؛ فإما أن يذكرها ويسميها، وإما أن يعبر عنها دون التصريح باسمها.

- **ذكر الأداة:**ينطق الشارح باسم الأداة كثيراً و ومن أمثلة ذلك تسميته لـ "واو الحال"، و "لام العلة" . يقول: " والواو من قوله:" قَدْ أَسْلَمَ الشَّفَتَانِ" واو الحال"[2]

- ويقول في تحليل بيت عبيدة بن ربيعة:

وَأَقْـدَمْتُ والخَطِّـيُّ يَخْطِـرُ بَيْنَنَـا   لأَعْلَـمَ مَـنْ جَبَانُهـا مِـنْ شُـجَاعِها

(شرح المرزوقي ١/ ٢٠٩)

"وقوله " والخَطِّيُّ " واوه واو الحال. واللام من "لأَعْلَمَ" لام العلة"[3]

- **عدم التصريح باسمها:**قد يحلل المرزوقي الأدوات دون التعبير عنها باسمها، كقوله في تحليل "أَيْ" من قول جابر بن رالان:

وَأَيُّ ثَنَايـا المجْـدِ لم نَطّلـعِ لهـا   وأَنـتُم غِضَـابٌ تَحْرُقُـونَ عَلَيْنَـا

(شرح المرزوقي ١/ ٢٣٦)

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٤١/١، ٤٢.

(٢):المرزوقي: المصدر السابق، ٤٨٧/٢.

(٣):المرزوقي: المصدر السابق، ٢٠٩/١.

"الاستفهام هنا يجري مجرى النفي، كأنه قال: ما ثَنِيّةٌ من ثنايا المجدِ إلاَّ طَلَعْنَا لها"[1]فمن الملاحظ أنه عَبّر عن الأداة بذكر معناها، وهو الاستفهام، دون أن يحددهاأو يصرح باسمها.

ب. طرق تحليل الأدوات:

يتجلى للباحثة في طريقة تحليل المرزوقي للأداة أنه وجه اهتمامه إلى المفاهيم الآتية: بيان نوعها، ومعناها، وعملها إن كانت عاملة، والأداة الزائدة، والأداة الكافة عن العمل، والأداة الحالة محل الاسم، والأداة إذا كانت من أسماء الشرط، وحروف الجر. وَتُورَد أسفله أمثلة مختارة لتوضيح كيفية التحليل في كل مفهوم على حدة.

- **نوع الأداة**: يذكر الشارح نوع الأداة، ومن ذلك بيانه أن "كَمْ" اسم، و"رُبَّ ولَكِنْ" حرفان يقول: "كَمْ لفظة وضعت للتكثير، كما أن رُبّ وضع للتقليل، إلا أنه اسم ورُبَّ حرف"[2]. ويقول:"ولَكِنْ حرف يستدرك بها بعد النفي"[3]
- **معناها**: يورد الشارح كثيراً معنى الأداة، ومن ذلك ذكره أن الفاء تفيد الترتيب، كقوله في بيت ابن زيابة:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحارِثِ الـ ـصَّابِح فالغانِمِ فالآيبِ

(شرح المرزوقي ١/ ١٤٧)

"والترتيب الذي يفيده الفاء جارٍ على سَنَنِه، كأنه أراد للحارث الغازي نَحْوَنَا والغانم مِنّا، والْغُنْمُ بعد الغَزْو، فالآيب إلى قومِهِ، والأَوبة بعد الاستغنام".[4]

- **عملها**: يبين المرزوقي عمل الأداة إن كانت عاملة، ومن أمثلته ما ذكره في تحليل الأداة "لا" من بيت سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عن نِيْرَانِها فَأنا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

(شرح المرزوقي ٢/ ٥٠٦)

يقول: "فقوله لا بَرَاح، الوجه فيه النصب، ولكن الضرورة دعته إلى رفعها. وقال سيبويه: جعل (لا) كـ (ليس) ها هنا فرفع به النكرة، وجعل الخبر مضمراً.

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٢٣٦/١.

(٢):المرزوقي: المصدر السابق، ١١٣٥/٣.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ٢٦٠/١.

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ١٤٧/١.

ومثله:

❖ بِيَ الْجَحِيمَ حِينَ لا مُسْتَصْرَخُ ❖

(شرح المرزوقي ٢/ ٥٠٦)

"كأنهما قالا: حِيْنَ لَيْسَ عِنْدِي مُسْتَصْرَخُ ولا بَرَاحٌ عندي في الحَرْب"[1]

فمن الملاحظ أنه يشير إلى عمل (لا) النافية للجنس التي تعمل عمل (إنّ) وأخواتها، فتنصب الاسم وترفع الخبر. وبين أن الضرورة الشعرية هي التي دعت الشاعر إلى رفع اسم (لا) وهو (بَرَاح) . وذكر أن سيبويه أجرى (لا) مجرى (لَيْس)، فرفع بها الاسم، وخبرها محذوف والتقدير: "لا بَرَاحٌ عِنْدِي في الحرب".

- **الأداة الزائدة:** إذا كانت الأداة زائدة لا عمل لها ذكر ذلك، ومن أمثلته: زيادة الكاف، يقول:"والكاف من "كَمِثْلِ أَبِي قابُوسَ" زائدة"[2]. وقد يضيف إلى ذلك ذكر معناها، كقوله في بيت حجر بن خالد:

كَلْبِيَّةٌ عَلِقَ الفُؤادُ بِذكرِها   ما إِنْ تَزَالُ ترى لها أَهْوَالا

(شرح المرزوقي ٣٥١/١)

" و"إِنْ" من قوله: "ما إِنْ" زِيْدَت لتأكيد النفي"[3]

- **الأداة الكافة عن العمل:** كان يورد المرزوقي ما إذا كانت الأداة كافة عن العمل كدخول (ما الكافة) على (رُبَّ) و(قَلّ). يقول خَطّاب بن المعلى:

أَبْكَانِي الدَّهْرُ ويا رُبَّمَا   أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بما يُرْضِي

(شرح المرزوقي ١/ ٢٨٦)

"وقوله: "رُبَّما" "ما" هذه دخلت كافة لِرُبَّ عن العمل، ومخرجةً لها إلى أن تصير مشتركة حتى جاز وقوع (أَضْحَكَنِي) بعده".[4]

- وكقوله في بيت الشاعر:

فَقُلْتُ لَهَا لاَ تُنْكِرِينِي فَقَلَّ مَا   يَسُودُ الْفَتَى حَتَّى يَشِيْبَ وَيَصْلَعا

(شرح المرزوقي ٣٢٢/١)

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٠٦/٢.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١٦٤١/٤.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ٣٥٢/١.

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ٢٨٦/١.

"وقوله: "قَلَّ مَا" يفيد النفي هنا، و(مَا) تكون كافة لِقَلَّ عن طلب الفاعل، وناقلة له عن الاسم إلى الفعل، فإذا قلت: قَلَّ مَا يَقوُم زيدٌ فكأنك قلت: ما يقوم زيد".[1]

- **الأداة الحَالّة محل الاسم:** كان المرزوقي يحلل الأداة إذا كانت تحل محل الاسم كما يحلل الأسماء، فيذكر حالتها الإعرابية، ووظيفتها التركيبية، ومن ذلك تحليله "كَمْ" من قول حسان بن نشبة:

وَكَمْ تَرَكْنَا هُنَاكَ مِن بَطَلٍ   تَسْفِي عليه الرّياحُ فِي لِمَمِهْ

(شرح المرزوقي ٣٣٥/١)

يقول: " موضع "كَمْ" نصب على المفعول من "تَرَكْنَا" . يقول: وكثيراً تَرَكْنَا في تلك المعركة من الأبطال".[2]

- **إذا كانت الأداة من أسماء الشرط:** كان يعتني المرزوقي، أكثر ما عَنِي، بذكر جواب الأداة إذا كانت من أسماء الشرط، ثم يأتي بعد ذلك ذكر معناها، وأنها ظرف، ومن النماذج التي يمكن أن تُقَال في هذا المقام:

- قوله في "لو" وقوله: "لَوْ كَانَ يُنْجِي" جواب "لو" قوله "نَجّاك"[3]

- وقوله في "لَمّا": "وقوله "لَمّا تَوَلّت" جوابه "كَادَتِ النفُس" وهوعلم للظرف"[4]

- **حروف الجر:** يهتم المرزوقي في تحليله حروف الجر ببيان مُتَعلّقها اهتماماً كثيراً، كالقول في تحليل بيت كَعب بن زهير:

ومَا سَاءَت ظنونُكَ يومَ تُولي   بِأَرْمَاحٍ وَفَى لَكَ مُشْرِعُوها

(شرح المرزوقي ٩٧٩/٢)

"وجعل الباء من قوله "بأرماح" متعلّقًا بقوله ظنونك".[5]

وكالقول في تحليل بيت القلاّخ:

ليومِ حِفاظٍ أو لِدَفْعِ كَرِيهةٍ   إذا عَيَّ بالجِمْلِ المُعضِّلِ حَامِلُه

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٣٢٢/١.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ٣٣٥/١.

(٣):المرزوقي: المصدر السابق، ١٠٥٨/٣.

(٤): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٣/١.

(٥): المرزوقي: المصدر السابق، ٩٨٠/٢.

"وقوله « ليومِ حِفاظٍ » اللام تعلّق بقوله نبادله ، أي نبادل به لهذا الشأن ، وهو أن يحافظ على حسبه محافظة الكرام ، أو يدافع الكراثة والشدائد لدى الجدل " [١].

كما جاء في تحليله ذكر الوظيفة التركيبية لحرف الجر مع المجرور من الإعراب، ومنه القول في (على بَكْرٍ) من قول حَرَّان بن عمرو بن عَبْدِ مَنَاة:

تَبْكِي على بَكْرٍ شرِبْتُ بِهِ سَفَهًا تَبَكّيها على بَكْرِ

(شرح المرزوقي ٣/ ١٠١٧)

" وَتَبكّيها في موضع رفع بالابتداء، وعَلى بَكْرٍ في موضع الخبر".[٢]

- **رابعاً: مجال الجمل وأشباهها:**

تدرس الباحثة تحليل الجمل عند المرزوقي من حيث قسماها : الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب. فقد عنى بتحليلها، وظهرت طريقة التعبير عنها؛ بالتصريح مرة، وعدم التصريح مرة أخرى، كما سيظهر ذلك من خلال الأمثلة أدناه عند الحديث عن طرق تحليلها.

- طرق تحليل الجمل التي لها محل من الإعراب:

جاء تحليل الشارح للجمل التي لها محل من الإعراب قريبًا من تحليل الاسم؛ لأنها تؤول بمفرد . فقد يذكر حالتها الإعرابية، ووظيفتها التركيبية، كما في تحليله لجملة "إِذْ أَنا مُطْلَقُ: من قول أبي عطاء السندي:

وَلَكِنْ عَرَتْنِي مِنْ هَوَاك صَبَابَةٌ كَمَا كُنْتُ أَلْقى مِنْكِ إِذْ أَنَا مُطْلَقُ

(شرح المرزوقي ١/ ٥٥)

يقول: "والجملة في موضع جر بالإضافة، وقد شُرِح بها "إِذْ"، كأنه قال: "وَقْتَ إِطْلَاقِي"".[٣]

وقد يكتفي بذكر وظيفتها التركيبية، كما في تحليله لجملة "وهو حَاسِرُ" من قول إياس بن مالك:

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ١٠٣٩/٣.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١٠١٧/٣.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٦/١.

وَأَكْثَـرَ مِنّــا يَافِعًــا يَبْتَغِــي العُلَــى   يُضَــارِبُ قِرْنًــا دَارِعًــا وَهــو حَاسِــرُ

(شرح المرزوقي ٢/ ٥٩٨)

يقول: "وقوله: "وهو حَاسِرُ" حال للمضمر في "يُضَارِبُ"".[1]

-طرق تحليل الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

لم يصرح المرزوقي بأن الجملة المراد تحليلها ليس لها محل من الإعراب، بل يكتفي بذكر نوعها، كالقول في بيت جزء بن كليب الفقعسي:

تَبَغّـى ابـن كُـوزٍ والسّـفَاهَةُ كاسْـمِها   لِيَسْــتَادَ مِنَّــا أَنْ شَــتَوْنَا لَيَاليــا

(شرح المرزوقي ٢٤١/١)

"قوله " والسّفَاهَةُ كاسْمِها " اعتراض بين الفعل (تَبَغّى) ومفعوله".[2]

- وكالقول في بيت الشاعر:

وَإنّـا لَنَجْفُـو الضّـيفَ مِـن غَـيرِ عُسْـرَةٍ   مَخَافَــةَ أَنْ يَضْــرَى بِنَــا فَيَعــودُ

(شرح المرزوقي ١٨٥٦/٤)

"قوله "فَيَعُودُ" لم يعطفه على "أَنْ يَضْرى بِنَا" لكنه قصد به إلى الاستئناف، والمراد (فهو يَعُودُ)".[3]

فمن الملاحظ أنه لم يذكر بأن الجملتين لا محل لهما من الإعراب، بل اكتفى بذكر نوع الجملة الأولى وهي (الاعتراضية)، ونوع الجملة الثانية وهي (الاستئنافية).

- **شبه الجملة**: ورد تحليل المرزوقي لشبه الجملة، وكان يذكر وظيفتها التركيبية، ومن ذلك: قوله في بيت قَبِيْصَة بن النَّصْرَانِيّ الجَرْمي:

لَـمْ أَرَ خَـيْلاً مِثْلَهـا يَـوْمَ أَدْرَكَـتْ   بَنِـي شَـمَجَى خَلْـفَ اللُّهَـيْمِ عَلَـى ظَهْـرِ

(شرح المرزوقي ٦١٠/٢)

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٩٨/٢.

(٢):المرزوقي: المصدر السابق، ٢٤١/١.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ١٨٥٧/٤.

"وقوله "عَلَى ظَهْرٍ" في موضع الصفة لقوله " خَيْلاً" ".[1]

-الاهتمام بالعامل النحوي عند المرزوقي:

تتوقف الباحثة عند مسألة العامل الذي يعد من المسائل المهمة في النحو العربي، ودوره في التحليل النحوي، ولقد يحسن في هذا الصدد أن يُجْذَب الحديث هُنيهة إلى أقسام العوامل التي أوردها النحاة، فقد قسموها إلى قسمين: لفظية ومعنوية.

أولاً: العوامل اللفظية، وتنقسم إلى:

١ - **الأفعال**:وهي أقوى العوامل لأنه لابد من أن تعمل، ومحل عملها الاسم، إذ أنه ليس في اللغة فعل إلاّ وله معمول وهو الفاعل، فهما كالشيء الواحد، سواء أكان اسمًا صريحًا كما في: جَاءَ زَيْدٌ، أم ضميرًا متصلاً، مثل: حَضَرْنَ، أم مستتراً، كما في : عَلِي ذَهَبَ.

٢ - **الأسماء**:وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع، ولا تعمل في مواقع أخر. والأسماء منها المشتق ومنها الجامد. فالمشتق، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر. أما الأسماء الجامدة كقولهم: عندي عشرون كتاباً، فقد عملت (عشرون) في التمييز.

٣ - **الأدوات**:الأدوات عوامل أضعف من الأفعال، لأنها تعمل أحيانًا وتعطل أحيانًا عن العمل، وهذه الأدوات تقسم إلى:

١ - أدوات مختصة بالدخول على الأسماء، وهي أدوات الجر.

٢ - أدوات مختصة بالدخول على الأفعال، وهي أدوات النصب، وأدوات الجزم.

٣ - أدوات غير مختصة، فتدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، ومن هذه الأدوات: (لا) النافية للجنس، وكذلك (ما) التي تعمل عمل (ليس)، فتدخل تارة على الاسم وتنصبه أو ترفعه، وتدخل على الفعل فلا تعمل فيه وتجعله يفيد النفي.

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٢/ ٦١١.

ثانياً: العوامل المعنوية:

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول. وهذه العوامل موضع اختلاف كبير بين نحاة البصرة والكوفة. وتقع عند أهل البصرة في شيئين:

١ - رافع المبتدأ: يرى البصريون أن العامل فيه الابتداء، مثل: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ. ولكن أهل الكوفة يرفضون هذا العامل.

٢ - رافع الفعل المضارع: يرى البصريون أن العامل في المضارع المرفوع عامل معنوي، وهو وقوعه موقعًا يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعًا بعامل معنوي لأنه في أقوى حالاته.[١]

وتجد الباحثة أن صورة العامل جاءت واضحة عند المرزوقي في أثناء تحليله للأسماء والأفعال والأدوات والجمل وأشباهها، فقد اهتم اهتماماً كبيراً بإبرازه في التحليل الإعرابي. ويرد تحليله له بطرائق متنوعة، وسوف تُسْتَعْرَض تلك الطرائق بالفقرات الآتية.

أ - طرق التعبير عن العامل:

تنوعت طرائق التعبير عن العامل عند الشارح، فمرة يعبر عنه صراحة ومرة يشير إليه.

- **التعبير عنه صراحة:** ومن أمثلته قوله في بيت مُلْحَة الجُرْمِيّ:

أَرِقْتُ وَطَالَ اللّيلُ لِلبَارِقِ الومْضِ ... حَبِيًّا سَرَى مُجْتَابَ أَرْضٍ إِلَى أَرضِ

(شرح المرزوقي ١٨٠٦/٤)

"وانتصب "حَبِيًّا" على الحال، وهو المشرف. والعامل فيه إن شئت (البَارِق)، وإن شئت (الوَمْضَ). و"مُجْتَابَ أرضٍ" أي قاطعها، وانتصابه على الحال، والعامل (سَرَى)".[٢]

- **التعبير بالإشارة إليه:** ومن أمثلته قوله في بيت أَبي جنبل الطائي:

---

(١): ينظر: خليل أحمد عمايرة: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص٥٤ -٦١.

(٢): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١٨٠٧/٤.

لَقَدْ بَلاَنِي على ما كَانَ من حَدَثٍ   عِنْدَ اخْتِلافِ زِجَاجِ الْقَومِ سَيَّارُ

(شرح المرزوقي ٢٩٨/١)

"ارتفع "سَيّارٌ" بقوله (بَلاَنِي)".[1]

ب - طرق تحليل العوامل اللفظية:

لُوحِظ، فيما يتعلق بطريقة التحليل للعوامل اللفظية، أن المرزوقي حلل هذه العوامل بصورة واضحة، فيعين إذا كان العامل فعلاً أو اسماً أو أداة. وأكثر العوامل التي توجه إليها الاهتمام كان الفعل باعتبار أنه أقوى العوامل. كما أنه كان يذكر العامل في الجمل وأشباهها.

- **تعيين العامل إذا كان فعلاً**: ومن الأمثلة على ذلك:

- قول المرزوقي في بيت هلال بن رَزِين:

أَجَادَتْ وَبْلَ مُدْجِنَةٍ فَدَرَّتْ   عَلَيهم صَوْبَ سَارِيةٍ دَرُورُ

(شرح المرزوقي ٣٤١/١)

"والدَّرُورُ هي الكثيرة الدَّرّ. ويرتفع على أنه فاعل دَرَّت".[2]

ويلاحظ أنه ذكر العامل وهو الفعل (دَرَّتْ)، وبين عمله (الرفع) في معموله وهو الفاعل (الدَّرَورُ).

- وقوله في تحليل بيت ابن عَنَمةالضبّي:

لِأُمِّ الأَرْض وَيْلٌ مَا أَجَنّت   بَحَيْثُ أَضَرَّ بالْحَسَن السّبيلُ

(شرح المرزوقي ١٠٢١/٣)

"وقوله "مَا أَجَنَّت" ما استفهام، وموضعه مفعول أَجَنّت".[3]

ويلاحظ أن المرزوقي في هذا المثال، قد حَدّد العامل وهو الفعل (أَجَنّت)، وبين عمله (النصب) في المفعول به وهو (ما الاستفهامية).

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٢٩٩/١.

(٢):المرزوقي: المصدر السابق، ٣٤٢/١.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ١٠٢١/٣.

- **تعيين العامل إذا كان من الأفعال الناقصة:**كان يذكر الشارح إذا كان العامل من الأفعال الناقصة، ومن ذلك:

- قوله في قول أبي عطاء السندي:

فَإِنْ كَان سِحْراً فاعذِرِينِي على الْهَوى وإِنْ كَانَ دَاءً غَيْرهُ فَلَكِ الْعُذْرُ

(شرح المرزوقي ٥٨/١)

"وانتصاب "دَاءً" على أن يكون خبر كان".[١]

- **تعيين العامل إذا كان اسمًا:** كَان يحدد المرزوقي إذا كان العامل هو الاسم، ومن ذلك:

- قوله في بيت الأحوص بن محمد:

إِنِّي عَلَى مَا قَدْ عَلِمْتِ مُحَسَّدٌ أَنَمْي على البَغْضَاءِ والشَنَآنِ

(شرح المرزوقي ٢٢٢/١)

"ويكون قوله "عَلَى مَا قَدْ عَلِمْتِ"، وقوله "عَلَى البَغْضاءِ" جميعًا في موضع الحال. والعامل في الأول قوله "مُحَسَّدٌ""[٢]

فمن الملاحظ أنه ذكر العامل، وهو اسم المفعول، (مُحَسَّدٌ)، ومعموله جملة (عَلَى مَا قَدْ عَلِمْتِ).

- **تعيين العامل إذا كان أدَاةَ:** كان المرزوقي يذكر إذا كانت الأداة هي العاملة، ومن أمثلته:

- قوله في بيت الشاعر:

أَحُبًّا عَلَى حُبٍّ وأنتِ بَخِيلَةٌ وَقَدْ زَعَمُوا أَن لاَ يُحَبُّ بَخِيلُ

(شرح المرزوقي ١٢٩٦/٣)

" وقوله "أَلا يُحَبّ" إن شئت جعلت (أَنْ) الناصبة فنصبت (يُحَبَّ)به، وإن شئت جعلته المخففة من الثقيلة فيرتفع (يُحَبُّ)، يريد: أَنهُ لا يُحَبُّ"[٣]

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٥٨/١.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ٢٢٢/١.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ١٢٩٧/٣.

فمن الملاحظ في طريقة تحليله للبيت السابق، ذكره للأداة العاملة التي عملت في الفعل (النصب أو الرفع) . فالنصب على اعتبار أن الأداة (أَنْ) المصدرية، والرفع على اعتبار أن الأداة (أَنْ) المخففة من الثقيلة.

- **تعيين العامل إذا كان مضمراً:** لم يُغْفِل المرزوقي العامل إذا جاء مضمراً ،فكان يذكره، ويقدره. ومن النماذج التي يمكن أن تُقَدّم في هذا المقام:

- قوله في بيت بشامة النّهْشَليّ:

إِنّا بَنِي تَهْشَلٍ لاَ نَدّعِي لِأَبٍ ... عَنْهُ ولا هُوَ بالأَبْنَاءِ يَشْرِيْنا

(شرح المرزوقي ١/١٠٢)

"وانتصاب "بَنِيْ" على إِضْمَار فعل، كأنه قال: أَذْكُرُ بَنِي نَهْشَلٍ"[(١)]

- وقوله في بيت أبي النشناش:

وَنَائِيَةِ الْأَرْجَاءِ طَامِسَةِ الصُّوَى ... بِأبي النَّشْنَاشِ فيها ركائِبُهْ

(شرح المرزوقي ١/٣١٨)

"انجرت "نَائِيَة" بإضمار رُبَّ"[(٢)]

ويلاحظ عند تحليل المحلل للبيت الأول أنه ذكر أن العامل في الاسم (بَني) مضمر، وحدده بأنه فعل، وقدّره بـ (أَذْكُرُ). كما ذكر أيضاً أن العامل في المثال الثاني مضمر وهو حرف الجر وتقديره "رُبَّ"، وعمل الجر بالاسم (نَائِيَة).

- **تعيين العامل في الجمل وأشباهها:** يقع في التحليل الإعرابي عند المرزوقي إظهاره للعامل في الجمل وأشباهها، ومن النماذج التطبيقية لطريقته هذه:

- قوله في بيت إسحاق بن خلف:

وزَادَنِي رَغْبَةً فِي الْعَيشِ مَعْرِفَتي ... ذُلَّ الْيَتيمةِ يَجْفُوها ذَوُو الرّحمِ

(شرح المرزوقي ١/٢٨٣)

"ومَوْضع (يَجْفُوها) من الإعراب نصب على الحال لليَتِيمةِ، والعامل فيه ذُلَّ اليتيمةِ"[(٣)]

- وقوله في بيت العديل بن الفرخ العجلي:

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ١/١٠٢.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٣١٨.

(٣): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٢٨٣.

قُـــرُومٌ تَسَـــامَي مِـــن نِـــزَارٍعَلَيْهُم مُضَـــاعَفَةٌ مَـــنْ نَسْـــجِ دَاوُدَ والسُّـــغْدِ

(شرح المرزوقي ٢/٧٣٣)

"وقوله "عَلَيْهُم مُضَاعَفَةٌ" في موضع الحال والعامل فيه "تَسَامَى"[(١)]

جـ - طرق تحليل العوامل المعنوية:

من النادر أن يشير المرزوقي إلى العوامل المعنوية، ومما جاء في ذلك ما ذكره في تحليله للمبتدأ، وأن العامل الذي عمل فيه الرفع هو الابتداء. يقول في بيت الشاعر:

أَبُـــوْكَ أَبُـــوْكَ أَرْبَـــدُ غـــيرَ شَـــكٍّ أَحَلّـــكَ في الْمَخَـــازي حَيـــثُ حَـــلاّ

(شرح المرزوقي ١/٣١٤)

"ارتفع (أَبُوْكَ) بالابتداء"[(٢)]

وهكذا تَكَشّف من العرض الآنف أن فكرة الطرائق التي ينبغي أن يسير عليها التحليل النحوي كانت موجودة في ذهن المرزوقي. وأن طرائقه بصفة مجملة شملت معظم ما يطلبه ابن هشام والمحدثون في التحليل الإعرابي، وجاءت هذه الطرق أشتاتًا في جميع ما حلله.

واستطاع المرزوقي أن يطبق طرق التحليل الإعرابي في أثناء تحليله، غير أنه لم يكن لديه تقنين لها، ولم يسر بها سيراً منتظماً محدد الطرق وبمنهجية ثابتة، وإنما وردت عنده التطبيقات والعمليات الإجرائية أشتاتاً واعتباطية. فلم يلتزم بالطرق في كل ما يحلله، فمثلاً لا يلتزم بما يُطْلَب في تحليل الاسم في كل اسم يحلله، ولا يلتزم بما يُطْلَب في تحليل الفعل في كل فعل يحلله.

ولعل مما أدى إلى غياب المنهجية العلمية في تحليل المرزوقي أنه لم تظهر معالم التحليل النحوي وطرائقه قبل ابن هشام، فكان علماء السلف يسيرون به بعفويتهم، وحسب مزاجيتهم الخاصة.

(١): المرزوقي: المصدر السابق، ٢/٧٣٣.

(٢): المرزوقي: المصدر السابق، ١/٣١٤.

المبحث الثاني: تعدد أوجه التحليل الإعرابي:

إنّ تعدد الوجوه النحوية للكلمة أو الجملة أمر مألوف في الدرس النحوي العربي، حيث يجد القارئ أو الدارس أن أحدهم قد يجيز أكثر من وجه في عنصر ما. وقد وُجِدَتْ هذه الظاهرة عند القدماء حيث لم يكونوا يقفون أمام الوجه الواحد – وخاصة إذا اصطدم الشاهد ببعض القواعد الأصلية – بل يفتشون عن الوجوه المحتملة لهذه المسألة أو تلك. وقد تحدث بعضهم عن التعدد أمثال سيبويه[1]، وابن جني[2]، إلاَّ أنهم لم يُنّظروا للأسباب التي أدت إليه. أما المحدثون[3] فقد ذكروا أسبابًا مختلفة أدت إلى تعدد أوجه التحليل النحوي؛ ومنها: تعدد القراءات القرآنية ، والروايات الشعرية ، والقواعد النحوية ، وطبيعة اللغة ، والمعنى ، والاجتهاد ، والاختلاف في تقدير المحذوف ، وفقدان العلامة الإعرابية ، وقطع العبارة عن سياقها، والوقف والوصل، وفقدان النغمة، واختلاف النحاة، واختلاف اللهجات.

- **تعدد أوجه التحليل الإعرابي عند المرزوقي:**

برزت في التحليل النحوي في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية واضحة ، فقد عرض المرزوقي أكثر من وجه لبعض المفردات أو الجمل التي يحللها.

وقد تَبَدىَ للباحثة من خلال البحث والاستقراء أن معظم الأوجه الإعرابية، التي ظهرت في تحليلات المرزوقي، راجعة إلى الأسباب التالية: المعنى، والقواعد النحوية، والرواية، يليها الاختلاف في تقدير المحذوف، وفقدان العلامة الإعرابية، واختلاف المذاهب النحوية، واختلاف اللهجات، والاجتهاد.

---

(١):سيبويه : الكتاب ٣/ ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩

(٢):ابن جني : الخصائص ٢/٤٨٨ ، ٤٩٢

(٣):ينظر: الرّمالي: العربية والوظائف النحوية ص١٤٩ -١٥٠ ، وزهرة عبدالرحمن: النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام ص٥٤ -٥٧ ، ومحمود حسن الجاسم: أسباب التعدد في التحليل النحوي (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني) ص٩٣ -٩٤(بحث منشور)

- **المعنى:**

إنّ تعدد فهم المعنى ينعكس على التحليل النحوي ، حيث يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية. وقد اعتمد المرزوقي على المعنى اعتماداً كبيراً في إجازة أكثر من وجه. ويبدو أن السياق، وهو سياق شرح الشعر ، قد وجه العناية باتجاه المعنى في المقام الأول.

- **طرائق عرض المعنى الذي يجيز أكثر من وجه عند المرزوقي:**

عرض المرزوقي تعدد المعنى الذي يجيز أكثر من وجه إعرابي بطرائق متعددة؛ فكان يكثر من عرض المعنى بعد كل وجه يذكره ، وقد يعرض أوجه تحليل المفردة الإعرابي وفقًا لمعناها ، وقد يصرح بأهمية المعنى في توجيه الإعراب، كما أنه قد يفصل في المعنى الذي يحمل عليه الوجه من الإعراب ، وقد يعرض معنى مفردة يرتبط بمعناها تحليل مفردة أخرى يكون لها أكثر من وجه إعرابي.

❖ **ذكر المعنى بعد كل وجه إعرابي** :كان الشارح يذكر المعنى الذي يُحْمَل عليه الوجه من الإعراب كثيرًا ، ومن أمثلته:تحليله لكلمتي (نِعْمَةً، وَشَطْرَيْن)، اللتين يمكن أن تفهما على معنيين ، فوجه إعرابها توجيهين.

- يقول المرزوقي في بيت قيس بن الخطيم الأوسي:

سَاعَدَنِي فَيهاابْنُ عَمرو بنُ عَامِرٍ زُهَيْرٌ فَأَدّى نِعْمَةً وَأفَاءَها

(شرح المرزوقي ١/١٨٥)

"يجوز أن يَنْتَصب (نِعْمَةً) على الحال ويكون مفعول (أَدّى) محذوفاً كأنه قال: فَأدّاها نِعْمَةً وَيدًا يَسْتَحِق عليها شُكْراً ، ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول (أَدّى) ، ويكون المعنى: سَاعَدَنِي فَي هذه الطعنة زُهَيْرُ بْنُ عَمرو ،فَأَدّى صنيعةً كانت لي عندهُ بمساعدتِه ، واتخذها مَغْنَمًا لِنفسِه أيضًا"[(١)]

- ويقول في بيت دريد بن الصمة:

قَسَمْنَا بِذَاكَ الدَّهْرَشَطْرَينَ بَيْنَنَا فَمَا يَنْقَضِيَ إلاّوَنَحْنُ عَلَى شَطْرِ

(شرح المرزوقي ٢/٨٢٦)

"وانتصب " شَطْرَيْن " على المصدر ، كأنه قال: قَسَمْنَا الدَّهْرَ قِسْمَين . ويجوز أن يكون حَالاً على معنى قَسَمْنَاه مُخْتَلِفًا ، فوقع الاسم موقع الصفة لَمَّا تَضَمّن معناه "[(٢)]

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/١٨٦

(٢):المرزوقي : المصدر السابق ٢/٨٢٦

ولا خفاء أَنّ توجيه المسألة على الإعراب الأول جارٍ على ظاهر الفهم وهو النصب على المصدر.[1] وأما التوجيه على (الحاليةَ)[2]فهو على جوازه مسألة خفية وتدل على ملمح جانبي من الفهم لا يَتَبَدّى إليه المتلقي العادي ، وإنما المتلقي عالي الثقافة فكأنما هو من أفهام الخواص . فقد أَوّل المحلل (شَطْرَيْن) بمعنى اسم الفاعل ، وبذلك يستحق النصب على الحالية ، أي بمعنى (مُخْتَلِفًا).

وفي ذلك ما يشف على أن الجواز النحوي لا يعني تساوي الفهمين ، وإنما أحدهما أقوى من الآخر. فكأن المعنى الآخر رخصة وباب من أبواب الاتساع والإباحة في العربية.

❖ **ذكر أوجه الإعراب وفق المعنى:** :يظهر في بعض تحليلات المرزوقي ذكره المعاني المختلفة للمفردة ثم يأتي بالأوجه الإعرابية وفقاً لهذه المعاني، كتحليله للفظ (مَنْ) ، وحرف الجر (عَلَى).

- يقول المرزوقي في بيت أبي خراش الهذلي:

وَلَمْ أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عليه رِداءَهُ ... وَلَكنّه قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْصٍ

(شرح المرزوقي ٧٨٧/٢)

"ويجوز أن يكون "مَنْ" بمعنى الذي فيكون المفعول ، "وَأَلْقَى عليه رِداءَهُ" صلته ، ويجوز أن يكون "مَنْ" استفهامًا مبتدأ ، و " أَلْقَى عليه رِداءَه" في موضع الخبر"[3]

وتجويز المرزوقي للوجه الآخر ، وهو الاستفهام ، يشير إلى تنبه المرزوقي إلى أثر مسألة التنغيم[4] في تنويع المعنى وتوجيهه نحو الاستفهام ، ففي المعنى الأول يكون الكلام خبرياً ، وفي الثاني طلبياً إنشائياً.

وقد احتكم كثير من النحاة إلى "التنغيم الصوتي" ضابطًا في توجيه الوحدات اللغوية في السياق والانتقال الأسلوبي بين الأبواب النحوية. وقال سيبويه في تحليله لبيت جرير.[5]

---

(١):ينظر: ابن السراج : الأصول في النحو ١٥٩/١ ، ابن هشام: المغني ص ٧٢٩ ، ٧٣٠

(٢):ينظر: سيبويه: الكتاب ٣٧٠/١ ، وابن السراج: الأصول في النحو ١٦٣/١ ، وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضَرب من لسان العرب ١٥٧٠/٣ ، ١٥٧١

(٣):المرزوقي: المصدر السابق ٧٨٧/٢

(٤):ينظر: رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ١٠٦

(٥):جرير: ديوانه، تحقيق :نعمان أمين طه ، ص٦٥٠

أَعَبْـــدًا حَــــلَّ فِي شُـــعَبَي غَرِيبًـــا   أَلُؤْمــــاً لا أَبَالـــــكَ واغْتِرَابـــــا

"وأمـا (عَبْدًا) فيكـون علـى ضـربين : إن شـئت علـى النّـداء ، وإن شـئت علـى قولـه: (أَتَفْتَخِر عَبْدًا) ، ثم حذف الفعل"[1]؛ فالتنغيم في الجملة هو الذي يحدد ما إذا كانت من باب النداء أو الاستفهام ، ومنه قوله: (تَاللّه!) وفيها معنى التعجب ، فأداة القسم في هذا التركيب تدلنا على أن هـذه الجملة جملة قسم ، غير أن تغير النّغمة يؤدي إلى تحول دلالتها إلى التعجب[2]

- ويقول في بيت أبي كبير الهذلي:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظّلاَمِ بِمِغْشَمٍ   جَلْـدٍ مِـنَ الْفِتيَـانِ غَيْـرِ مُثَقّـلِ

(شرح المرزوقي١/٨٤)

"و(عَلَى الظّلاَمِ) ، أي (فِي الظّلاَمِ) موضعه نَصب على الظرف. ويقال: فَعَلْتُه ظَلاَمًا وَلَيْلاً فِي مُقَابَلَة فَعَلْتُه نَهَاراً ... ويجوز أن يكون (عَلَى الظّلاَمِ) في موضع الحال، أي: عَلَى الظّلاَم ، أي: راكبُ له"[3]

ومن الملاحظ أن في التوجيه الأول إشارة إلى مسألة (الإنابة بين حروف الجر) ، وذلك مألوف وشائع عند النحاة واللغويين ، غير أنه كان بينهم خلاف في هذه الظاهرة[4] ، فالبصريون يذهبون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، وما أوهم ذلك فهو مؤول ، إما على التضمين أو على المجاز ، كما في قوله تعالى ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[طه:٧١]، فذهب الكوفيون إلى أن (في) بمعنى (على) ، وذهب البصريون إلى أنه ليس معنى (على) ، ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

وقد أجرى المرزوقي تحليله الإعرابي على المذهبين ، حيث أجاز وجهين من الإعراب، من غير أن يشير إليهما أو يحكم بقوة أحدهما على الآخر.

---

(١):سيبويه: الكتاب ١/٣٣٩.

(٢):ينظر وليد حسين: نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي ص٣٨٩ ، ٣٩٠

(٣):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/٨٤

(٤):ينظر: ابن جني: الخصائص ٢/٣٠٦ -٣١٥ ، : وابن هشام : مغني اللبيب ص ١٥٠ ، ١٥١

❖ **التصريح بأهمية المعنى في توجيه الإعراب:** قد يصرح الشارح بأهمية المعنى في إجازة أكثر من وجه إعرابي للمفردة المُحَلَّلة، ومن ذلك:

- ما قاله في تحليل "بِأَبِيٍّ" من قول تأبط شراً:

بَزّنِي الدّهْرُ وكانَ غَشُوْمًا بِأَبِيٍّ جَارُهُ مَا يُذَلُّ

(شرح المرزوقي ٢/٨٢٩)

"وقوله " بِأَبِيٍّ" الباء دخلت للتأكيد زائدة ، كأنه قال: بَزّنِي الدّهْرُ أَبِيًّا ..... ويجوز أن يكون عَدّى (بَزّنِي) بالباء لَمّا كان معناه (فَجَعَني) ، ويكون من باب مَا عُدِّي بالمعنى دون اللفظ"[1]

- وما قاله عند توجيه الأوجه الإعرابية للتركيب (بِوَفْرِ الْغِنَى) من قول خَطّاب بن المُعلّى:

وَغَالنِي الدَّهْرُ بِوفر الغنى فَلَيْسَ لِي مَالٌ سوَى عِرْضِي

(شرح المرزوقي ١/٢٨٥)

"يجوز أن يكون(بِوَفْرِ الْغِنَى) نصبًا على الحال للدّهر ، كما تقول : فَاتَنِي فُلَانٌ بِكَذا ، والمعنى: فَاتَنِي مُسْتَصْحِبًا له .... ويجوز أن يكون حمل الكلام على المعنى فَعَدّى (غَالَنِي) تعدية (فَجَعَني) لأنه في معناه ، فكأنه قال: فَجَعَني بِوَفْرِ الْغِنَى وَأَصَابَنِي"[2]

والتوجيهان اللذان أَجازهما المرزوقي في البيت السابق يحملان لنا مسألتين من مسائل النحو ؛ الأولى: وقوع الحال جارًا ومجرورًا ، والثانية: التضمين.

وفي التوجيه على الحالية (أن يكون الجار والمجرور في محل نصب على الحالية)[3] توجيه إلى معنى ثانوي غير شائع على جوازه ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾[القصص:٧٩] ، أي متزينًا . على أن العربية المعاصرة غدت تتوسع في التعبير عن مفهوم الحالية بالجار والمجرور ، نحو (قَابَلَهُ بِفَرَح، بِكَثْرة ، بِشِدّة).

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق ٢/٨٣٠

(٢):المرزوقي: المصدر السابق ١/٢٨٦

(٣):ينظر: ابن هشام : المغني ص٦٠٠

أما التوجيه الثاني فهو يحمل صورة من صور التضمين النحوي وهي أداء فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدي فعل آخر، أو ما في معناه فيعطي حكمهُ في التعدية واللزوم. وقد أشار المحلل أنه ضُمِّن الفعل (غَالَ) معنى الفعل (فَجَع)، فالفعل (غَالَ) يتعدى إلى مفعول واحد، وعندما ضَمّنه معنى الفعل (فَجَعَ) جعله متعدياً إلى المفعول الثاني بحرف الجر. والتضمين النحوي سبب من أسباب تعدي الفعل ولزومه، وذلك بأن تُشرب فعلاً لازمًا معنى فعل متعدٍ ليتعدى تعديته كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[البقرة:٢٣٥]، قد ضمن(تَعْزِمُوا) معنى (تَنْووا) فَعُدّى تعديته. أو أن نشرب فعلاً متعدياً معنى فعل لازم ليصير لازمًا مثله، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[النور:٦٣] فإن (خَالَفَ) فعل متعد يقال: (خَالَفْتُ أَمْرَه) ولا يقال: (خَالَفْتُ عن أَمْرَه) ولكن ضمن معنى الابتعاد والخروج والانحراف، كأنه قال: فليحذر الذين يبتعدون عن أمره، أو ينحرفون عن أمره.(١)

❖ **التفصيل في المعنى الذي يُحمل عليه الإعراب**:يبدو في بعض تحليلات المرزوقي تفصيله للمعنى الذي يُحمل عليه الوجه من الإعراب، ومن أمثلته:

- توجيهه للألفاظ (حَيًّا وَهَالِكًا، وَعِنْدَهم) من بيت أبي الشَّغْب العبسي:

أَلَا إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ حَيًّا وَهَالِكًا   أَسِيرُ ثَقِيفٍ عِنْدَهُم فِي السَّلَاسِلِ

(شرح المرزوقي: ٩٢٧/٢)

يقول: "قوله (حَيًّا وَهَالِكًا) يجوز أن ينصب على الحال والعامل فيه ما دل عليه (خَيْرَ النَّاسِ)، ويكون الكلام ثناء على المخبر عنه بخير الناس، ويجوز أن يُنْتَصب على التمييز، وحينئذ يكون تفضيلاً للنّاس، كأنه قال: إن خَيْرَ النَّاسِ من الأحياء والأموات أَسِيْرُ ثَقِيف. وقوله (عِنْدَهُمْ) يجوز أن يكون في موضع الحال، ومعناه حاضرًا لهم وقريبًا منهم، ويكون العامل فيه ما دل عليه (أَسِيْرُ ثَقِيف)، ويكون فائدة الكلام أنه كان يجوز أن يكون أسيرًا لهم ولم يكن عندهم، فأفاد أنه أسيرُهم وحاصِلٌ بحضرتهم"(٢)

---

(١):ينظر: محمد نديم فاضل: التضمين النحوي في القرآن الكريم ١٧٧/١، وفاضل السامرائي: معاني النحو ١٣/٣

(٢):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٩٢٧/٢

إن ميدان التحليل الإعرابي الذي أجراه المرزوقي في البيت السابق هو (المنصوبات المتشابهة)، ذلك أن المنصوبات المتشابهة من الوظائف النحوية التي قد تقع بينها في سياقاتها التركيبية تشابه أو احتمال في معناها النحوي الوظيفي، بحيث يمكن أن يوجه المنصوب إلى وجه آخر يحتمله منصوب آخر، كأن يصلح أن يقع لفظ منصوب، حالاً أو مفعولاً مطلقًا أو مفعولاً به.

وقد عقد ابن هشام بابًا للمنصوبات المتشابهة[1] بين فيه الوجوه والاحتمالات التي يمكن أن تعترض المعرب في أثناء إعرابه ، ومن ذلك: ما يحتمل المصدرية والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ، وما يحتمل المصدرية والحالية.

وهذه المنصوبات، وإن كانت تتشابه في الحركة الإعرابية، غير أنها تختلف من حيث الوظيفة النحوية، فموقع الحال غير موقع التمييز مثلاً، لأن المعنى الذي يعبر عنه هذا غير المعنى الذي يعبر عنه ذاك.

وقد تفطن المرزوقي للتداخل بين الحالات الإعرابية واشتراك بعض المفردات في علامة واحدة ، فالحال والتمييز يشتركان في علامة واحدة هي الفتحة علامة النصب ، إذ يمكن إعراب (حَيًّا وهالكًا) حالاً ، ويمكن إعرابهما (تمييزًا) . والظرف والحال يشتركان في علامة واحدة أيضًا، إذ يمكن إعراب (عِنْدَهم) ظرفًا ، ويمكن إعرابها (حالاً). واستطاع المحلل أن يتعرف على الوظائف النحوية للمفردة معتمدًا الفهم الدقيق للمعنى،ومعتمدًا مبدأ الاحتمالات والأوجه الإعرابية الجائزة للكلمة، غير أنه لم يوازن بين الاحتمالات فيختار الأقرب والأنسب.

والأرجح عند الباحثة في إعراب (حَيًّا وهَالِكًا) هو التمييز حيث إنه اسم جنس، فيميز الجنس الذي يريده الشاعر وهم (الأحياء والأموات)، ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام. كما أن الصحة في إعراب (عِنْدَهم) هو على الظرفية ، فهي الأقرب إلى الذهن ، والأنسب إلى السياق ، وليس باليد قولات نحوية تعرب الظرف (عند) حالاً.

❖ **تحليل مفردة بمراعاة السياق المعجمي**:قد يجيز الشارح أوجهاً إعرابية لمفردة من مفردات البيت، بالاعتماد على معنى مفردة أخرى مرتبطة بها ، ومن أمثلة ذلك:

- ما أجازه من أوجه التحليل لكلمة (جَانِبًا)، بالاعتماد على معنى الفعل (نَكّبَ) ، وذلك في بيت سعد بن ناشب:

---

(١):ابن هشام: المغني ص ٧٢٩ -٧٣١

إِذَا هَـمَّ أَلْقَـى بـين عَيْنَيـه عَزْمَـهُ   ونَكَّـبَ عـنْ ذِكْـرِ العَواقِـبِ جَانِبًـا

(شرح المرزوقي: ٧٣/١)

يقول: "وانتصب "جَانِبًا" على أنه ظرف . و(نَكَّبَ) يكون بمعنى (تَنَكَّبَ) . والمعنى: أَنّه إذا هَمّ بالشيء جَعَلَه نَصْبَ عَيْنَيه إلى أَن يَنْفُذ فيه ويخرج منه، ويصير في جانب من الفكر في العواقب . ويجوز أن ينتصب "جَانِبًا" على المفعول ، ويكون (نَكَّبَ) بمعنى (حَرّف) ، والمراد : انحرف عن ذكر العواقب وطوى كَشْحَهُ دُونه"[1].

يبين التحليل الإعرابي السابق ملمحاً عند المرزوقي وهو أن للمعنى المعجمي دورًا في توجيه الإعراب ، حيث بَيَّنَ أن كلمة (نَكَّبَ) في البيت تكون بمعنى (تَنَكَّبَ) أو (حَرَّف) فإذا كان معنى (نَكَّبَ) ههنا (تَنَكَّبَ) ، فإن (جَانِبًا) ظرف ، وإذا كان معناه (حَرّف) فإن (جَانِبًا) مفعول به . فكان تغير المعنى للفعلين أثر في تغير إعراب الاسم بعده.

- ومما أجازه من أوجه تحليل لكلمة (عَدَاوتي) ، بالاعتماد على معنى الفعل ((تَجِد)، وذلك في قول ابن دارة:

إِنّـي امـرُؤٌ تَجِـدُ الرِّجَـالُ عَـدَاوَتِي   وَجْـدَ الرِكّـابِ مـن الـذُّبَابِ الأَزْرَقِ

(شرح المرزوقي: ٣٨٥/١)

يقول: " و(عَدَاوَتِي) ينتصب على المفعول . كأنه قال: يَجِدُ الرِّجالُ من عَدَاوَتِي ، فحذف حرف الجر وحل الفعل فعمل. يدل على ذلك قوله:" وَجْدَ الرِكّابِ من الذُّبَابِ " .... ، وقوله "عَدَاوَتِي" يجوز أن يكون مضافًا إلى الفاعل ، أي: عَدَاوَتِي لَهُم ، ويجوز أن يكون مضافًا إلى المفعول ، أي: عَدَاوَتهم لي ، ومعنى (تَجِدُ) (تَحْزَنُ) ، ولذلك كان (الوَجْدُ) مصدره ، ويجوز أن يكون (تَجِدُ) بمعنى (تَعْلَمُ) ، ويكون (عَدَاوَتِي) المفعول الأول ، و(وَجْدَ الرِّكابِ) المفعول الثاني"[2]

وتعدد هذه الأفهام يُشير إلى براعة وعمق نظر المرزوقي ، والمعنى لا شك حَمّال أوجه، ولكن المعنى الأخير هو الأقرب للذهن.

ويشير التحليل في التوجيه الأول إلى مسألتين من مسائل النحو : الأولى: المنصوب على نزع الخافض ، والثانية: إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله . فقد حَلّل المحلل كلمة (عَدَاوَتِي) أنه حُذِف منها حرف الجر ووصل الفعل فعمل بالاسم النصب. وهذا

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٧٣/١

(٢):المرزوقي: المصدر السابق ٣٨٥/١، ٣٨٦

الاسم المنصوب يُطلق عليه بعض النحاة (المنصوب على نزع الخافض) : وهو اسم منصوب يذكر بعد فعل حقه ان يتعدى بالحرف ، ولكنه حذف عند تعيينه ، استغناء عنه إيجازًا واختصارًا ، نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ ، أي: في الدار . فهذه أفعال لا تتعدى إلا بحرف جر، ولكن لمّا كثر استعمالها حُذفَ حرف الجر اختصارًا وتخفيفًا حين عُلِمَ أن أصل الكلام كذلك.[1]

ومثله قول جرير:[2]

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلم تَعُوجُوا   كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

وأصل الكلام (تَمُرُّونَ بالدِّيَارِ) ، فحذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا ، فنصبه.

ومسألة حذف حرف الجر وانتصاب الاسم على المفعولية من المسائل الخلافية بين النحاة، وليس مجال البحث بسطها هنا ، ويمكن الرجوع إليها في مظانها[3]

وقد أضاف المرزوقي في تحليله لكلمة (عَدَاوَتِي) أنه يجوز أن يكون مضافًا إلى الفاعل ، أي: عَدَاوَتِي لَهُم ، ويجوز أن يكون مضافاً إلى المفعول، أي: عَدَاوَتهم لي. وهذه إشارة منه إلى مسألة إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله ، حيث يكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله ، ثم يأتي مفعوله، نحو ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١]، الحج:٤٠] ، ويقل عكسه، كقول الأقيشر الأسدي:[4]

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ   قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

فقوله: (قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ) أضاف المصدر وهو قوله : (قَرْعُ) إلى مفعوله وهو قوله: (الْقَوَاقِيزِ)، ثم أتى بفاعله وهو قوله: (أَفْوَاهُ) بعد ذلك[5].

---

(١):ينظر: جهاد يوسف العرجا ، وحسين راضي العايدي: المنصوب على نزع الخافض في العربية – دراسة تطبيقية ،ص٤٧٩ -٥٢٣ ،(بحث منشور)

(٢):جرير: ديوانه،تحقيق: نعمان أمين طه ،ص٢٧٨

(٣):ينظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٨٩/١، ٤٨٨

(٤):الأقيشر الأسدي: ديوانه،تحقيق: خليل الدويهي ص٦٠

(٥):ينظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ١٩١/٣، ١٩٠، وابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٩٦/٢، ٩٩

- **القواعد النحوية:**

يعتمد المرزوقي في تحليله للأوجه الإعرابية للمفردات والجمل على القواعد النحوية. فقد لُوحظ إجازته، في بعض التراكيب، أكثر من وجه اعتمادًا على القاعدة، ومن ذلك:

- قوله في بيت مجمع بن هلال:

عَبَأتُ لَهُ رُمْحًا طَويْلاً وَأَلَّةً كأنْ قَبَسٌ يُعْلَى بها حِينَ تُشْرَعُ

(شرح المرزوقي: ٧١٨/٢)

"(كأنْ قَبَسٌ) يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فإذا رَفَعَتَ فعلى الضمير، يريد: كأنْها قَبَسٌ يُعْلَى بها حِينَ أُشْرِعَتْ. و القَبَسُ: النار. ومن نصب فلأنه أعمل كَأَنّ مخففة عملها مُثقلة، يريد: (كَأَنّ قَبَسًا يُعْلى بها، ويكون الخبر (يُعْلى بها). ومن جرّ فقال: (كأَنْ قَبَسٍ)، جعل (أنْ) زائدة وأعمل الكاف كما زيد في قوله: لَمّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ أَعْطَيْتُه، وفي قوله: (واللّه أنْ لَوْ جِئْتَني لأَكْرِمْتَك)، يريد: (واللّه لو جِئْتَني)."[1]

يدور التحليل السابق حول قضية إعمال (إنْ) المخففة، وقد شغلت هذه القضية النحاة قديمًا حتى أفرد الأنباري لهذا الموضوع مسألة بين فيها آراء البصريين والكوفيين حول إعمال (إن) المخففة من الثقيلة.[2]

وقد ظهر في البيت السابق (كَأن)، وهي من أخوات (إِنَّ). ومن المقرر في الدراسات النحوية العربية أن (كَأَنّ) المشدّدة تنصب الاسم وترفع الخبر. وقد دار تحليل المرزوقي حول (كَأنْ) المخففة في قول الشاعر (كأنْ قَبَسٌ يُعْلَى بها)، حيث أجاز ثلاثة أوجه في تحليل"قَبَس"، وهي: الرفع والنصب والجر، اعتمادًا على ثلاث قواعد فرعية:

الأولى: إعمال "كَأَنْ" المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف[3]، فتكون (قَبَسٌ) خبر كَأَنْ، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: (كَأَنْهُ قَبَسٌ).

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٧١٩/٢

(٢):ينظر: أبو بركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١٩٥/١ - ٢٠٨

(٣):ينظر: الأنباري: الإنصاف ١٩٩/١، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٩٨/٢

الثانيـة: إعمـال (كَـأَنْ) المخففـة عمـل "كَأَنّ"المشـددة، فتنصـب الاسـم وترفـع الخبر.[1]فَجُعلت "قَبَسًا" اسمها، وخبرها جملة (يُعْلى بها)، والتقدير: (كَـأَنّ قَبَسًـا يُعْلَى بها).

الثالثة: مجيء "أَنْ" زائدة بين كاف التشبيه والاسم المجرور بها.[2] فتكون " أَنْ " زائدة لا عمل لها ، والكاف هو الذي عمل الجر بالاسم بعدها ، والتقدير: (كَقَبَسٍ).

وبعيدًا عند اختلاف النحاة وآرائهم المبثوثة في كتب النحو حول إعمال (كَـأَنْ) المخففة[3] ، فإن وجود ثلاثة أنماط استعمالية عند العرب وهي: الرفع والنصب والجر "ينبيء في أحد وجوهه عن مرونة اللغة العربية ، أو تعدد البيئات الاستعمالية ، كما يحكم على أن اللغة العربية لم تكن تضيق على الناطقين بها ، فتكرههم على حالة استعمالية دون غيرها"[4]

فضلاً عن نضوج الفكر النحوي عند علماء السلف ، وعلو باعهم في الصناعة النحوية ، ومهارتهم في التأويلات والتخريجات ، ومن ثم قد يصح القول إنهم كانوا أشغل بالنحو العلمي منهم بالنحو الوظيفي التربوي . ومعلوم أن نظرية التعليم المدرسية لا تحتاج كل هذه التفصيلات ، والمرزوقي وقد عاش في فترة خصوبة (النحو العلمي) لم يكن مستبعدًا عليه أن يكون كذلك ، على الرغم من كونه بالأساس من علماء النقد لا النحو.

- ومما أجاز المرزوقي فيه أكثر من وجه ، بسبب القواعد ، تحليله "ماذا" في قول محمد ابن بشير الخارجي:

أَقُول وما يَدْرِي أُنَاسٌ غَدَوا بِه إلى اللَّحْدِ مَاذَا أَدْرَجُوا فِي السَّبَائِبِ

(شرح المرزوقي: ٨١١/٢)

---

(١):الأنباري: الإنصاف، ١٩٥/١، ١٩٨، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٩٨/٢

(٢):حسن محمود هنداوي : (أنْ) الزائدة عند النحويين والمفسرين ،ص١٨٤ (بحث منشور)

(٣):ينظر: سيبويه : الكتاب ،٣/ ١٦٤، ١٦٥، الأنباري: الإنصاف ١٩٥/١ - ٢٠٨ ، وخالد الأزهري : التصريح بمضمون التوضيح، ٩٦/٢ -١٠١

(٤):عبد الله محمد الكناعنة: الصراع بين التراكيب النحوية – دراسة في كتاب سيبويه ، ص١٨٥

يقول: " (مَاذَا أَدْرَجُوا) نَصْبُ على أنه مفعول لأقولُ ، ويجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد و(أَدْرَجُوا) في موضع الخبر ، ويجوز أن يكون (ما) وحده اسمًا و(ذا) خبره بمنزلة (الذي) و(أَدْرَجُوا) من تمامه"(١)

فمن الملاحظ أن المرزوقي ذكر ثلاثة أوجه لـ "مَاذَا":

أحدها: أن تكون (ماذا) كلمة واحدة تعرب مفعولاً به.

الثاني: أن تكون (ماذا) اسم واحد موضعه الابتداء ، وجملة (أَدْرَجوا) في موضع الخبر.

الثالث: أن تكون (ما) استفهامية ، وهي مبتدأ ، و(ذا) خبره موصوله بمعنى (الذي) ، وجملة (أَدْرَجوا) صلة الموصول.

وقد بين ابن هشام أن (مَاذا) تأتي في العربية على ستة أوجه:(٢)

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية ، و(ذا) إشارة نحو "ماذا التّوَاني ؟" بمعنى: (ما هذا التّوَاني؟).

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية ، و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون "ماذا" كله استفهامًا على التركيب ' كقولك: "لماذا جئت؟".

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى (شيء) ، أو موصولاً بمعنى (الذي).

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة.

السادس: أن تكون (ما) استفهامًا و(ذا) زائدة.

ويمكن القول إنه بالمقارنة بين الأوجه التي أجازها المرزوقي لـ "ماذا" ، والأوجه التي ذكرها ابن هشام يتبين أن المرزوقي أجاز الأوجه الإعرابية التي تتناسب مع المعنى العام للبيت ، فالمعنى: أقول مُتَلهفًا فعل من أعياه الأمر فالتحف باليأس ، وتعلّل بكلمة الحسرة بعد الفوات : أيُّ رَجُلٍ أُدْرِجَ في الكفن والغادون به إلى اللحد لا يعلمون.

- **الرواية:**

كان المرزوقي على دراية بالروايات التي تكون للبيت . وقد أفاد منها في تحليله الإعرابي ، حيث إن هناك بعض المفردات قد رُوَيت بأكثر من وجه ، وهذا التعدد ينعكس على إعراب المفردة فيكون لها أكثر من وجه إعرابي.

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٨١١/٢

(٢):ابن هشام : المغني، ص٣٩٥ - ٣٩٧

وقد اعتمد الشارح في تحليله لتعدد الأوجه الإعرابية للمفردات التي كانت بسبب اختلاف الرواية على طريقتين: الأولى تتعلق بالكلمة المراد تحليلها ، والأخرى تتعلق بكلمة يرتبط بتغيررواياتها تغير الوجه الإعرابي لغيرها.

ما يتعلق بالكلمة المراد تحليلها: يذكر الشارح الوجوه الإعرابية للمفردة التي تتأثر بالرواية . وكان كثيراً ما يسوّغ كل وجه بالاستناد إلى المعنى ؛ ومن أمثلة ذلك:

- قوله في تحليله لرواية "قَضَاء" من بيت سعد بن نَاشِب:

سَأَغْسِلُ عَنّي العَارَ بالَسّيْفِ جَالِبا   عَلَيَّ قَضَاء الله ما كان جَالِبا

(شرح المرزوقي: ٦٧/١)

"ويُرْوى: "قَضَاء الله" بالرفع والنصب، فإذا رفعته فإنه يكون فاعلاً لِجَالِبًا عَلَيَّ، وما كان جَالِبًا في موضع مفعوله ، ويكون القَضَاءُ بمعنى الحكم. والتقدير: سأغسل العارَ عن نفسي باستعمال السّيف في الأعداء ، في حال جَلْبِ حُكم الله عَلَيَّ الشيءَ الذي يجلبه . وإذا نَصَب القضاءَ فإنه يكون مفعولاً لجَالِبًا وفاعله ماكان جَالِبًا ، ويكون القضاء الموت المحتوم والقدر المقدور ، كما يقال للمَصيد الصَّيْد ، وللمخلوق الخلق . والمعنى: جَالِبًا المَوْتَ عَلَيَّ جَالِبُه"[1]

وغير خفي أن التوجيه الثاني بعيد من حيث إنه غير مرغوب للتسليم بفكرة القدرية ، والمصير الحتميّ . وفي المعنى الأول رضى وتسليم بقضاء الله سواء كانت العقبى هي الموت أو عدمه.

- وقوله في تحليله لرواية " اَلْأَيّام " من بيت عُمَارة بن عَقِيلْ:

أَلَـمْ تَعْلَمِ اَلْأَيّامُ إذأنت وَاحِدٌ   وَإِذْ كُلُّ ذِي قُرْبَى إِلَيْكَ مُلِيمُ

(شرح المرزوقي٣/١٤٣٢)

"يُرْوى " اَلْأَيّامُ" بالرفع ، و" اَلْأَيّامَ" بالنصب. فإذا روِيتَ (اَلْأَيّامَ) بالنصب يكون الخطاب لعقيل ، ويكون " تَعْلَمُ" بمعنى (تَعْرِفُ) . والمعنى: أما عَرَفْتَ اَلْأَيّامَ التي كان حَالُكَ فيها ما ذكرت، وأَتَنْسَى تلك الأيام. والمراد بالأيام حوادث الدهر. وقوله "إذْ أَنْت" ظَرْفٌ لها ، وإذا رَفَعْتَ (اَلْأَيّامُ) يكون المعنى : أَلَمْ تَعْرِفِ اَلْأَيّامُ حَالَك وقُصّتَك -

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٦٧/١ ، ٦٨

والمعنى: أَهْلُ اَلْأَيّامِ وأَصْحَاب اَلْأَيّام–حين كنت كذا وكذا. فيكون الكلام على حذف المضاف "[1]

ولعل التوجيه الأول (نصب اَلْأَيّامَ على المفعولية) أقوى في التعبير عن المعنى الدلالي للبيت . فالشاعر يُخاطب (عقيلاً) ، ويُذكّرُهُ بخذلان عشيرته إيّاه ، وتفرده بما كان يقاسيه ، فيقول: أَتَذْكُرُ تلك الأيام حين كنت فردًا وحيدًا لا ناصر لك، والخذلان عندما يأتي من ذوي القُرْبَى يكون أشد مضاضةً على المرء ، مما يُهيج نار الحزن في النفس.

أما التوْجيه الثاني فهو: (رفع اَلْأَيّام على الفاعلية) – وإن كان محتملاً – إلا أنه يبدو غير مهم بالنسبة للإنسان سواء عرف الناس حالته وقصته ام لم يعرفوها. فمرارة الوقع هنا أَخَفّ عليه من تذكيره بنكران ذوي القربى.

- وقد يذكر الروايتين ، والتوجيه الإعرابي لهما من غير توضيح المعنى المرتبط بذلك ، كالقول في تحليل (تَجْمَع) من بيت بُرْج بن مُسْهِرٍ الطّائي:

فَمِنْهُنَّ أَلاَّ تَجْمَعُ الدَّهْرَ تَلْعَةٌ … بُيوتاً لَنَا يا تَلْعَ سَيْلُكِ غَامِض

(شرح المرزوقي٢/٦١٦)

"يجوزأن يُرْوَى"تَجْمَع"بالنصب والرفع،فإذانصْبت فلأن(أَنْ) قبله هي الناصبة للفعل،وإذا رُفع فأن تكون مخففة من الثقيلة،أراد(أَنْه لاتَجْمَعُ)،والهاء ضميرالأمر والشأن."[2]

يظهر من التوجيه لرواية النصب أن (لا) زائدة ملغاة ، و(أَنْ) المصدرية هي الناصبة للفعل . يقول سيبويه: " وأما (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو ، قال الله عز وجل: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[الحديد:٢٩] أي: لِأَن يعلم "[3]

ولا تأتي توكيدًا إلا في الموطن الذي يؤمن اللبس فيه . جاء في الأصول: "ولا تكون توكيدًا إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى"[4]

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق ١٤٣٣/٣

(٢):المرزوقي: المصدر السابق ٦١٦/٢

(٣):سيبويه: الكتاب ٢٢٢/٤

(٤):ابن السراج : الأصول في النحو ٢١١/٢ ، وينظر: فاضل السامرائي: معاني النحو ٢٩٥/٣ ، ٢٩٦

أما التوجيه على الرفع فيكون على أن (أَنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و(لا) نافية. فيكون المعنى: أنه ينفي ويتعذر اجتماع الصديقين بالأبدان في المجالس والمحَالّ، فقد انقطعت مسببات المودة بينهما.

- **ما يتعلق بكلمة يرتبط بتغير روايتها تغيير الوجه الإعرابي لغيرها**: يذكر المرزوقي أوجهاً إعرابية لمفردة ، بالاعتماد على اختلاف الرواية لمفردة أخرى ، ومن أمثلة ذلك:
  - ما أجازه من أوجه التحليل لكلمة (الدَّما) ، بناء على اختلاف رواية الفعل (تَقْطُرُ)، وذلك في بيت الحصين بن الحمام المرّي:

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدَّمَا

(شرح المرزوقي:١/١٩٨)

يقول: "وقوله " تَقْطُرُالدَّمَا" إذا رُوِيَتْ بالتاء كان المعنى تَقْطُرُ الكُلُوْمُ الدَّمَ ، فيكون (الدَّما) مفعولاً به. ويقال: قَطَرَ الدَّمُ وَقَطَرْتُهُ ، وهذا وجه حسن ، وإنْ شئت جعلت (الدَّمَ) منصوباً على التمييز ، كأنه أراد: تَقْطُرُ دَمًا ، وأدخل الألف واللام ولم يعتد بهما .... ويجوز أن يُرْوَى (يَقْطُرُ الدَّمَا) بالياء ، ويكون (الدَّمَا) في موضع الرفع على أنه فاعل (يَقْطُر) ، لكنّه رده إلى أصله فأتي به مقصورًا وإن كان الاستعمال يحذف لامه"(١)

يظهر من اختلاف الروايتين في البيت السابق أن لهما أثرًا في تغيير حالة الفعل بين التعدي واللزوم ، مما ينعكس هذا على إعراب ما بعده . فعند رواية الفعل بالتاء (تَقْطُرُ) يكون متعديًا ، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ، والتقدير: (تَقْطُرُ الكُلُوْمُ الدَّمَا). وعند روايته بالياء (يَقْطُرُ) يكون لازمًا ويكتفي بمرفوعه ، والتقدير: (يَقْطُرُ الدَّمَا).

وعلى أية حال فإن اختلاف الرواية في الشواهد السابقة وغيرها ، كان له فضل في إيجاد ظاهرة تعدد أوجه التحليل النحوي.

- **الاختلاف في تقدير المحذوف:**

يؤدي اختلاف النحاة في تقدير المحذوف إلى تعدد الأوجه الإعرابية. وكان المرزوقي يذكر الأوجه الإعرابية للمفردات المتعلقة بهذا المحذوف ، ومن أمثلته في ذلك:

- الاختلاف في "ابْنُ دَارِم" من بيت شَمّاسُ بن أَسْوَد:

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/١٩٨ ، ١٩٩

أَغَــرّكَ يَوْمًــا أَنْ يُقَــالَ ابْــنُ دَرامٍ   وَتُقْصَى كَما يُقْصَى مِن البَرْك أَجْرَبُ

(شرح المرزوقي: ٥١٠/٢)

يقول: " قوله " ابْنُ دَرامٍ " يجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وأن يكون خبرًا والمبتدأ محذوف ، والمضمر في الوجهين أنت أو هو"[١]

وكلا التقديرين مألوف وشائع[٢] ، ولكن سياق الحال ههنا يرجح عَدّ (ابْنُ دَرامٍ) موضْعًا للفائدة أو محمولاً على الموضوع لا العكس ، أي كونه مسندًا لا مسند إليه ، وخبرًا لا مبتدأ.

- والاختلاف في "قَصْدِي" من قول نهار بن توسعة يرثي أخاه:

قَدْ كُنْتُ أَشْوَسَ فِي المَقامةِ سَادِرًا   فَنَظَرْتُ قَصْدِي واسْتقَامَ الأَخْدَعُ

(شرح المرزوقي: ٩٥٢/٢)

يَقول: "وقوله: " فَنَظَرْتُ قَصْدِي" أَرَاد (نَظَرْتُ حَيْثُ أَقْصِدُ ، ومَكانَ قَصْدي).وإعرابه يجوز أن يكون نصبًا على الظرف ، وقد حذف اسم المكان معه ، ويجوز أن يكون مصدرًا ، كأنه قال: فَنَظَرْتُ أَقْصِد قَصْدِي ، أي: قَاصِداً قَصْدِي ، فدل المصدر على اللفظ بالفعل، والواقع موقع الحال هو الفعل"[٣].

وهذه مسألة في الإنابة عن الظرف[٤]. والإنابة عن المفعول المطلق[٥]. والحمل على باب المفعول المطلق هو الفهم الجلي، وذاك هو الخفي، والشيوع على المفعول المطلق.

- **فقدان العلامة الإعرابية:**

يجيز غياب العلامة تعدد الأوجه الإعرابية، فهناك مفردات لا تظهر عليها العلامات الإعرابية ، من المبنيات ،كالأسماء الموصولة، والأسماء المقصورة ، والمضافة إلى ياء المتكلم فتقدر تقديرًا. وقد مكّن غياب العلامة الإعرابية لبعض المفردات أن يجيز المرزوقي لها أوجهًا إعرابية ،ومن أمثلة ذلك:

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق ٥١٠/٢

(٢):ينظر: ابن هشام: المغني ، ص٨٠٥ ، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح ، ٥٦٢/١

(٣):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٩٥٣/٢

(٤):ينظر: ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٥٣٤/١

(٥):ينظر: ابن هشام : أوضح المسالك، ١٨٧/٢

- بقاء كلمة "فتى" على حالة واحدة ، مما أتاح للمحلل أن يجيز فيها النصب والرفع، كالقول في بيتي النابغة الجعدي:

فَتىً كَانَ فِيهِ مايَسُرُّ صَديقَهُ	**عَلى أَنَّ فِيهِ مايَسُوءُ الأَعاديا**
فَتىً كَمُلَتْ خَيراتُه غَيرَ أَنَّهُ	**جَوادٌ فَلا يُبقي مِنَ المالِ باقِيا**

(شرح المرزوقي: ٩٦٩/٢)

"وموضع قوله (فَتَىً) في البيتين جميعا نصب على الاختصاص، كأنه قال: أَذْكُرُ فَتَىً هذه صفته. ولا يمتنع أن يكون موضعه رفعاً على أن يكون خبر مبتدأ محذوف."[1]

وهذه مسألة في عوارض التركيب[2] التي تسمح للمتلقي بتعددية لا أحادية في الأفهام. ومن منظور تداولية الاستعمال فثمة علامة إشهار ولفت انتباه ان يتصدر التركيب باسم مقصور منون مع حذف للمسند إليه (المبتدأ) حيث التركيز وبؤرة الاهتمام بالخبر والفتوة. وأَمَّا فهم الاختصاص فليزمه التركيب على الطلب وهو بعيد.والبعدالسياقي الاجتماعي محور رئيس في الكشف عن دلالة النص، وهو الأساس في تبيان الوجوه والمعاني النحوية من اختصاص أو إخبار ، وترجيح معنى بعينه هو الأنسب لمجمل الموضوع ، والاختصاص بالمفهوم النحوي لا يكون في مستهل التراكيب مما يجعله وجهًا بعيداً.

- **اختلاف المذاهب النحوية:**

يعتمد المرزوقي على اختلاف المذهبين البصري والكوفي في توجيهاته الإعرابية لبعض المفردات ، ومن ذلك:

- قوله في تحليل "وَحْدِي" في بيت حاتم الطائي:

إِذَا مَاصَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ	**أَكِيلا فَإِنِّي لَسْتُ آكِلُهُ وَحْدِي**

(شرح المرزوقي: ١٦٦٨/٤)

"وموضع "وَحْدِي" من الإعراب نصب على المصدر ، والتقدير : لَسْتُ آكِلَهُ وقد أوحدت نَفْسِي في أَكْلِهِ إِيْحَاداً ، فوضع (وَحْدَه) موضع (الإِيْحَاد). والكوفيون يجعلون

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٩٧٠/٢

(٢):سامية أبو سعيفان: عوارض التركيب في سورة البقرة – دراسة نحوية وصفية ،ص٦ (دراسة علمية)

"وَحْدِي" في موضع الحال ، وإن لفظه معرفة ، يجعلونه من باب: جَاءَوا قَضّهم بِقَضِيْضِهِم ، وكَلّمتهُ فاهُ إلِى فِيَّ ، وما أشبهه"[1]

ومجيء الحال معرفة[2] معنى قوي ويقتضيه سياق الحال. وأما معنى المفعول المطلق فيصف المعنى العام للبيت.

- وقوله في تحليل "بِوَجْهِي" في بيت محمد بن بشير الخارجيّ:

طَلَبتُ فَلَم أُدرِك بِوَجْهِي وَلَيتَني قَعَدتُ فَلَم أَبْغِ النّدى بَعْدَ سَائِبِ

(شرح المرزوقي: ٨١٠/٢)

"قوله" بِوَجْهِي" تَعَلّقَ الباء منه بطَلَبْتُ، والمعنى: بِبذْلِ وَجْهِي، كَأَنَّه تَوَلى الطّلب بنفسِه، وابتذل وَجْهَه وَجَاهَه فيه، فلم يُدْرِك المطلوب. ومفعول "طَلَبْتُ" محذوف دل عليه قوله "فَلَم أَبْغِ النّدى"، والتقدير: طَلَبْتُ بعد سَائِبٍ النّدَى بِبَذْلِ وَجْهِي فلم أَنَلْه، وليتيني قَعْدتُ فلم أَبْغِهِ، ولا يمتنع أن يتعلق الباء من قوله " بِوَجْهِي" بـ "أُدْرِك"، وهو المختار عند أصحابنا البصريين، ويكون التقدير: طَلَبْتُ النّدَى فلم أُدْرِكْه بِبَذْلِ وَجْهِي "[3]

يدور التحليل السابق حول قضية التنازع، حيث تنازع الفعلين (طَلَبْتُ ، أُدْرِك) على معمول واحد وهو (بِوَجْهِي) . وقد أفاد المرزوقي من اختلاف المذهبين البصري والكوفي في إعمال أحد العاملين في معمول واحد[4] ، فيجيز إعمال كلا الفعلين ، مبينًا أن إعمال الثاني هو رأي أصحابه البصريين ، ويعرض الرأي الآخر الذي يعمل العامل الأول.

ومع كون المرزوقي يرجح رؤية علماء البصرة في إعمال الثاني ، لكن سياق المقام وتداولية الاستعمال تجعل رؤية علماء الكوفة هي الأنسب لجهة إعمال الأول لا الثاني . وذلك أن فكرة التنازع من منظور تداولي تقوم على (البدوّ والاعتراض) فالمتكلم يبدأ في إنشاء الكلام ، أيما كلام كان وهو هنا المتصدر بالفعل (طلبت) ثم يلح عليه ويعترض بخاطره فكرة ثانوية ، تتبدى له ويراها مهمة ، وحرصًا عليها فهو يقحمها

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١٦٦٩/٤

(٢):ينظر: سيبويه : الكتاب ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٩١ ، وأبو حيان: الارتشاف ١٥٦٢/٣ -١٥٦٩

(٣):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٨١٠/٢

(٤): ينظر: مسألة (القول في أَوْلى العاملين بالعمل في التنازع) عند الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١ ، وابن هشام: أوضح المسالك ،١٧٥/٢ ، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح،٤١٩/٢.

مباشرة في الكلام ثم يواصل بتتمة الخبر ، فالجار والمجرور (بِوَجْهِي)هي أساساً متعلق الفعل وعبارة (لم أدرك) مجرد اعتراض داخلي للأهمية لا أكثر ، وفلسفة النحو هي التي تجعل له متعلقاً بعبارة (بوجهي).

- **اختلاف اللهجات:**

يذكر المرزوقي الأوجه الإعرابية للمفردات التي كانت بسبب اختلاف اللهجات ، كتحليله لكلمة "اَلْفَتَى" في قول سعد بن مالك:

والْحَـــرْبُ لَـــا يَبْقَـــى لِجَـــا حِمِهَـــا التَّخَيُّـــلُ وَ الْمِـــراحُ
إِلَّـــا الْفَتَـــى الصَّـــبَّارُ فِـــي النَّـــ ـــجَدَاتِ وَالْفَـــرَسُ الْوَقَـــاحُ

(شرح المرزوقي: ٥٠١/٢ ، ٥٠٢)

يقول: قوله "إِلَّاالْفَتَى" ارتفع على أنه بَدَل من (التَّخَيُّل) ، وهذه لغة تميم ، ولغة سائر العرب النصب فيما كان استثناء خارجاً وإن كان جائيًا بعد النفي ، لأن كونه ليس من الأول يُبَعِّد البدل فيه"[١]

يتبدى من التحليل السابق أنه يدور حول الاستثناء المنقطع، فالمستثنى ليس من جنس المستثنى منه. فالمستثنى منه (التَّخَيُّلُ وَالْمِرَاحُ) والمستثنى (الْفَتَى). وهذا النوع من الاستثناء يجوز فيه الرفع على لهجة بني تميم، والنصب على لغة أهل الحجاز.[٢]

فالخلاف بين لغة بني تميم والحجاز يعود إلى سبب تقتضيه النظرة إلى المعنى ، حيث إن اللغة الحجازية تعد أكثر إمعانًا في الدلالة وإقامة العلاقات التركيبية النحوية مع المعنى. فاللهجة الحجازية "تفرق بين ما إذا كان ما بعد (إلاّ) داخلاً فيما قبلها أو خارجًا عنها ، ونحسب أَنّ مثل هذا التفريق يكون متأخرًا عن عدمه في لهجة تميم .... من هنا نرجح أن لهجة الحجاز في هذه الظاهرة تعد طورًا متأخرًا عن لهجة بني تميم"[٣]

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٥٠٢/٢

(٢):ينظر سيبويه: الكتاب ،٣١٩/٢ -٣٢٤ ، وابن هشام: أوضح المسالك، ٢٢٩/٢

(٣):عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،ص ١٩٨، ١٩٧

"والخلاف في المعنى بين الرفع والنصب أن النصب على الاستثناء المنقطع وإخراج المستثنى من المستثنى منه ، لأنه ليس من جنسه ، فيكون ما بعد (إلاّ) خارجًا عما قبلها.أما الرفع فيكون ما بعد (إلاّ) داخلاً فيما قبلها كأنه من جنسه"[1]

- **الاجتهاد:**

يُوَلّد اجتهاد العلماء أَوجهًا متعددة للمفردات أو التراكيب ، حيث يضيف عالم وجهًا يختلف عن الوجه الذي ذكره عالم آخر، مما يؤدي إلى تعدد الأوجه . ويبدو أن المرزوقي أفاد من هذا الاجتهاد حيث يجيز أوجهًا اعتمادًا على آراء علماء واجتهاداتهم في القضية النحوية.

- كالقول في بيت قبيصة بن النصراني:

جَهِلْتِ مِن عِنَانِه المُمْتَدّ ... وَنَظَرِي في عِطْفِهِ الأَلَدِّ

(شرح المرزوقي: ٦٢٣/٢)

"قوله " جَهِلْتِ من عِنَانِه" يجوز على مذهب أبي الحسن الأخفش أن يكون زاد "مِنْ" في الواجب، أَراد: جَهِلْتِ عِنَانِه ، ويكون قوله : " وَنَظَرِي" في موضع النصب عطفًا عليه إنْ شِئْتَ.

ومما حكاه من الحجة له القول بعضهم: "قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ" ، قَدْ كان من شيء فَخَلِّ عَنِيِّ. وعلى مذهب سيبويه يكون فيه وجهان : أحدهما أن يكون الكلام محمولاً على المعنى، لأن الجهل نفي العلم ، كأنه قال بَدَل (جَهِلْتِ) : مَا عَلِمْتِ ومَا عَرَفْتِ. والثاني أن يكون حذف مفعول (جَهِلْتِ) كأنه قال: جَهِلْتِ من عِنَانِهِ الطويلِ مَدْلُولَه من العِتْقِ والنّجَابة ، لأن الذي جَهِلْته ذلك ، إذْ كان امتداد عُنُقِه يُدْرَكُ مُشَاهَدَةً"[2]

من المقرر عند الجمهور وسيبويه[3] أن (مِنْ) لا تكون زائدة إلاّ إذا سبقت بنفي أو شبهه، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا**﴾[الأنعام:٥٩].

(١): خليفة الصّمادي: الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه (رسالة علمية)، ص١٧٥

(٢):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ٦٢٤/٢

(٣):سيبويه: الكتاب، ٣١٥/٢، ٣١٦، ٢٢٥/٤، وينظر: أبو حيان: الارتشاف ١٧٢٣/٤ -١٧٢٥، وابن هشام: المغني ص ٤٢٥ ، ٤٢٦

أما أن تكون زائدة في الواجب فهو رأي الأخفش[1]، والكسائي،وهشام[2]، نحو قول العرب: قَدْ كان مِنْ مَطَرٍ.

وقد أورد المرزوقي تحليله لزيادة " مِنْ" في قول الشاعر: "جَهِلْتِ من عِنَانِه المُمْتَدّ" على رأي الأخفش الذي يجيز زيادتها في الواجب ، والتقدير: جَهِلْتِ عِنَانَه . أما على مذهب سيبويه فيجوز على أن يُضَمّن الفعل الموجب (جَهِلْتِ) معنى الفعل المنفي (ما عَلِمْتِ وَمَا عَرَفْتِ).

ويكشف البحث مما جرى بيانه بالفقرات الفارطة أن المرزوقي قد عرض عدة أوجه في التحليل النحوي. وكانت أكثر الأسباب التي اعتمد عليها في إجازة الأوجه الإعرابية ثلاثة وهي: المعنى ، والقواعد النحوية ، والرواية ، وتلاها بعد ذلك أسباب أخر وهي: الاختلاف في تقدير المحذوف ، وغياب العلامة الإعرابية ، واختلاف المذاهب النحوية ، واختلاف اللهجات، والاجتهاد.

وقد أعلى المرزوقي جانب المعنى في تعدد وجوه الإعراب التي تحتملها المفردات والتراكيب ، وخاصة أن السياق سياق شرح الشعر. فكان يكشف عن كل وجه معنى مخصوص لا يؤديه وجه آخر. وكانت له طرائق متعددة في عرض أوجه التحليل المتأثرة في تعدد المعنى.

---

(١):الأخفش: معاني القرآن، ٢٧٢/١

(٢):ينظر: أبو حيان: الارتشاف، ١٧٢٣/٤ ، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٢٦/٣ ، ٢٧

الفصل الثالث: معايير التحليل النحوي وسماته عند المرزوقي في شرح حماسه أبي تمام :

المبحث الأول : معايير التحليل الإعرابي عند المرزوقي

المبحث الثاني : سمات التحليل النحوي عند المرزوقي

الفصل الثالث : معايير التحليل النحوي وسماته عند المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام

موضوع هذا الفصل : معايير التحليل النحوي وسماته عند المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام، وهو يحاول الوقوف على المعايير والأسس والأصول التي اعتمدها المرزوقي في تحليله، وكيفية توظيفها في مجريات التحليل . وكذلك الوقوف على السمات الجوهرية التي يتميز بها المرزوقي في تحليله للمفردات والتراكيب.

المبحث الأول : معايير التحليل الإعرابي عند المرزوقي:

ينبسط التكلم في هذا المبحث حول معايير التحليل النحوي عند المرزوقي، وتلك المعايير لم يصرح بها ولكنها تفهم ضمناً من خلال التحليل . ومن أبرز هذه المعايير التي مكنت المحلل من الدخول في عملية التحليل : معرفة المعنى، ومعرفة قواعد النحو العربي، ومعرفة علوم العربية ، والمهارة النحوية السليمة .

١. **معرفة المعنى:**

عني النحاة بالمعنى، وأدركوا أن هناك صلة وثيقة بين الإعراب والمعنى، ولذلك قيل : الإعراب فرع المعنى . ويؤكد السيوطي على هذه الصلة في تعريفه للنحو نقلاً عن صاحب المستوفى " النحو صناعة علمية، ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، لِتُعْرف النسْبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى "[١]

وقد اعتمد بعض العلماء المعنى في الترجيح بين إعراب وآخر، فلا يكون الإعراب عنده مستقيماً إلا إذا استقام المعنى . يقول الرماني : "ولا تنظر إلى ظاهرة الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه ؛ فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح"[٢]

---

(١): السيوطي : الاقتراح ص ٢٣

(٢): مازن المبارك : الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيبوبه ص ٢٤٩

ويلحظ الاستقراء والبحث اعتماد المرزوقي على معيار معرفة المعنى في تحليله الإعرابي كثيراً، ولعل ذلك يعود إلى أن المعنى هو الهدف المنشود من التحليل، فكان جل اهتمامه هو إبانة المعنى، سواء أكان ذلك في سياق بيان معاني الألفاظ والأبيات، أم في تحليل بعض المفردات والتراكيب نحوياً.

وقد اعتمد المرزوقي المعنى في الاستدلال على وجوه الإعراب . وقد بينت الباحثة ذلك في المبحث السابق (أوجه التحليل الإعرابي عند المرزوقي)، وضربت له شواهد كثيرة مما يغني عن تكرارها في هذا المبحث . وتحاول الباحثة هنا أن تتوقف عند أنواع المعنى التي وظفها المرزوقي في تحليله الإعرابي.

- **المعنى المعجمي**: تفطن بعض العلماء إلى دور المعنى المعجمي في تعيين وظائف التراكيب، فسيبويه يلحظ أهمية معرفة المعنى المعجمي في توجيه المعنى النحوي في كثير من أبواب كتابه، ومن ذلك ما قاله عن معنى لَبّيك وسَعْديْك في الباب الذي خصصه لتفسير بعض المصادر حيث يقول : " هذا باب معنى لَبّيك وسَعْديْك، وما اشَتقّا منه، وإنما ذُكر ليبين لك وجه نصبه، كما ذُكر معنى سبحان الله ... يُقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد أَلَبّ فلانٌ على كذا وكذا . ويقال : أَسْعَدَ فلانُ فلاناً على أمره وساعده . فالإلباب والمساعدة دنو ومتابعة : إذا أَلَبّ على الشيء فهو لا يُفَارِقُه،وإذا أسعده فقد تَابَعَه. فكأنه إذا قال الرّجل للرّجل : يا فلان، فقال : لَبّيْك وسَعْديكَ، فقد قال له : قُرباً منك ومتَابعةًلك . فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يُستعمل . وكذلك إذا قال : لبّيك وسَعْديكَ، يعني بذلك الله عزّ وجلّ، فكأنّه قال : أيّ ربَّ، لا أَنأى عنك في شيء تأمرني به ... وأمّا قوله : وسعديك فكأنّه يقول : أنا متابع أمرك وأولياءك، غير مخالف .... وإنما حملنا على تفسير لبيّك وسعديك، لنوضِّح وجه نصبهما ..."(١)

وقد جعل ابن هشام المعنى المعجمي أصلاً بارزاً في منهج التحليل النحوي، وأوجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً كان أم مركباً، لذلك لم يُجَوّز ابن هشام

---

(١):سيبويه : الكتاب ٣٥٢،٣٥٣/١، وينظر : وليد حسين : نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي ص ٣٤٩

إعراب فواتح السور، لأنها ليست ذات معنى محدد يمكنها من اتخاذ معنى نحوياً، فهي من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.(١)

ويسوق ابن هشام أمثلة كثيرة تبين أن المعنى المعجمي يوجه إلى الموقع الإعرابي للمفردات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة:٢٥٩]، فأول ما يتبادر إلى الذهن ظاهر اللفظ أن انتصاب (مائة) هو بـ (أماته) إلاّ أنّ ابن هشام يقرر أَنّ" ذلك يمتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لأن الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أَنْ يضمَّن (أَماته) معنى أَلبثه، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذٍ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين أي معنى اللَّبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد"(٢).

على أن أثر علم الكلام ظاهر في هذا التوجيه الذي لايرى الفعل (أمات) عاملا مباشرا في الظرف (مائة)، وإنما يكون عاملا بالتضمين للمعنى أي (ألبثه) . والنحو الوظيفي في غنى عن هذه الصنعة العقلية المحضة ويترك الظرف متعلقا بالفعل على ظاهره.

وقد وعى المرزوقي أهمية المعنى المعجمي ليسير في عملية التحليل الإعرابي سيراً صحيحاً، ومن الصور البارزة فيما حلله:

❖**تحديد لزومية الفعل وتعديته وفق المعنى المعجمي** : يعتمد المرزوقي في تحديد ما إذا كان الفعل لازماً أو متعدياً على المعنى المعجمي . فإذا كان لازماً يوجه إلى وجود فاعل يحمل علامة الإعراب : الرفع، أما إذا كان متعدياً فإنه يوجه إلى وجود مفعول أو اثنين أو ثلاثة، ويحمل علامة الإعراب : النصب . ومن أمثلته :

- بيانه معنى الفعل " جَعَل " في قول الشاعر:(٣)

فَقَد جَعَلَتْ نفسِي هي النَّأْي تَنطوي ... وعيْني على فَقْدِ الصديق تَنَامُ

(شرح المرزوقي ١/ ٢٧٣)

---

(١): ابن هشام : مغني اللبيب ص ٦٨٤

(٢): المصدر السابق ص ٦٨٧

(٣): قيل إنه لـ : عبد الصمد بن المعذل، وقيل : للحسين بن مطير (شرح المرزوقي ١/ ٢٧٣)

يقول: "جَعَلَتْ نفسي، بمعنى طَفِقَتْ وأَقْبَلَتْ، ولذلك لا يَتعّدى" [١]
وفي قول سعد بن ناشب :

وَأَذْهَـلَ عَـنْ دَارِي وَأَجْعَـلُ هَـدْمَهَا لِعِرْضِـي مِـنْ بَـاقِي المَذَمّـةِ حَاجِبـا

(شرح المرزوقي ٦٨/١)

يقول : " وانتصب (حَاجِبَاً) على أنه مفعول ثان لأجعل، لأنه بمعنى (أُصَيّرُ) . والتقدير أَجْعَلُ هَدْمَها حَاجِباً لِعِرْضي، ومانعاً من باقي الذَّم . ولـ " جَعَلْت " غير هذا مواضع " يكون بمعنى (خَلَقْتُ وَأَنْشَأْتُ) فيتعدّى إلى مفعول واحد، كقول الله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾[الأنعام:١]، ويكون بمعنى (سَمَّيْتُ) كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾[الزخرف:١٩]، ويكون بمعنى (ظَنَنْتُ) تقول:(جَعَلْتُه عَبْداًوَشَتَمْتُهُ)، أي ظَنَنْتُه، ويكون بمعنى طَفِقَ فلا يتعدى" [٢]

ويمكن أن يُلاحظ من تحليل المرزوقي للفعل (جَعَلَ)، في الشاهدين السابقين، الربط بين المعنى والإعراب، حيث أفاد من معرفته المعنى المعجمي للفعل في مسألة (التعدي واللزوم)[٣]. فبين أن الفعل (جَعَلَ) يشترك بين معانٍ كثيرة، فإذا كان بمعنى (طَفِقَ وَأَقْبَلَ) فإنه يكون لازماً (لا يتعدى) وإذا كان بمعنى (خَلَقَ وَأَنْشَأَ) فإنه يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا كان بمعنى (صَيّر، وظَنّ، وسَمّى) فإنه يتعدى إلى مفعولين [٤].

❖ **تحليل مفردة بمراعاة المعنى المعجمي:** يرتكز المرزوقي في تحليله للأبيات على بيان معنى المفردة، حيث يمكنه ذلك من تفسيره للبيت بما يتناسب مع معناه

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ٢٧٣/١

(٢): المصدر السابق ٦٩/١

(٣): ينظر : أبو حيان الأندلسي : الارتشاف ٢٠٨٨/٤، ٢٠٩٥، وخالد الأزهري : التصريح بمضمون التوضيح٢ /١٥٣

(٤): ينظر في هذا المقام: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،١/ ٣٨٩،٣٩١ ، وأبو حيان الأندلسي: الارتشاف،٤/ ٢٠٩٨ ، ٢٠٩٩، ٢١٠٣، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح ، ١٧١/٢، ١٥٧، وجلال الدين السيوطي: الهمع ، ٢/ ٢١٢

العام . ومن ذلك اعتماده على معنى من معاني (مَا بَرِحَ) وهو (ما زال) التي تفيد الاستمرار[1]، في تحليله لقول بعض شعراء حمير:

وَمَا بَرِحَ التَّيْمُ يَعْتَزُون وَزُرْ قُ الخَطِّ تَشْفِي السَّقِيم من سَقَمِهْ

(شرح المرزوقي ١/٣٣٣)

يقول:" مَا بَرِحَ وما زال بمعنى، وليس هذا من البَرَاح من المكان. ألا ترى أن اللّه تعالى قال: ﴿**لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾[الكهف:٦٠] ومُحَالٌ أن يَبْلُغَ هذا الموضع، وهو لم يبرح من مكانه . وكأنه الكلمة في اللغة تدل على معنى المجاوزة، ولذلك قيل:

أَبْرَحْتَ رَبَّاً وَأَبْرَحْتَ جاراً

أي جاوزْتَ ما يكون عليه أمثالك من الخلال المَرْضِيّة . والمعنى : ما زال بنو التَّيْم ينتسبون ويَدْعُون مُعْتَرِين، أو نَجد الطّعنة وأنا فلان مُدّعين، والرمّاح المحمولة من الخط الزُرْق في أَلوانها تَشْفَى المتكبر من كِبْرِه، والعَدُوَّ المخاتل من دَائِه"[2].

(وبَرِحَ) إذا كان بمعنى (زَالَ) فهو من الأفعال الناقصة، ومعنى لاَ أَبرح في معنى لا زال، موجود في كلام العرب، قال الشاعر:

وَ أَبْرَحُ ما أدامَ اللهُ قَومِي بحمد الله مُنْتطقاً مُجيداً

أي (لاَ أَزال)، وفُسّر البيت بأن (أَبْرَحَ) بمعنى (لاَ أَبْرَح) حذفت منه (لا).

وقد جاء تفسير معنى (لاأَبْرَحَ) في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**﴾[الكهف:٦٠]، أنه إذا كان بمعنى لا أزول – من بَرِح المكان – فقد دل على الإقامة لا على السفر . وإن كان بمعنى : لا أزال، فلا بد من الخبر .

يقول الزمخشري: "هو بمعنى لا أزال، وقد حذف الخبر، لأن الحال والكلام معاً يدلان عليه. أما الحال فلأنها كانت حال سفر . وأما الكلام فلأن قوله : "حتى أبلغ

---

(١): ينظر: موفق الدين ابن يعيش : شرح المفصل، ١٠٨/٧، ١٠٦، ورضي الدين الاستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ١٩٢/٥، ١٩٥، وفاضل السامرائي: معاني النحو ١/ ٢١٨ - ٢٢٢

(٢): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ٣٣٤/١

مجمع البحرين" غاية مضروبة وتستدعي ما هي غاية له، فلابد أن يكون المعنى: لا أبْرَحُ أسير حتى أبلغ مجمع البحرين" [1].

ويقول أبو البقاء العكبري:" (لاَ أبْرَحُ) فيه وجهان، أحدهما: هي الناقصة، وفي اسمها وخبرها وجْهَان، أحدهما: خبرها محذوف، أي: لاَ أبْرَح أَسير. والثاني: الخبر:"حَتّى أبلُغَ " والتقدير: "لاَ أَبْرَح سَيْري" تم حذف الاسم، وجعل ضمير المتكلم عوضاً منه، فأسند إلى المتكلم.

والوجه الآخر: هي التامة، والمفعول محذوف، أي لا أُفارق السيرَ حتى أبْلُغَ؛ والتقدير: كقولك لا أبرح المكان، ' أي لا أفارقه"[2].

- ❖ **تحديد الوظيفة النحوية لمفردة بناء على المعنى المعجمي:** إن معرفة المعنى المعجمي لمفردة من المفردات يتحكم في تحديد وظيفتها النحوية، وتؤدي دوراً في توجيه الإعراب وتعدد الوجوه . وقد سبق الحديث عن هذه المسألة في مبحث (تعدد أوجه التحليل الإعرابي) وضرب أمثلة لها . وستكتفي الباحثة بإيراد شاهد واحد منعاً للإطالة وعدم التكرار.

ومن الأمثلة بيان المرزوقي للوظيفة النحوية للفعل (ينظر) وفق معناه، في قول تأبط شراً:

فَخَالَط سَهْلَ الأَرْضِ لَمْ يكْدَحِ الصفا　　　بـه كَدْحَـةً والمْـوت خَزْيـانُ يَنْظُـر

(شرح المرزوقي ٨٢/١)

يقول : "وقوله " يَنْظُر " يجوز أن يكون في موضع الحال، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، ويكون معناه (في مُقَابَلتي) ويقال : بُيُوتُهم تتناظر، إذا تقابَلَت، لأن النظر تقليب العين نحو المرئيّ وفي مقابلته . لذلك صح أن يُقال للأعمى : نَظَر إليّ، ويجوز أن يكون معنى يَنْظُر : يَعْلَمُ حُسْنَ حِيلتي وَغَنَائي فيما يَدْهَمُني. وفُسر قوله تعالى: ﴿يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُون﴾[الأنفال:٦]، أي يعلمون ذلك ويتيقنون"[3].

---

(١): محمود الزمخشري : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٥٣٧/٢

(٢):أبو البقاء العكبري : التبيان في إعراب القرآن ،١٥٣/٢، ١٥٤

(٣): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ٨٢/١، ٨٣

- **المعنى الدلالي للتراكيب**: إن كانت معرفة المعنى المعجمي للألفاظ تسهم في التحليل الإعرابي السليم للمحلل، فإنه من الأهمية أيضاً معرفة دلالة الجمل والتراكيب. وقد أدرك علماء السلف ذلك عندما وضعوا قواعد النحو وتحدثوا عن ظواهره، إذ نجدهم قد فطنوا إلى " المعنى عامة والمستوى الدلالي خاصة، ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخاص"[1].

وقد أدرك المرزوقي دور معرفة التراكيب وما يكتنفها من دلالات متباينة متعددة في التحليل الإعرابي، فَتَوّهم معنى آخر غير المعنى المقصود في البيت يجعل نتائج التحليل خاطئة.

لقد ركَز المرزوقي في تحليله على المعنى الدلالي للبيت، فكان كثيراً ما يفسر المعنى العام للبيت بناءً على الإعراب أو العكس.

❖ **توجيه الإعراب للمعنى الدلالي**: يعتمد المرزوقي في شرحه الإعراب في توجيه المعنى الدلالي للبيت، فقد يتعدد فهم المعنى بفعل بعض التراكيب، ومن ذلك ما أورده في تحليل عبارة " وُدُّ لَيْلَى " في قول الشاعر:

صَفَا وُدُّ لَيْلَى ما صفا لم نُطِعْ به عدوّاً ولم نَسمع به قِيلَ صَاحِب

(شرح المرزوقي ١٣٢٣/٣)

يقول: " فقوله " وُدُّ لَيلَى " يجوز أن يكون الودُّ مضافاً إلى المفعول، والمراد ودُّنا لليلى فينتصب موضع قوله " ما صَفَا " لكونه ظرفاً، والمعنى : صفا وُدُّنا لليلى مدَّة بقائه خالصاً مما يَشُوبُه ويُفسِده من طاعة عدوٍّ لها، وإصغاء إلى قيل ناصح يتَنَصّحُ فيها. ويجوز أن يكون المراد : صفا وُدُّنا لليلى مدة صفاء وُدِّها لنا، فحميناه من قَدْح الأعداء فيه، والإصغاء إلى قِيل اللائمين وَعْتبهم له. ويجوز أن يكون (ودُّ ليلَى) أضاف الود إلى ليلى، وهي الفاعلة، لكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والمراد : صفا جَزَاءُ ودُّ لَيلَى مِنَّا ما صفا هو في نفسه لنا"[2].

---

(١): نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٦٥، وينظروليد حسين: نظرية النحو في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، ص٣٥٩

(٢):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١٣٢٤/٣

❖ **توجيه المعنى الدلالي للإعراب**: قد ينطلق المرزوقي أيضاً في تحديد إعراب دون غيره من المعنى الذي أراده الشاعر. فبناء على المعنى الدلالي للبيت يكون التوجيه الإعرابي، ومن ذلك توجيه إعراب "ما" من قول جعفر بن علبة الحارثي :

ولكنْ عَرَتْنِي من هَوَاكِ صَبَابَةٌ كما كنت أَلْقَى مِنْكِ إذْ أنا مُطْلَق

(شرح المرزوقي ١/٥٥)

يقول :" الأجود أن يكون "ما " موصوفة غير موصولة، لأنك إذا جعلتها موصولة كانت معرفة وفي تقدير الذي، والقصد إلى تشبيه صبابة مجهولة بمثلها، والتقدير: عَرَتْ صَبَابَةٌتشبه صَبَابةً كنت أكابدها فيكِ في ذلك الوقت . كأنه شَبّه حَالَه فيها بعد ما مُنِيَ به بحالِه من قبل"[1].

- ولم يغفل المرزوقي أهمية التفاعل بين النحو والدلالة فكان يميز بين معاني وأبعاد دلالية معينة تؤديها علاقات نحوية مخصوصة، كالعلاقة التي تربط الصفة بالموصوف ومن ذلك:

- أن الصفة تقوم مقام الموصوف إذا دلت على الاختصاص بالموصوف أما إذا كانت عامة في أجناس(غير مختصة) فلا يجوز لك.

يقول المرزوقي في تحليله للتركيب "فيه شَدِيدُ العَيْر" في قول عنترة بن شداد :

تَرَكتُ جُرَيَّة العَمْرِيِّ فيه شَدِيدُ العَيْرِ مُعْتَدِلٌ سَدِيدُ

(شرح المرزوقي ١/ ٤٢٦)

"وموضع قوله " فيه شديدُ العَيْرِ " نَصب على الحال والعَيْرُ : النّائي من وسط النصل. وقد أقيم الصفة مَقَامَ الموصوف، لأن المراد به سَهْمٌ شَدِيُد العَيْرِ . ولولا ما حصل من الاختصاص بإضافة الشديد إلى العَيْرلَمَاجاز ذلك فيه، لأن الصفة لا يقوم مقام الموصوف حتى يَدُلّ عليه دلالةً قَوّية . فأما إذا كانت عامةً في أجناس، فلا يجوز ذلك فيه . لو قُلتَ مَرَرْتُ بطَوِيلٍ، وأنت تريدُ رَجُلاً، لم يَحْسُنْ لأن الطويل يكون في غير الرجال كما يكون في الرجال . ولو قُلْتَ : مَرَرْتُ بكاِتبٍ،يَحْسُنُ إذ كانت الكتابة مُخْتَصَّة" [2]

---

(١):المرزوقي: المصدر السابق ١/٥٦

(٢): المرزوقي المصدر السابق ١/٤٢٦

ومسألة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه من المسائل التي بسط النحاة الحديث فيها(1)، فقد أُجيز حذف المنعوت لقرينه كتقدم ذكره نحو : " ائتني بماء ولو بارداً " أي : ولو ماءً بارداً، أو كان الوصف خاصاً بجنس الموصوف نحو : مَرَرْتُ بكاتب، أو بمصاحبة ما يُعَيّنه نحو : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيد(١٠) أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾[سبأ:١٠،١١]أي أعمل دُرُوعاً سابغات، أو كان الوصف لمكان أو زمان نحو : جَلَسْت قريباً منك، وصَحِبْتُكَ طويلاً، أي مكاناً قريباً منك، وزماناً طويلاً.

ويرى ابن جني أنه لايجوز حذف الموصوف إلا إذا أقام الدليل عليه أو شهدت به الحال فلا يجوز أن تقول: "مَرَرْتُ بطويل" لأن هذا الحذف قد يؤدي إلى اللبس، فلم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح او ثوب أو نحو ذلك .

ومنع ابن جني حذف الموصوف إذا كان الوصف جملة فقال : " ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة، نحو : مَرَرْت برجل قام أخوه، ولَقِيتُ غلاماً وَجْهه حسن . ألا ترى لو قلت : مَرَرْت بقام أخوه، أو لَقِيْتُ وجهه حسن لم يحسن "(2)

-أن البعد الدلالي الذي تعبر عنه الصفة دون اتباعها بصفات معطوفة عليها يختلف عن البعد الدلالي الذي تعبر عنه الصفة إذا عطف عليها بعض الصفات الأخرى:

يقول المرزوقي في تحليله لعبارة " للحارِثِ الصابحِ فالغانِم فالْآيب " في قوله ابن زَيّابَة:

يَا لَهْفَ زَيَّابةَ للحارِثِ الـ   صَّابح فالغانِم فالآيِبِ

(شرح المرزوقي ١٤٧/١)

"والترتيب الذي يفيده الفاء جارٍ على سَنَنِه، كأنه أراد للحارث الغازي نحونا والغانم مِنّا – والغُنْمُ بعد الغزو – فالآيب إلى قومه – والأوبَةُ بعد الاستغنام ... واعلم أن الصفة إذا جاءت للتبيين وإزالة اللبس عن الموصوف، فالوجْهُ أن يُعْمَد إلى أخصِّها بالموصوف، وأحقها بالبيان والشرح، حتى تغني عن العدول عنها إلى غيرها من الصفات . فإن اتفق بعد ذلك لَبْسٌ حينئذٍ يُزَال بما يُضَمُّ إليه . وإذا جاءت للتعظيم أو التهجين فإنه قد يوالي

---

(1): ينظر أبو حيان الأندلسي: الارتشاف ١٩٣٨/٤، ١٩٤٠، وخالد الازهري: التصريح بمضمون التوضيح ،٤٩٨/٣ -٥٠١،وجلال الدين السيوطي: همع الهوامع، ١٨٨/٥، ١٨٦

(2):ابن جني: الخصائص ٢/ ٣٦٦

بين عِدّة منها بحروف النسق ومن دونها، تقول : جاءني زيْدٌ الظريفُ الكاتبُ الفاضلُ العالِمُ، وإنْ اتيت بالواو العاطفة متخللة له ساغ "[١].

وفي تحليل المرزوقي السابق إشارة إلى مسألة (تعاطف النعوت) . فقد بين العلماء[٢]أنه يجوز عطف النعوت بعضها على بعض إذا اختلفت معانيها، فإن كانت معانيها لا يظهر فيها ترتيب كان العطف بالواو خاصة، وإن دلت على أحداث واقع بعضها إثر بعض كان العطف بالفاء نحو : مَرَرْتُ برجلٍ قَائِمٍ إلى زَيْدٍ فَضَارِبه فَقَاتِلِهِ، وإذا تباعدت المعاني كان العطف بالواو أحسن نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾[الحديد:٣] وأجازوا إن لم تكن مجتمعة العطف ب (ثُمَّ)، و (أَوْ)، و(بَلْ) و(لكِنْ)، و (لا)، لا بـ (حَتّى) و (أَمْ).

- **في معنى المقام:** لم يعتمد النحاة في تحليلاتهم النحوية على معرفة المعنى المعجمي للمفردة، أو معرفة المعنى الدلالي للتراكيب فحسب، وإنما استندوا أيضاً إلى معرفة عناصر أخرى تستوطن خارج اللغة تسهم في فهم المعنى، وتساعد في الكشف عن إعراب سليم للمفردات والجمل، ويقصد بهذه العناصر سياق الموقف الكلامي أو سياق الحال.

وتحسن الإشارة إلى أن اللغويين العرب قد عرفوا كثيراً من هذه العناصر، وأشاروا إليها وإن لم يرتقوا بها إلى درجة النظرية والقاعدة . فقد " فهموا من اللغة أنه " لفظ معين " يؤديه " متكلم معين " في " سياق ومقام معّين " وموجه إلى " مُخاطب معين " لأداء " غرض تواصلي معين " وليست مجرد منظومة من القواعد الذهنية المجردة"[٣].

أما الدراسات اللغوية الحديثة فقد شهدت ظهور نظرية " نحو النص "[٤]، حيث حاولوا وضع منهجية قرائية تلج إلى الفضاء النصي متجاوزين حدود الجملة الواحدة إلى فضاء لغوي أوسع هو فضاء النص. فاتسع فضاء تحليلاتهم إلى ما وراء الجملة حيث يهتم

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ١، ١٤٨/

(٢): ينظر : أبو حيان : الارتشاف ١٩٢٨/٤، وخالد الأزهري : التصريح بمضمون التوضيح ،٥٠٥/٣، والسيوطي : الهمع ١٨٣/٥

(٣): مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب -دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية "في التراث اللساني العربي، ص ٢٠٣

(٤): ينظر : عثمان أبو زنيد : نحو النص (إطار نظري ودراسات تطبيقية) ، ص ٥

بعناصر عملية التخاطب أو التواصل اللغوي، فإلى جانب مراعاة مقاصد المتكلمين، وأحوال المخاطبين، وغرض الخطاب . هناك الجانب المقامي أو سياق الكلام.

وعلى المحلل في أثناء تحليله للتراكيب العربية ومحاولة فهمها – فهم الغرض من الكلام ومراعاة قصد المتكلم وحال السامع، وسياق الجمل والفقرات – وإلا كان تحليل الجملة خطأ.

- وقد انطلق المرزوقي في كثير من تحليلاته الإعرابية من معرفة السياق الذي يحيط بالبيت، فقد تدفع دلالة السياق الشاعر إلى الحذف لبعض عناصر الجملة، ومن الأمثلة على ذلك:

- تحليله لبيت الشاعر :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إلاّ أَلَمّتْ   بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتُها الكذُوبُ

(شرح المرزوقي ١/ ٣١٠)

يقول " حَذَفَ مفعول (نَازِل) لأن المراد مفهوم، كأنه قال : لاَ أَنزِلُ مَنْزِلاً " [١]

- وتحليله لبيت حجر بن خالد :

فَاقْنَيْ حَيَاءَكِ لاَ أَبَالكِ إنّني   في أَرضِ فارِسَ مُوْثَقٌ أَحْوَالاً

(شرح المرزوقي ١/ ٣٥٢)

يقول: " وخبر " لا " محذوف لأن المعنى لَا أَبَالَكِ .... وتقدير الخبر : لاَ أَبالَكِ مَوْجود[٢]

ومن المقرر أن عنصر دلالة المقام يؤدي إلى التسامح في هذا الحذف، وهو كثير في النصوص اللغوية . يقول ابن يعيش : " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما . فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابد منهما . إلاّ أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتهما عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أَلاّ تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً "[٣]

---

(١):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ٣١٠/١.

(٢):المرزوقي: المصدر السابق ٣٥٢/١

(٣): موفق الدين بن يعيش : شرح المفصل ، ٩٤/١

" وما يقوله ابن يعيش هنا قاعدة عامة تنطبق على كل العناصر المكونة للجملة، سواء كانت الجملة اسمية أم فعلية، وسواء أكان العنصر المحذوف مبتدأ أم خبراً أم مفعولاً به أم غير هذا وذلك من العناصر المكونة للجملة . ونص ابن يعش هذا ويؤكد ما أشرت إليه من قبل أن هناك مستوين أحدهما منطوق والآخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم في المنطوق ويوجه تفسيره لأنه مراد حكماً وتقديراً ولأن المعول على فهم المعنى الذي يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم هذا المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ، فإن المتكلم بالخيار في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دام هناك دليل لفظي أو حالي في الكلام وما يلابسه " [(١)].

كما استند المرزوقي في توجيه الإعراب على معرفة المقام الذي قيلت فيه الأبيات، وخاصة المناسبة التي تطلب إنشاءها، ومن ذلك:

- تحليل كلمة " بَنِي ضَبّة " في قول الأعرج المَعْنِيّ:

رُدّوا عَلَينا شَيْخَناَ ثُمّ بَجَلْ

نَحْنُ بَنِي ضبّة أصْحَابُ الجَمَلْ

نَنْعَي ابْنَ عَفّانَ بِأَطرافِ الأَسَلْ

(شرح المرزوقي ٢٩٢/١)

يقول : " وانتصاب " بَنِي ضَبَّةَ " بفعْلٍ مضمر، والقصد فيه المدح والاختصاص . وخبر المبتدأ الذي هو نحن " أَصْحَابُ " والتقدير : نَحنُ – أَذْكرُ بنِي ضَبَّةَ – أَصْحَابُ الجَمَل . وهذا الكلام يُنَبّه به على أنّهم مُجُدّون في طلب دم عثمان رضي الله عنه، لأن الذين خرجوا مع عائشة رضي الله عنها وقاتلوا يوم الجَمَل كان دعواهم طلب الثأر . ولو قال (نَحْنَ بنو ضَبّةَ)، لكان يَسقُط فَخَامةالمدح وتعظيمه، وكان يصير(أَصْحَابُ) صفة و(بَنُو) خبراً، وكان يجوز أن يكونا جميعاً خبرين، ويجوز أن يكون (أَصحَاب) بدلاً من (بَنُو)"[(٢)].

وتوجيه للفظ (إِذَا) في قول بعض شعراء حمير :

---

(١): محمد حماسه عبد اللطيف : النحو والدلالة، ص ١٣٤

(٢): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ، ٢٩٢/١

مَنْ رَأَى يَوْمَنَا وَيَوْمَ بَنِي التَّيْمِ إِذَا الْتَفّ صِيْقُهُ بِدَمِهْ

(شرح المرزوقي ١/٣٣٠)

يقول: " ذُكِرَ أَنّها قيلت في وَقْعَةٍ كانت بين حِمْيَر وعبد مَنَاة وَكَلْب، وكانت على حْمَيَر. وَقتِلَ فيها عَلقمة بن ذي يزن . "وقوله "مَنْ رَأَى " لفظة استفهام، ومعناه التفظيع والتعظيم . وَأَرَاد باليوم الوقعة، لولا ذلك لما صَلَحَ أن يكون (إذَا) ظرفاً له "[١].

والملاحظ مما سبق أن المعنى حظى باهتمام المرزوقي كأحد المعايير التي اعتمد عليها في تحليلاته الإعرابية . وتركز اهتمامه بتحليل المعنى المعجمي للمفردة، والمعنى الدلالي للتراكيب والجمل، والمعنى السياقي، وقد استطاع أَنْ يُظْهر أنه لا يمكن إجراء الإعراب ومعرفة المعاني الوظيفية بعيداً عن معرفة المعاني السابقة . فقد أسهمت تلك المعاني بتحديد الوظائف النحوية للمفردات والجمل المحللة، وبذلك يصدق قول النحاة (الإعراب فرع المعنى) .

٢. **معرفة القواعد النحوية:**

إن معرفة المرزوقي بالنحو العربي وقواعده تبرز فيما قدمه من نماذج تطبيقية متنوعة في تحليله للمفردات والتراكيب، وبما كان يعرضه لقاعدة ما . وستكتفي الباحثة بذكر بعض القواعد النحوية التي ذكرها والتمثيل عليها، لبروزها خلال المباحث السابقة فيما جاء من شواهد مختلفة، وخشية الإطالة من جهة أخرى .

أما فيما يتعلق بالقواعد التي جاءت في أثناء تحليله النحوي، فمن أبرزها:

(ما) الكافة عن العمل:

تتصل (ما) بالأفعال (قَلّ، وكَثُرَ، وطَالَ) وبإنّ وأخواتها، وحروف الجر . ومن المقرر في العربية أن الأفعال، وإنّ وأخواتها، وحروف الجر مختصة بالأسماء . فإن دخلت عليها (ما) هيأتها للدخول على الأفعال، وكفت الأفعال عن عمل الرفع، وكفّت (إِنّ وأخواتها) عن عمل النصب، وكفّت حروف الجر عن عمل الجر [٢]

- ومن الأمثلة التي ذكرها المرزوقي فيما يرتبط بهذه القاعدة :

(١): المرزوقي : المصدر السابق، ١/٣٣٠

(٢):ينظر : أبوحيان : الارتشاف ٣/ ١٢٨٥، ١٢٨٦، وابن هشام : مغني اللبيب،ص٤٠٣ - ٤٠٩، وابن مالك: شرح التسهيل ، ٢/٣٨

- قوله في تحليل " رُبّمَا " في بيت خطاب بن المعلى :

أَبْكَانِي الدَّهْرُويَا رُبَّمَا أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِى

(شرح المرزوقي ٢٨٦/١)

"وقوله " رُبَّمَا " " مَا " هذه دخلت كافة لِرُبَّ عن العمل، ومخرجة لها إلى أن تصير مشتركة حتى جاز وقوع أَضْحَكَني بعده، ومثله قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر: ٢][(١)].

- وقوله في تحليل " فَطَالَ مَا " في بيت مجمع بن هلال :

إِنْ أُمْسِ مَا شيخاً كَبِيْرَاً فَطَال مَا عَمِرْتُ وَلكن لَاَ أَرى العُمْرَ يَنْفَعُ

(شرح المرزوقي ٢٩٢/١)

"وقوله " طَاَلَ مَاَ عَمِرْتُ " يجوز أن يكون ما مع الفعل في تقدير المصدر، ويكون حينئذ حرفاً عند سيبويه، والتقدير : فَقَدْ طَال عُمْرِي . وعلى هذا يكتب طال منفصلاً من ما . ويجوز أن يكون (ما) كافة للفعل عن العمل، ومُخْرِجاً له من بابه، ولذلك جاز وقوع الفعل بعده، وإن كان الفعل لا يدخل على الفعل، وعلى ذلك يُكتب (طَاَل) متصلاً بما لأنّه منه ومن تمامه "[(٢)]

فزيادة (ما) لها قيمة أخرى غير كف العمل وإبطال العامل عن التأثير في معموله وتلك القيمة هي أسلوبية من أجل وصل الكلام وترابطه بما يحسن النطق به فصعب أن ترد سلسلة نطقية مكون من (حرف + فعل) (رُبّ + أضحك) فوجود (ما) ساعد في الربط وصارت من حروف الصلات .

<u>حذف خبر المبتدأ بعد لولا:</u>

بين العلماء أن خبر المبتدأ يحذف وجوباً في أربعة مواضع[(٣)]، ومنها : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا) نحو " لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتَيْتُك " التقدير " لَوْلاَ زَيْدٌ مَوْجُوْد لأَتَيْتُك " . وقد ذكر المرزوقي هذه القاعدة في أثناء تحليله لقول إسحاق بن خلف :

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ، ٢٨٦/١

(٢): المصدر السابق ، ٢ /٧١٣، ٧١٤.

(٣): ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك ١٩٩/١ ، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٥٦٧/١

لَوْلَا أُمَيْمَةُ لَمْ أَجْزَعْ منَ الْعَدَمِ وَلَمْ أُقَاسِ الدُّجَى في حِنْدِسِ الظّلَمِ

(شرح المرزوقي ٢٨٢/١)

يقول المرزوقي : " والمبتدأ بعد لولا يُحْذف خبره أبداً ، ويُستغنى بجواب لولا عنه . والتقدير : (لَوْلاأُمَيْمَةُ مَانعةٌ لم أَجْزع)"[١]

وللعلماء في وجوب حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ثلاثة أقوال، هي[٢]

- أن حذفه واجب غالباً ، وحمل ابن عقيل قول الناظم (غالباً) على هذا القول الأول وقالوا (غالباً) احترازاً عما ورد ذكره شذوذاً .
- أن حذفه واجب دائماً ، وما ورد ذكره فهو مؤول .
- أن الخبر إما أن يكون كوناً عاماً مطلقاً ، وإما أن يكون كوناً خاصاً مقيداً . فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو: لَوْلا زَيْدٌ لكانت الحرب (أي: لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجوٌد) فموجود: خبر، وهو عام مطلق. وإن كان كوناً مقيداً فإما أن يدل عليه دليل أو لا ،فإن دل عليه دليل جاز إثباته، وحذفه، نحو أن يقال : هَلْ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إليك ؟ فنقول : لَوْلاَ زَيْدٌلَهَلَكْت (أي: لَوْلاَ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَيّ لَهَلْكت، فَمِحْسِنٌ : خبر خاص مقيد دَلّ عليه السؤال، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت ذكرته. أما إن لم يدل عليه دليل فيجب ذكره، نحو : لَوْلاَ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيّ ما أَتَيْتَ.

ويبدو أن المرزوقي مع الرأي الذي يجعل حذف خبر المبتدأ بعد لولا واجب دائماً ، سواء كان الخبر كوناً عاماً مطلقاً ، أو كوناً خاصاً مقيداً ، دل عليه دليل أو لم يدل . وعبارة المرزوقي السابقة تشير إلى ذلك حيث قال " : والمبتدأ بعد لولا يحذف خبره أبداً)

<u>لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ:</u>

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يأتي نكرة في بعض المواضع ، ولكن بشروط وضعها النحويون[٣] ، كأن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ٢٨٣/١

(٢): ينظر : ابن هشام : أوضح المسالك ١٩٩/١، ٢٠٢ ، وابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ ، ٢٣٠/ ، ٢٣٤

(٣): ينظر :ابن هشام: أوضح المسالك، ١٨٤/١ ، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفة ابن مالك، ٢٠٣/١

: " فِي الدّارِ رَجُلٌ " و " عِنْدَ زَيْدٍ مَالٌ " ، أو يتقدم على النكرة استفهام نحو : " هَلْ فَتَىً فِيْكُمْ "" أو يتقدم عليها نفي، " نحو " مَا خِلٌّ لنا " ،أو توصف، نحو : رَجُلٌ من الكِرَامِ عِنْدَنا " أو أن تكون مضافة، نحو " عَمَلُ بِرٍّ يَزِيْنُ " أو أن تكون دعاء،نحو : " سَلَامٌ على آلِ يَاسين "

ولم يُعَوّل متقدمو النحاة في ضابط مسوغات الابتداء بالنكرة إلاَّ على حصول الفائدة . "ولا تحصل الفائدة لدى السامع في تصور نُحاتناوعلمائنا القدامى إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام " كلاماً " أي خطاباً متكاملاً يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب . من أهم هذه الشروط التي تُحقَّق بها الفائدة لدى السامع نذكر أمرين : ثبوت معنى دلالي للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها ، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة "(١)

أما المتأخرون فرأوا أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها وقد فصّل النحاة القول في حالات الابتداء بالنكرة وحصرها ابن هشام في عشر حالات.(٢)

ومن المسوغات التي ذكرها المرزوقي لجواز الابتداء بالنكرة، وصف النكرة، ولكونها دعاء، وذلك في تحليله للبيتين التاليين :

قول أُم السليك:

إِنَّ أَمْراً فَادِحاً عن جَوَابي شَغَلَكْ

(شرح المرزوقي ٢/ ٩١٧)

يقول: "وقوله "إن أمْراً فادحاً" اكتسب (أَمْر) وهو نكرة من النعت الذي تبعه بعض الاختصاص، فلذلك صلح الابتداء به حتى دخل (إِنّ) عليه. ألا ترى أن فائدته مع إبهامه كاملة في المراد ، والمعنى: إنّ عَظِيَماً من الأمور صرفك عن رَسْمِك وَدَأْبك في مُبَاسطتي وَمُبَاثّتي، ولأن الكلام قد يحمل على المعنى فيما يستفاد منه، فكأنه قال: ما صَرَفَك

---

(١): مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية " في التراث اللساني، ص ١٨٦ ، ١٨٧

(٢): ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٦٠٨ ، ٦١٥

وَشَغَلَكَ عن جَوَابي إلاَّ أَمْرٌ عَظِيمٌ فَادِح؛ إذ كانت العادة قَدُمَتْ منك في حسن التوفر علي والإقبال، لتوجه خطابي نحوك"(١).

- وقول ابن عَنَمه الضّبّي في مَقْتل بِسْطَام بن قيس:

لِأُمِّ اَلْأرضِ وَيْلٌ ما أَجَنّت   بحيثُ أَضَرَّ بالحسن السَّبيلُ

(شرح المرزوقي ٣/ ١٠٢١)

يقول : " وارتفع "وَيْلٌ" بالابتداء، وإن كان نكرة، لأنه عُلِمَ أنه دعاء، فحصل به مثل فائدة المعارف"(٢)

وتحسن الإشارة إلى أن هذه القاعدة المتعلقة بالنكرة في وظيفة المبتدأ، هي مسألة أساسية جداً في (نحو النص)، ويشار إليها عادة ضمن مبدأ تحقيق الفائدة،ودفع اللبس، فلا يكون الكلام مكتملاً ولا حاملاً للمعنى الذي يقصده المتكلم، والرسالة التي يفهمها المخاطب إلا بحصول الفائدة لكليهما.

وعموماً يمكن القول إن المرزوقي وَظّف القواعد النحوية لبيان معنى البيت، ولتوضيح الوظيفة النحوية، وإبراز الأوجه الإعرابية، ويُلحظ أن المرزوقي قد يذكر القاعدة النحوية أحياناً من باب الزيادة، فلو حُذِفَت يظهر التحليل الإعرابي، وشرح المعنى دونها، وبالتالي فإن إثباته لها قد يكون من باب تعليمه وتوضيحه وشرحه القاعدة للقارئ، وقد يكون من باب إبراز ثقافته النحوية، وهذه الثقافة واضحة في جميع تحليلاته، ولولا هذا لما استطاع أن يلج هذه الطريقة في الشرح والتحليل.

ويمكن أن يُظْهِر البحث أن المرزوقي أديب ناقد وهو في التفاتاته النحوية كان يراعي الفئة المستهدفة والمتلقية لكلامه إذ هو جمهور معني بالمعاني والدلالات أكثر منه بالألغاز و الأحاجي النحوية . ومن الطبيعي أنه لا يهتم بالشواذ، وإنما القواعد النحوية الأساسية، وهي التي يحتكم إليها في التحليل، ويوجه الكلام على منوالها، فالهدف لا تقديم معلومات في النحو و الصرف، وليس هو معني بذلك . بل ببعض المسائل النحوية التي تخدم صحة المعنى وتناسب مقصدية الشاعر الباث للكلام . وبعامة فهو حريص على إبراز علاقة بين الأدب و النحو من خلال علاقة النحو بالمعنى.

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ،٢ / ٩١٧، ٩١٨

(٢):المصدر السابق ١٠٢١/٣

٣. **معرفة علوم العربية:**

يظهر البحث أن علوم العربية التي برزت في أثناء شرح المرزوقي للأبيات هي : علم الصرف، علما العروض و القافية، وعلم البلاغة.

- **علم الصرف:** اهتم المرزوقي بإظهار الجانب الصرفي في أثناء شرحه للأبيات، وتركز الاهتمام في تحليل الألفاظ بناء على القواعد الصرفية المختلفة، كأن يذكر أصول الكلمة و الزيادة فيها، ووزنها، وما فيها من ظواهر صرفية، كالقلب و الإبدال و الحذف .....، وما يحدث للكلمة من تغيرات، إلى غير ذلك مما يختص به الدرس الصرفي.

- ومن الأمثلة التي جاءت في هذا المقام :

❖ بيان وزن الكلمة : مثل :

- قوله : " الْمَوْمَاة : المفازة، ووزنه (فَعْلَلَة) "(١)
- و قوله : " جُلّى فُعْلَى، أجراها مجرى الأسماء و يراد بها جليلة "(٢)

❖ ذكر التغيرات التي تحدث للكلمة، فجاء في تحليله كلمة (المَنَايا):

" ومَنِيّة وَمنَايَا ، كصَحِيْفَة وَصحَائِفَ، والأصل (مَنَايِيُ) فاستثقلت الضمة في الياء فحذفت ثم فروا من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت الياء ألفا فصار مَنَاءَا، فأبدلوا من الهمزة لتوسطها ألفين ياء فصار مَنَايا "(٣).

على أن الصرف الحديث يذكر أنه لا لزوم لكل خطوات التغيير الخمسة في (مَنَايا وخَطَايا) وأمثالهما، فهي من وزن (فَعَالَى)، كعَذَارى، وصَحَارَى، وبذلك يُتَفَادى مواجهة احتمالات التغيير التي افترضها الصرفيون القدماء.(٤)

---

(١): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام ٩٥/١.

(٢): المصدر السابق ١٠١/١

(٣): المصدر السابق ٤٠/١، وينظر: ابن جني: المنصف(شرح كتاب التصريف للمازني)، ٥٥/٢، ٥٤، ورضي الدين الاستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب، ٣/ ١٨١، ١٧٩

(٤):ينظر: عبدالصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص١٨٠، ١٨١

وقد يتوسع المحلل في تحليله الصرفي للاسم فيشرح، ويوضح ويذكر معظم جوانب الظاهرة ومن ذلك تحليله كلمة (هَوَاي):

" و(هَوَايَ) ياء الإضافة فُتحِتْ منه على الأصل، وذاك أن هذه الياء لمَّا كان ضمير اسم على حرف واحد متطرِّف كرِهوا أَن تُسكَّنَ فتَخْتلَّ فجعلوا من أصله التحريك، فإذا كان ما قبله متحركا كغُلامِي ودَارِي : كان لك فيه وجوه : تحريك الياء وهو الأصل، وتسكينه تخفيفاً، وحَذْفُهُ من النداء إذا قُلْتَ ياغُلاَمِ، وإبدالُ الألف منها مع انفتاح ما قبلها كقولك : يَا غُلاَما أقبل . وإذا سكن ما قبله فمتى كان واواً أو ياء أدغم فيه ولم يكُنْ بُدٌّ من تحريكه لئلا يلتقي ساكنان، تقول مُسْلِميَّ في الجميع، ومسلمَيَّ في التثنية . وإذا كان ما قبله ألِفًا كعَصَاي و قَفَاي وهَوَايَ، لم يكن بُدٌّ من الإتيان به على الأصل، وهو تحريكه، لئلا يلتقي ساكنان أيضاً ، ولا يجوز الإدغام هاهنا كما جاز مع الواو والياء، لأن الألف لا تدغم في شيء ولا يدغم فيها غيرها، لكونها هوائية لا مُعْتَمَد في المخرج، إلاّ في لُغة هذيل، لأنهم يبدلون من الألف الياء و يُدْغمون "[١].

وقد تَكَشّف من طوايا البحث أن أكثر الجانب الصرفي الذي أظهره المرزوقي في أثناء شرحة للأبيات ليس له ارتباط بالتحليل الإعرابي، ويُسْتَطاع أن يُقَال إنه مجرد إظهار لثقافته الصرفية.

على أنه أظهر البحث أن المرزوقي استعان بالصرف للمضي في عملية التحليل الإعرابي للوصول إلى إعراب صحيح . وقد استطاع من خلال معرفة البنية الصرفية للكلمة تحديد الإعراب و الوظيفة النحوية لها . و يمثل ذلك قوله في تحليله لبيت امرأة من بني شيبان:

بعَيْنِ أُبَاغَ قَاسَمْنَا الْمَنَايا ــــــ فَكَان قَسِيمُها خَيْرَ الْقَسِيمِ

(شرح المرزوقي ٢/٨٨٢)

"ولك أن تَرْوِي (قَاسَمْنا المَنَايا) بسكون الميم، ويكون (اَلْمَنَايا) في موضع المفعول، ولك أن تفتح الميم وتجعل (الْمَنَايا) فاعلة "[٢].

---

(١):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ٥١،٥٢/١

(٢):المصدر السابق،٨٨/٢

- و قوله في تحليله لبيت العُجَبْرالسَّلُولِي :

تركْنَا أَبَا الأَضْيَافِ في لَيْلَةِ الصَّبَا   بِمَرَّ ومِرْدَى كُلِّ خَصْمٍ يُجَادِلُهْ

(شرح المرزوقي ٢/٩١٨)

"وقوله (بِمَرَّ) مَنَعه من الصرف لأنه جعله مؤنثاً معرفة، ولو ذَكّره لصرفه "[(١)]. فمن الملاحظ من تحليل المرزوقي أنه اهتدى من خلال البنية الصرفية إلى تحديد الإعراب والوظيفة النحوية للألفاظ . فطبيعة البنية الصرفية لها دور في تشكل الإعراب وتعدد صوره . ففي الشاهد الأول نجد أن اختلاف بنية الفعل بين تسكين لامه وفتحه، أدت إلى قوله بوجهين إعرابيين للكلمة التي جاءت بعده وهي (المنايا) . كما أن قدرته على التفريق بين بنية التذكير و التأنيث التي جاءت في الشاهد الثاني، جعلته يحدد الوظيفة النحوية التى تحتملها الكلمة عندما تكون مؤنثة وهي (المنع من الصرف) وعندما تكون مذكرة و هي (الصرف).

لقد اهتم النحاة بالنظر في طبيعة البنية الصرفية المعبرة عن الوظيفة النحوية المراد تحديدها إلى جانب المعايير الأخرى (الإعراب، الموقع، الدلالة، ....) . ولعل مقولة ابن هشام تكشف عن هذا الأمر كشفاً جلياً، إذ يقول في الجهة السادسة التي يدخل الاعتراض على المعرب منها: " ألا يراعي (أي المعرب) الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على مااقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط"[(٢)]. " فالمصدر بنية صرفية مرتبطة بوظائف نحوية مخصوصة كالمفعول المطلق والمفعول لأجله، والمشتق مرتبط بالحال والنعت، بينما يرتبط الجامد بعطف البيان والبدل، ولعل المثال الذي أورده ابن هشام على المشتبهات في بعض التراكيب التي قد تؤدي إلى تعدد الإعراب إذا لم يتأملها المعرب كافٍ للدلالة على دور البنية في تحديد الإعراب؛ إذ يقول في مثل: اغْتَرَفَ غرفةً بيده" "إنْ فَتَحتَ الغين فمفعول مطلق وإن ضممتها فمفعول به، ومثلها: حَسوت حَسوةً، وحُسوة"، وهكذا تشكل البنية الصرفية

---

(١):المصدر السابق، ٢/٩١٩

(٢): ابن هشام: مغني اللبيب، ص ٧٤١

للكلمة ملحظاً دقيقاً يمكن الاستعانة به في تحديد وظيفتها النحوية في التركيب، أو ترجيح وظيفة على أخرى"[1]

علم العروض والقافية: إن أكثر علوم العربية ارتباطاً بالشعر العروض والقوافي، ويتعاون في الشعر البناء العروضي مع البناء النحوي. وقد بين محمد حماسة عبداللطيف أهمية هذا التعاون عندما قال:" ويتعاون في الشعر مع هذا البناء النحوي البناء العروضي، ويتفاعل معه، ومن هنا كان لا بد من محاولة كشف هذا التعاون الفعال"[2].

وقد ظهر معيار معرفة علم العروض والقافية في تحليل المرزوقي، وأكثر ما جاء في هذا الجانب الضرورات الشعرية التي ألجأت الشعراء إلى الخروج عما عليه قواعد اللغة في الإعراب[3]. ومن أمثلة ذلك:

- قول المرزوقي في بيت ابن رَالان السّنبِسي:

لَماّ رَأتْ مَعْشَرَاً قَلَّتْ حَمُولتُهُمْ قالت سُعَادُ أَهذا مالُكُمْ بَجَلاَ

(شرح المرزوقي ٦٠٨/٢)

"و"بَجَلاَ" في موضع الحال، والمعنى أهذا مالكم مَكْتَفًى به. والأصل في (بَجَلْ) البناء على السكون، ودَعَت الضرورة إلى تحريكه فحَرّكَهُ بالفتح، وكان الواجب إذا حُرّك الكَسْرَ فيه"[4].

- وقوله في تحليل بيت قُتَيْلَة بنت النَّضْرِ بن الحارث:

أَمُحَمّدٌ وَلَأَنْتَ نَجْلُ نَجِيبةٍ مِنْ قَومِها والفَحْلُ فَحْلٌ مُسْرِقُ

(شرح المرزوقي٩٦٦/٢)

- وقولها "أمُحَمّدٌ" نَوَّنَتْ المنادى المفرد المعرفة ضرورة، ولو رُدَّ إلى أصله فقيل "أَمُحَمّدُ" لجاز. وسيبويه يختار تركه على البناء في هذا المكان وإن نَوّنَه للضرورة، لمشابهة البناء في هذا المكان الإعراب"[1].

---

(١):لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص١٧٣

(٢):محمد حماسة عبداللطيف: الجملة في الشعر العربي، ص١٤، ١٥

(٣):ينظر آراء العلماء في الضرورة الشعرية : رمضان عبدالتواب: فصول في فقه العربية، ص١٦٣، ١٩٢

(٤):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام ، ٦٠٨/٢

- **علم البلاغة:** يعد علم البلاغة أحد المعايير الظاهرة الذي ارتكز عليه المرزوقي في شرحه. وقد لاحظ بعض الباحثين، الذين تناولوا هذا الجانب من شرح الشعر بالبحث والدراسة، أن من أهم ما يتميز به هذا الجانب في تفسير الشعر حتى القرن الخامس الهجري أن الشراح قد أمدوا البلاغة بالتحليلات الدقيقة أحياناً، واصطنعوا مفردات لغوية للتعبير الفني، أخذت شكل المصطلحات، ولكن ذلك التداول العملي لتلك المصطلحات كان يتسم أحياناً بالغموض والتداخل والاختلاط(٢).

أما العلاقة بين النحو وعلوم البلاغة فإن أهم من تناولها عبدالقاهر الجرجاني، وذلك في حديثه عن نظرية النظم، يقول:" إنّ هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها، من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد، لم يَتَوخّ فيما بينها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون هنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من أن يكون قد أُلّف مع غيره... وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة فاعرف ذلك"(٣).

"وعلى ذلك فالصلة وثيقة ما بين النحو من جهة وعلوم البلاغة من جهة أخرى، ولا سيما الجانب الإعرابي. مما يدفع إلى الاعتقاد أن دور الشارح لابد أن يكون توضيح هذه الصلة، وذلك بالاعتماد على الجانبين اللذين ترتكز عليهما، وهما النحو والبلاغة.النحو بتوضيح مساهمته في تشكيل الصورة البلاغية، والبلاغة في كونها تنطلق بالنحو من القواعد إلى الجانب الجمالي.

وبذلك يكون لإعراب الشارح كلمة من مفردات البيت الذي يشرحه دور هام في التأسيس لشرحه للتصوير البياني في النص على أساسه السليم، فكل ما يكون تشبيهًا أو مجازاً أو استعارة مبني في حقيقة الأمر على التعليق النحوي، من قبل أن الكلمة المفردة لا تمثل شيئًا من ذلك، وهو يربط ذلك بقدرة الشارح الخاصة في النفاذ إلى أسرار تأليف العبارة"(٤).

---

(١):المصدر السابق، ٩٦٧/٢

(٢):ينظر: فخر الدين قباوة: تطور مشكلة الفصاحة ،ص٩٢،وزهرة عبد الرحمن: النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام ،ص٢٠٠

(٣):عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود شاكر،ص٣٩٣

(٤): زهرة عبد الرحمن: النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام،ص٢٠٢، ٢٠١

وعند الوقوف على تحليل المرزوقي وُجِدَ أنه اعتمد على علوم البلاغة كمعيار أساسي في التحليل الإعرابي. ويمكن دراسة هذا الجانب عنده من خلال أقسام علوم البلاغة الثلاثة؛ علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.

❖ فأما علم المعاني فقد ظهر عند المحلل متناولاً أكثر موضوعاته، كالتقديم والتأخير، والحذف، والتعريف والتنكير، وكالأساليب الإنشائية مثل: الاستفهام والأمر والنهي وغيرها. ومن الأمثلة على ذلك:

- تحليله للتقديم والتأخير في بيت الشَّمَيْذَر الحَارِثِيّ:

وَقَدْ سَاءَنِي مَا جَرَّتِ الحَرْبُ بَيْنَنَا بَنِي عَمِّنَا لَوْ كَانَ أَمْراً مُدانِيَا

(شرح المرزوقي ١/١٢٦)

يقول المرزوقي:" وقوله:" لَوْ كَانَ أَمْرَاً مُدَانِيا"، أراد لو كَانَ الأَمْرُ أَمْرَاً أَمَمَاً لَسَاءَنِي. وإذا كان كذلك فجواب(لَوِ) مُتقدِّم، وتلخيصه: لو كَان مَا تَرَدَّدْنا فيه قريباً لَسَاءَنِي مَا جَنَته الحربُ بَيْنَنا، ولكن الآن لم يَسُؤْ. وهذا تعظيم لما كان منهم إليهم، وكالاعتذار عن الأخذ بالفضل عليهم، وترك الصفح عنهم"[١].

- وتحليله للحذف في قول عَمْرُو بن مَعْدِ يكْرِب:

وَلَمّا رَأَيْتُ الْخيلَ زُوراً كَأَنّها جَداوِلُ زَرْعٍ خُلِّيَتْ فاسْبَطَرَّتِ

فَجَاشَتْ إِلىَّ النّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرّتِ

(شرح المرزوقي ١/١٥٧،١٥٨)

يقول المرزوقي: "... ويجوز أن يكون الفاء في "فَجَاشَتْ" زائدةً، في قول الكوفيين وأبي الحسن الأخفش، ويكون (جَاشَتْ) جواباً لِلَمّا. والمعنى: لَماّ رَأيتُ الخيلَ هكذا خافت نفسي وثارَتْ. وطريقة جُلّ أصحابنا البصريين في مثله أن يكون الجواب محذوفاً، كأنه قال: لَماّ رأيت الخيلَ هَكَذا فَجَاشَت نَفْسي ورُدّت على ما كَرِهَتْهُ فَقَرّتْ، طَعَنْتُ أو أَبْلَيْتُ. ويَدل على ذلك قوله:" عَلامَ تقولُ الرّمح يُثْقل ساعدي إذا أَنا لم أُطْعُنْ"، فَحذف طَعَنْتُ أو أَبْلَيْتُ لأن المراد مَفْهُومٌ. وهذا كما حذفوا جواب لو رأيتَ زَيْداً وفي يده السيف!

(١) المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/١٢٦

وعلى هذا الكلام على المذهبين في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر:٧٣]، وفي قول امرئ القيس:[1]

فَلَماّ أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيّ وانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

وحَذْف الجواب في مثل هذه المواضع أَبْلَغ وَأَدَلّ على المراد وَأَحَسَنُ، بدلالة أن المولى إذا قال لعبده:" والله لئن قُمتُ إليك" وسَكَتَ، تَزَاحَمتْ عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نَصّ من مؤاخذته على ضَرْبٍ من العذاب. وكذلك إذا قال المتَبجّحُ: "لو رَأَيتني شَاباً" وسكتَ، جَالتِ الأفكار له بما لم تَجُلْ به لو أتى بالجواب"[2].

- وتحليله لتنكير اسم "كَانَ" من بيت الشاعر:

فَأَوْسَعَنِي حَمْداً وَأَوْسَعْتُهُ قِرى وَأَرْخِصْ بِحَمْدٍ كَانَ كاسِبَه أَكْلُ

(شرح المرزوقي ١٥٦٩/٤)

يقول المرزوقي: "وقوله "كَانَ كَاسِبَهُ أَكْلُ" جعل النكرة اسم كان، والمعرفة خبراً. والإبهام الحاصل من التنكير في هذا الموضع أَبلغ في المعنى المستفاد"[3].

- ❖ وأما علم البيان فقد استخدم المرزوقي موضوعاته في التحليل؛ كالتشبيه والاستعارة والمجاز والكناية. وكان يكتفي في غالب الأحيان، بالإشارة إليها دون التعرض لها من جانب نحوي[4]. وقد ظهرت أمثلة فيها الربط بين علم البيان وبين النحو.

- فمن أمثلة التشبيه قول المرزوقي في بيت أُنَيْف بن حَكم النَّبْهَانِيّ:

دَعَوْا لِنِزَارٍ وانْتَمَيْنَا لِطَيِّءٍ كَأُسْدِ الشّرَى إِقْدَامُهاَ وِنزَالُها

(شرح المرزوقي١٧١/١)

(١):امرؤ القيس: ديوانه، ضبطه وصححه : مصطفى عبدالشافي ،ص١١٥، وهو من شواهد: الأزهية في علم الحروف، ص٢٣٤، والإنصاف ٤٥٧/٢، والخزانة٤٣/١١ -٤٧

(٢):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١٥٩/١

(٣):المصدر السابق، ١٥٧٠/٤، ١٥٦٩

(٤):ينظر: المصدر السابق، ٨٩/١، ١١٠ ، ٢٦١ ، ٤٨٧/٢، ٥١٥، ٦٣٧

"وقولـه "كَأُسْـدِ الشّـرَى" حَـذَف المضـاف وأقـام المضـاف إليـه مقامـه، كأنـه قـال: وكَإقدَام أُسْدِ الشّرَى إقْدَامُها ونِزَالُها وجاز الحذف لأنه لا يلتبس وجه التشبيه بغيره."[1]

- ومن أمثلة المجاز الذي أشار فيه إلى علاقته بالنحو، قوله في تحليله لبيت سلمى بن ربيعة:

وإذا العَذَارَى بالدُّخَانِ تَقَنَّعتْ　　　واسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ القُدُور فَمَلَّتِ

(شرح المرزوقي ٢/٥٥٠)

"وجَعَل (نَصْبَ القُدُورِ) مفعول (اسْتَعْجَلَتْ) على المجاز والسعة " [2]

- ومن أمثلة الكناية قوله في بيت العبّاس بن مِرْدَاس:

أَتَشْحَذُ أَرْماحاً بأيْدِي عَدُوِّنَا　　　وتَتْرُكُ أَرْماحاً بهِنَّ نُكايدُ

(شرح المرزوقي ١/٤٣٧)

- "وقوله "وَتَتْرُكُ أَرْماحاً" أراد: وتترك شَحْذَ أَرْمَاحٍ، فحذف المضاف. ويجوز أن يكون كنّى بالأرماح عن الرجال"[3].

وقد طَبّق المرزوقي أيضاً علم البديع في أثناء شرحه للأبيات، مبيناً علاقته بالإعراب في بعض تحليلاته، ومن أمثلة ذلك:

- الاعتماد على المطابقة في أحد وجهين جائزين، نحو تحليل المرزوقي لبيت المتلمس:

ومَا النَّاسُ إلاَّ ما رَأَوْا وَتَحَدَّثُوا　　　ومَا العَجْزُ إلاَّ أَنْ يُضَامُوا فَيجْلِسوا

(شرح المرزوقي٢/٦٦٠)

يقول:" ويجوز أن يريد بقوله "وما النَّاسُ": وما حَزْمُ النّاسِ، فحذف المضاف، ويكون حينئذ ما رأوا في موضع الظّرف، كأنه أراد: ما حَزْمُهم إلاَّ مدة رؤيتهم وتحدُّثهم، أي إذا اعتبروا بالأمرين، ويكون هذا في باب الإخبار كقولهم: الهلالُ اللّيلةَ،

(١):المصدر السابق، ١/١٧١، ١٧٢

(٢):المصدر السابق، ٢/٥٥١

(٣):المصدر السابق، ١/٤٣٧

على تقدير حدوثُ الهلال أو طُلُوعُه اللّيلةَ. ويكون الدلالة على هذا الوجه أنه طابقه بقوله" وما اَلعجْزُ".[1]

- والاعتماد على المقابلة في رفض أحد الأوجه الإعرابية في تحليل إحدى مفردات بيت الأَشْجع السَّلميّ:

فَأَصْبَحَ في لَحْدٍ من الأرْضِ مَيّتاً وكانَتْ به حَيّاً تَضِيقُ الصَّحَاصِحُ

(شرح المرزوقي٢/٨٥٧)

يقول المرزوقي:" ولا يجوز أن يكون (فِي لَحْدٍ) في موضع الحال و(مَيّتاً) خبر أصبح، لأن (مَيَّتاً) من الصدر في مقابلة (حَيَّاً) من العجز، ولا يكون ذلك إلاَّ حالاً، فكذلك يجب أن يكون (مَيّتاً)، وإلاَّ اختلفا وفسد المعنى"[2].

وفيما قُدّم من الشواهد السابقة يُلاَحَظ أن المرزوقي استطاع أن يربط التحليل الإعرابي بتحليل بلاغي، معتمداً على موضوعات أقسام البلاغة الثلاثة، مما زاد على الشرح من الإبداع والجماليات والسمو والترقي في الأسلوب.

وهكذا تَكَشّفَ من طوايا البحث أن معرفة المرزوقي لعلوم العربية كعلم الصرف، وعلمي العروض والقافية، وعلم البلاغة، كانت من المعايير الأساسية التي اعتمد عليها في تحليلاته.

وقد استطاع من خلال ما قدمه الشارح من عمل تطبيقي في بعض التحليلات، معتمداً على ربط هذه العلوم بالنحو، أن يسير بالتحليل النحوي سيراً صحيحاً. ولعل في صنيعه هذا إشارة واضحة إلى ثقافة المحلل الواسعة، وتمكنه من العلوم المتصلة بالنحو. كما فيه دلالة على تكامل علوم اللغة العربية في شرح الشعر.

٤ -المهارة النحوية السليمة:

يحتاج المحلل الإعرابي مهارة نحوية سليمة أساسها الممارسة والحذق والفطنة والبصر بعلاقات التراكيب وآليات الترابط، ولعل هذا المعيار له ارتباط بالمعايير السابقة، فلو لم يكن لدى المحلل معرفة بالقواعد النحوية، ومعرفة بالمعنى، ومعرفة بالعلوم العربية المختلفة، لمَاَ تكونَتْ عنده هذه المهارة.

---

(١):المصدر السابق، ٦٦٠/٢

(٢):المصدر السابق، ٨٥٧/٢، ٨٥٨

والناظر إلى تحليلات المرزوقي المعروضة في المباحث السابقة، وغير المعروضة يجد أنه يمتلك مهارة نحوية سليمة على الرغم من كونه أديباً ناقداً. وقد جعلت قدرته النحوية، التي ظهرت في أثناء شرحه للأبيات، أحد الباحثين أن يعده من علماء النحو، فيقول:" ينهج المرزوقي نهج الباحثين المدققين، فلم يكن يكتفي بالنقل عن علماء النحو المتقدمين حسب، وإنما كان ينقد الآراء، ويصرّح بالرّاجح منها، فكانت له ثقة بالنفس، واستقلال في الحكم، كل ذلك جعل منه نحوياً ذا قدم راسخة في علم النحو العربي جعله في مصاف علماء وقته، واستحق أن يقول عنه المترجمون كان الحجة في وقته، وصاحب رَأي يُعْتَدُّ به، وإماماً في النحو واللغة"(١).

- ومن الأمثلة التي يمكن أن تبين مهارة المرزوقي النحوية:

❖ **معرفة ما تقتضيه الصناعة النحوية والمعنى:** فالصناعة النحوية تقتضي أن يتعلق حرف الجر بمتعلق. فقدر المحلل المتعلق المحذوف بما يتناسب مع معنى البيت، وجعل حرف الجر يتعلق به. وذلك في تحليله بيت حَسّان بن نُشْبَه:

سَمَوْا نَحْوَ قَيْلِ القَوْمَ يبْتَدرُونَهُ ... بِأَسْيَافِهِمْ حَتّى هَوَى فتَقطّرَا

(شرح المرزوقي ١/٣٣٨)

يقول:" في الكلام اختصارٌ، كأنه قال: ابتدروه بالأسياف وضربوه حتى سقط، فحذف ضربوه. وموضع يبتدرونه نَصْبٌ على الحال، وتَعَلّقَ(حَتّى) بالمحذوف الذي بينته"(٢).

المفاضلة بين الأوجه الإعرابية: كما في تحليله لقول الشاعر:

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ ... وَجَدّيَ ياحَجّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

(شرح المرزوقي ١/٣١٥)

---

(١):علي أحمد الطوالبة: أبوعلي المرزوقي : نحويا، ص ٢٣٠،(رسالة علمية)

(٢):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ١/ ٣٣٩

يقول المرزوقي:" و(حُبَابٌ) يجوز أن يكون بدلاً و(سَارِقُ الضيف) خَبَراً، ويجوز أن يكون (حُبَابٌ) خبراً و(سَارِقُ الضّيف) صفةً، وهذا أجود حتى يكون في مقابلة فارِس شَمَّر. كأن المراد: أبُوك المعروف بهذا الاسم، وجدّي المعروفِ بذا".[1]

❖ **معرفة المعنى الصحيح لما يُعْرب:** وذلك نحو قول ابن المقفَّع يرثي يحيى بن زياد:

رُزِئْنا أَبَا عَمْرٍو ولا حَيَّ مِثْلَهُ فَلِلّهِ رَيْبُ الحَادِثاتِ بمَنْ وَقَعْ

(شرح المرزوقي ٢/٨٦٣)

يقول المرزوقي:" قوله "بِمَنْ وَقَع" مُنْقطع مما قبله وإن كان فَاعلُ وقع الضمير العائد إلى الرَّيب المستَكنّ، لأنّ قوله" للّه رَيبُ الحادِثات" كلام مستقلٌ بنفسه فيما يُفيد من إكبار الشأن وتفظيع الحال. وإضافة الشيء إلى اللّه عَزّ وجل تفخيمٌ وتعظيم، على ذلك قولهم: بَيْتُ اللّه -وإنْ كان المساجدُ للّه -وللّه دَرُّه. وقوله "بِمَنْ وَقَعْ" مستقلٌّ بنفسه أيضاً وفيه استعجاب من أن يكون الدهر يَعْرِض لمثله أو يَهُمُّ به مع فَخَامة أمرِه، وجلالةِ نفسه. ولو قال: وبِمَن وقع، فزاد واواً، لكان أكشَفَ في المعنى المراد به. ولا يمتنع أن يكون بمن وقع في موضع الحال، كأنه قال: للّه رَيْبُ الحادثات واقِعاً بمن وَقَعَ، ومُؤَثّراً مُوجِعًا، ويكون حالاً للرَّيب، والعامل فيه مَا دَلّ عليه للّه رَيبُ الحادثات"[2].

وكذا تَكَشّف من فقرات المبحث السابقة أن المرزوقي اعتمد على معايير استطاع من معرفته بها، أن يسير بالتحليل الإعرابي سيراً سليماً، فشملت: معرفة المعنى، ومعرفة القواعد النحوية، ومعرفة علوم العربية، والمهارة النحوية السليمة. وهذه المعايير قد تتضافر في التوجيه الإعرابي لبعض ماتم تحليله.

فقد اعتمد المرزوقي على معرفة المعنى، وتركز اهتمامه بتحليل المعنى المعجمي للمفردة، والمعنى الدلالي للتراكيب والجمل، والمعنى السياقي. وهذه المعاني تسهم بتحديد الوظائف النحوية للمفردات والجمل المحللة.

كما استطاع أن يوظف القواعد النحوية فيما يحلله، وبخاصة القواعد الأساسية، مبتعداً عن الشاذة منها؛ لأنه كان يهدف إلى تقديم تحليل إعرابي يخدم صحة المعنى ويتناسب مع مقصدية الشاعر.

وقد ظهر من الفقرة المتكلمة عن معرفته بعلوم العربية المختلفة أَنّ أبرز العلوم التي كانت حاضرة في تحليله هي: علم الصرف، وعلم العروض، وعلم البلاغة.

---

(١):المصدر السابق، ٣١٥/١، ٣١٦

(٢):المصدر السابق، ٨٦٣/٢، ٨٦٤

فكان يعتمد الصرف في بعض التحليلات، فمن خلال معرفته البنية الصرفية للكلمة يقوم بتحديد إعرابها ووظيفتها النحوية لها. كما أن معرفته بعلم العروض والقافية جعلته يبين ما جاء ضرورة ألجأت الشاعر إلى الخروج عما عليه قواعد النحو. أما علم البلاغة فقد اعتمد عليه بأقسامه الثلاث: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وقد طبّق أكثر موضوعاته في التحليل، كمظهر من مظاهر الصلة بين البلاغة والنحو.

وقد يشار هنا إلى أن المعايير السابقة تنعكس على معيار (المهارة النحوية السليمة) التي أساسها الممارسة والحذق والفطنة والبصر بعلاقات التراكيب وآليات الترابط. فلو لم يكن لدى المحلل معرفة بالقواعد النحوية، ومعرفة بالمعنى، ومعرفة بالعلوم العربية المختلفة، لَماَ استطاع أن يمارس عملية التحليل ويجريه إجراء صحيحاً.

المبحث الثاني: سمات التحليل النحوي عد المرزوقي

يتميز التحليل عند المرزوقي بسمات جلية، تم رصدها ،وهي الأربعة الموالية:

١. الاختصار والتوسع.
٢. التعليل.
٣. التأويل.
٤. الاستشهاد.

١) الاختصار والتوسع:

يقصد بالاختصار في التحليل النحوي: الإيجاز وترك التفتيش عن جزئيات أو فرعيات في مجال الدرس اللغوي. والاهتمام والبحث عن الكليات الأساسية، وماذا على المحلل أن يترسَّم، وماذا عليه أن يهجر.

أما التوسع فهو بعكس ذلك يسعى فيه إلى الإسهاب وإلى إظهار التفصيلات، بوصفها مفاصل لازمة في خدمة المسائل، وحسن تقريبها من المتلقين.

ومن الملاحظ أن تعامل المرزوقي في تحليله للمفردات والتراكيب قد كان يتباين تباينًا ملحوظًا، فأحيانًا يسلك مسلك الاختصار في التحليل، وأحيانًا يتوسع في ذكر

الأحكام النحوية المتعلقة باللفظة المفردة، وقد يناقش جوانب المسألة المرتبطة بها ويعرض آراء النحويين المختلفة فيها.

أ. **الاختصار:**

- ومن الأمثلة التي يمكن أن تبين الاختصار عند المرزوقي، قوله في تحليل بيت ابن عَنَمةالضّبِّيّ:

لِأُمِّ الأرْضِ وَيْلٌ مَا أجَنَّت ... بِحَيْثُ أضَرَّ بِالْحَسَنِ السَّبِيلُ

(شرح المرزوقي ٣/١٠٢١)

"قوله " بِحَيْثُ أَضَرَّ " جعل حَيْثُ اسْمًا"[١]. إذ لم يبين المرزوقي في هذا الموضع الوظيفة النحوية، ولا العلامة الإعرابية، ولا العامل في (حيث)، مختصرًا كل ذلك بكونه (اسمًا)، بل إنه لم يعلل سبب مجيئه اسمًا.

و(حَيْث) من الأدوات التي تستعمل في أصل وضعها ظرف مكان مبنيًا على الضم في محل نصب. وقد ترد للزمان. وهي من الألفاظ التي تلزم الإضافة إلى الجمل نحو: أَجْلِسُ حَيْثُ وَقَف زَيْدٌ، وَأَجْلِسُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ.

وتخرج عن الظرفية إذا تَقَدَّم عليها حرف الجر "منْ"، ونَادِرًا ما تُجَرّ بغير "مِنْ" نحو قول الشاعر السابق (بِحَيْثُ). فهنا وقعت اسمًا مبنيًا على الضم في محل جر بحرف الجر (الباء).

وقد تقع (حَيْثُ) مفعولاً به وفاقًا للفارسي، وحمل عليه قوله تعالى: {اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}[الأنعام:١٢٤]. فـ "حَيْثُ" مفعول به وليست ظرفًا، لأن اللّه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان. وناصبها "يَعْلَم" محذوفًا مدلولاً عليه بأعلم نفسه، لأن (أَفْعَل) التفضيل لا ينصب المفعول به.[٢]

- وقوله في تحليل بيت جَزْءُ بن كُلَيْبٍ الفَقْعسي:

---

(١): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٣/١٠٢٢

(٢): ينظر: ابن هشام: المغنى، ص ١٧٦، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣/٢٠٥ - ٢٠٩

تَبَغَّى ابْنُ كُوزٍ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا لِيَسْتَا دَمِنًّا أنْ شَتَوْنَا لَيالِيَا

(شرح المرزوقي ٢٤١/١)

"قوله" وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا " اعتراضٌ دخل بَيْن تَبَغَّى ومفعوله"(١)

فمن الملاحظ أن الشارح اكتفى بذكر نوع الجملة وهو أنها (مُعْتَرِضة) دون التوسع بذكر الأمور الأخرى، كإعرابها، أو مِنْ أي أنواع الجمل من حيث الإعراب. كما أنه لم يعين مفعول الفعل (تَبَغّى).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجملة المعترضة عند النحويين من الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وتأتي بين متلازمين، كالجملة الواقعة بين الصفة وموصوفها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[الواقعة:٧٦]. وكالجملة الواقعة بين الشرط وجوابه، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[البقرة:٢٤]. وكالجملة الواقعة بين الفعل ومفعوله، كما في الشاهد الذي أورده المرزوقي: (تَبَغّىَّ ابْنُ كُوزٍ –وَالسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا–لِيَسْتادَمِنًّا). فقد اعترضت جملة (وَالسَّفَاهَةُكَاسْمِهَا) بين الفعل (تَبَغَّى) ومفعوله المصدر المؤول من (أَنْ) والفعل المضارع وهو (الاسْتِيَاد).

وقد بين ابن فارس أن الاعتراض من سُنَن العرب، ولا يأتي مجرد حشو وزيادة، وإنما يكون لتمام فائدة في الكلام، يقول: " إنّ من سُنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه، كلام لا يكون إلاّ مفيدًا"(٢). فيكون اعتراض الجملة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه ولابد أن تكون مناسبة للجملة المقصودة.(٣)

وقد انطلق المرزوقي في شرح معنى البيت السابق من تحليله للجمل، فقد حددها بـ :

- الجملة المعترضة: وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا
- والجملة الفعلية : تَبَغّى ابْنُ كُوزٍ لِيَسْتَادَ مِنَّا

(١): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٢٤١/١

(٢): ابن فارس: الصاحبي في فقه العربية، ص٤١٤.

(٣): ينظر: ابن هشام: المغني، ص ٥٠٦، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٠/٤، ٥١

وعلى هذا بَيَّن أن معنى البيت: تَبَغَّى هذا الرجل الاستياد وتَطَلَّبَ النِّكاح في سادتنا من أجل أَنّا دخلنا في الشتاء وافتقرنا واشْتَدّ علينا الزمان. وهذا الذي تَطَلَّبه يُعَد من السّفَاهة، وفِعْل السَّفاهة قبيح كما أن اسمها قبيح(1)

وَلَعّل ما طَبّقه المرزوقي في تحليله للجمل يُسَمّى في اللسانيات المعاصرة (التحليل البنيوي للمكونات المباشرة). وهو من المناهج التي تُسْتَخدم في تحليل الجملة. " فهذا المنهج (الذي وضعه بلومفيلد في كتابه: اللغة) يعمل من خلال مستويات بنيوية مختلفة ضمن الجملة طبقاً لسلسلة من الخطوات، ففي كل مستوى فإن البنية تُقَسم إلى عناصر رئيسية، ويستمر هذا الإجراء حتى لا يمكن بعدها تقسيم البنية إلى (بُنَيّات صُغرى) "(2)

ب. التوسع:

أما التوسع فقد غلب على شرح المرزوقي، وظهرت صور وأشكال له في أثناء تحليله الشواهد. فقد كان يتوسع بذكر الأحكام النحوية المتعلقة باللفظة المحللة كإبراز الحالة الإعرابية والوظيفة النحوية، والتقديم والتأخير، والحذف، والعامل، أو بتعداد الأوجه الإعرابية أو بعرض آراء النحويين المختلفة في مسألة ما. وقد سلك المرزوقي أيضًا في تحليله أسلوب السؤال والجواب، فقد كان يتخيل أسئلة ويجيب عنها، حيث يعرض مسائل النحو التي تعرض له بطريقة تقوم على السؤال عن القاعدة أو الوجه الذي ورد، أو لماذا جاءت على هذا الوجه ولم تأتِ على غيره، ويجيب عن ذلك بالشرح والتوضيح.

وفي سبيل توضيح هذه الصورة ستعرض الباحثة بعض الأمثلة الواردة عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام:

- كالقول في تحليله لبيت الشاعر سحيم بن وثيل اليربوعي:

هُنَـــاكِ أَوْصِـــينِي ولا تُوصِـــي بِيَـــهْ

(شرح المرزوقي ٢/٦٥٦)

❖ "وقوله : (هُنَاكِ أَوْصِيْني) هناك يشار به إلى الزمان والمكان معًا، وموضعه نصب على الظرف، والكاف منه كاف الخطاب، والعامل فيه (أَوْصِيْني)."(3)

---

(1): ينظر: المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام ٢٤١/١ -٢٤٢.

(2): مازن الوعر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص ٢٠ -٢١.

(3): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام ٦٥٦/٢.

والـذي يظهـر في التحليـل السـابق أن المرزوقـي توسـع في تحليـل التركيـب (هُنَـاكِ أَوْصِينِي)، حيث بَيَّن نوع الاسم وهو (اسم إشارة)، وأنه يشار به إلى الزمـان والمكـان معًـا . ثم وضـح حالتـه الإعرابيـة وهـي (النصـب)، والوظيفـة النحويـة الـتي يؤديهـا في التركيـب وهـي (الظرفيـة). كمـا ذكـر نـوع الحـرف الـذي اتصـل بـه وهـو (كـاف الخطـاب)، وأن العامل فيه الفعل (أَوْصِينِي).

ويمكـن التوقف هنا عند عبارة المرزوقي الـتي ذكرهـا في تحليلـه وهـي (هُنَـاك يُشَـارُ بـه إِلى الزمان والمكـان معًا). فقد استعمل المرزوقي في شرحه لمعنى (هُنَاك) في هذا البيت دلالتهـا علـى الزمـان، فقـال: " والمعنـى: في ذلـك الوقـت يوجـد الغَنَـاء والكفايـة عنـدي، ويحصـل الصـبر والمداومـة مِنّـي، فـاجعلي وصَـاتَكِ إِلـيّ لا بـي، واعتمـدي عَلـيَّ لا علـى غيري". [1]

ومن المعروف عند النحاة[2] أن (هُنَا) من الألفـاظ المختصـة بالإشـارة إلى المكـان. وهـو اسم إشارة للمكـان القريب مبني على السـكون في محـل نصـب علـى الظرفيـة، ولا يُشـار إلى المكـان مـن حيـث هـو ظـرف إلاَّ بكلمـتين ثَـمَّ وهُنَـا، نحـو: هُنَـا أُقِيمَـتْ المبـاراة، وقـد تجرهـا "مِـنْ" أو "إِلى"، كمـا يتقـدمها هـاء التنبيـه" فيقـال: هاهُنَـا أو ههُنَـا، وإِنْ أَردت المكـان المتوسط قلت: هُنَاك، وللبعيد تقول: هُنَالِك، وهَنَّا أو هَنَّتْ بتشديد النون.

وقد تأتي للزمان قليلاً، كقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾[الكهف:٤٤]، أي حِينئذٍ.

- وكقول المرزوقي في بيت مُسَافِع العَبْسـي:

أَوْلاكَ بَنُــو خــيرٍ وشــرٍ كِلَيْهِمــا جمِيعًــا ومعــروفٍ أَلَــمَّ ومُنْكَــرِ

(شرح المرزوقي ٢/٩٩٠)

"وقولـه : "كليهمـا جميعًـا" انجَـرّ كليهمـا علـى البـدل مـن خـير وشـر، ولا يجـوز أن يكون توكيدًا لهما، لأن توكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه. والكوفيون يجـوزون توكيـد ما يدخله التجزئة من النكرات، يقولون: قَرَأتُ كِتَابًا كُلَّه، وَأَكَلْتُ رَغيفًا كُلَّه، علـى التوكيد. وأصحابنا البصريون يجيزون الكلام بمثل هـذا، ولكـنهم يمتنعـون مـن إجـراء

---

(١): المصدر السابق ٢/٦٥٧ – ٦٥٨.

(٢): ينظر: رضي الدين الاستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣/ ٢٣٥، ٢٣٦، وعلى الحمد، ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص ٣٤٦

الآخر على الأول على طريق التأكيد ويجعلونه بدلاً، كأنه قال: بَنُو كلا الخَيْرِ والشّر. وانتصب "جَمِيْعًا" على الحال. وكلا يضاف إلى المثنى إلا أن المعطوف و المعطوف عليه والحرف العاطف الواو بمنزلة المثنى"(١)

وبحسب ما يُلْتَقَط من التحليل السابق؛ فتوسع المرزوقي ملحوظ فيه، فقد تعرّض في أثناء تحليله للمفردات إلى ثلاث مسائل في النحو، وهي:

١ - الخلاف بين البصريين والكوفيين في توكيد النكرة.

٢ - إعراب "جميعًا" عند قطعها عن الإضافة.

٣ - (كلا) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى.

❖ ومسألة توكيد النكرة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين(٢)، فمذهب البصرين أنه لا يجوز توكيد النكرة: سواء كانت محدودة، كيوم، وليلة، وشهر، وحَوْل، أو غير محدودة، كوقْتٍ، وزَمَنٍ، وحِين.

ومذهب الكوفيين جواز توكيد النكرة المحدودة، لحصول الفائدة بذلك، نحو: "صُمْتُ شَهْرًا كُلَّه". واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قِيل ذا رَجَبٌ ... يَا لَيْتَ عِدّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ(٣)

فأكد "حَوْل" وهو نكرة بقوله "كله" ؛ فدل على جوازه.

- وقول الشاعر:

قَدْ صَرّتِ الْبَكرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا(٤)

فأكد " يَوْمًا " بأجْمَعَ ؛ فَدَلّ على جوازه.

❖ أما إعراب المرزوقي لـ " جميعًا " على الحالية، ففيه إشارة إلى مسألة إعراب "جميعًا" عند قطعها عن الإضافة.(١)

---

(١): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٢/ ٩٩٠ -٩٩١.

(٢): ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٥١/٢، وابن عقيل: شرح ابن على ألفية ابن مالك، ١٩٥/٢، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٩٦/٣.

(٣): هذا البيت من كلام عبدالله بن مسلم الهذلي، وهو من شواهد: الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٥١، وابن هشام في أوضح المسالك، ٣/ ٢٩٦.

(٤): هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، وهو من شواهد: الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٥٤/٢، وابن عقيل في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/ ١٩٥.

فمن المقرر عند النحاة أن (جَميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي للجمع المذكر بشرط أن يُضاف إلى ضمير المؤكّد، نحو: تَقَدّم الجنودُ جَميْعُهُم. فإذا لم تُضَف إلى ضمير المؤكد بأن أُضيفت إلى مصدر الفعل المتقدم أُعربت نائبة عن المصدر المفعول المطلق، نحو:اِنْصَرَفْتُ عن الشّرِّ جَمِيعَ الانصراف، أو إلى اسم ظاهر أُعربت حسب موقعها في الجملة، نحو جَاءَ جَمِيعُ الجُنودِ. وإن قُطعت عن الإضافة نُوّنت، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾[القمر:٤٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً﴾[البقرة:٣٨]، فإن كانت منصوبة منونة أعربت حالاً، والتقدير: "مُجْتَمِعين".

يقول الدكتور فاضل السامرائي: "وأمّا (جَمِيع) المضاف إلى الضمير فتكون توكيدًا بمعنى (كُل) فإذا قُلت (أَقْبَل الرّجَالُ جَمِيْعُهم)، كان المعنى أقبلوا كلهم، وليس معناه أقبلوا مجتمعين أو متفرقين.

فهناك فرق بين قولنا (أقَبَلَ الرّجَالُ جميعًا) و (أَقْبَلَ الرّجَالُ جَمِيْعُهم)، فـ (أقَبَلَ الرّجَالُ جميعًا) تحتمل معنيين:

الأول: أن يكون معناه أقبلوا كلهم، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا﴾[النور:٣١]، والمعنى: توبوا كلكم، وليس معناه توبوا مجتمعين، وقوله: ﴿قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[الأعراف:١٥٨]، أي: كلكم وليس معناه مجتمعين.

الثاني: أن يكون معناه أقبلوا مجتمعين، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾[النور:٦١]، وأَمَّا (أَقْبَلَ الرّجالُ جَمِيْعُهم) فلا يكون إلَّا بمعنى كلّهم.

والخلاصة أن الفرق بين (جَميع) إذا اتصلت بالضمير (جَميعهم، جميعنا ...) و(جميع) المفردة أن المتصلة به لا تكون إلاَّ توكيدًا بمعنى (كل)، والمفردة قد تكون بمعنى (كُل) وقد تكون بمعنى (مُجْتمع)"[(٢)].

---

(١): ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ٣/ ٢٩٣، وعلي الحمد، ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص١٣٦ – ١٣٧.

(٢): فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ٤ /١٢٣.

❖ أما قول المرزوقي "وكلا يضاف إلى المثنى"، ففيه إشارة إلى مسألة الأسماء الملازمة للإضافة. و(كلا) ملازمة للإضافة لفظًا ومعنى.[1] ولا تضاف إلاَّ إلى معرفة، مثنى لفظًا ومعنى، نحو: "جَاءَني كِلاَ الرّجلين"، أو معنى دون لفظ، جاءني كِلاهما. وقد تضاف شذوذًا إلى ما يفيد الاثنين بتفرق كالمعطوف والمعطوف عليه، نحو: (كِلا زَيْدٍ وعمرو جاء). فالأصل أن يكون المضاف إليه لفظًا واحدًا كرجلين. ومما جاء شاذًا قول الشاعر:

كِلاَ أَخي وَخَلِيلي واجِدِي عَضُدًا فِي النّائِبَاتِ وإِلْمَامِ الْمُلِمّاتِ[2]

- وكالبيت السابق الذي حلله المرزوقي:

أَوْلاَكَ بَنُو خيرٍ وشرٍ كِلَيْهِما جميعًا ومعروفٍ أَلَمَّ ومُنْكَرِ

وقد بين المرزوقي (أن المعطوف والمعطوف عليه والحرف العاطف بمنزلة المثنى). بمعنى أن المضاف إليه صار بالتعاطف في قوة المثنى، وهذا نادر.

- وكقول المرزوقي في بيت أبي ثمامة بن عارم:

وإِنْ مَنْطِقٌ زَلَّ عن صَاحِبي تَعَقّبْتُ آخرَ ذا مُعْتَقَبْ

(شرح المرزوقي ٢/٥٧٨)

"فصل بين إنْ والفعل بقوله "مَنْطِقٌ"، ولو ظهر تأثيره بالجزم لم يَجز ذلك فيه. وارتفع بفعل هذا الظاهر تفسيره فإن قيل: فإنْ في أي الفعلين عَمل؟ وهل تقول إنه عَمِل فيهما جميعًا؟ قُلْتَ: أَمّا عمله فيهما فغير سائغ، لأن أداة واحدة لا تجزم شرطين في حالة واحدة، لكنّ الفعل المضمر لما لم يظهر صار في حكم ما لم يُعْتَدَّ به، وإن كان الاسم يرتفع به، حتى صار التقدير: وإنْ زَلَّ مَنطِقٌ زَلّ عن صاحبي".[3]

والتحليل الذي أورده المرزوقي للتركيب (وإِنْ مَنطِقٌ زَلّ) من المسائل التي ذكرها الأنباري وهي (عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إِنْ" الشرطية).[4] فأهل الكوفة يذهبون

---

(١): ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٢/٥٩، وعزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي، ١/٣٨٧، وعلي الحمد ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص ٢٥٠.

(٢): الشاهد في: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/٦٠ .

(٣): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٢ /٥٧٨.

(٤): أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٦١٥.

إلى أنه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد "إِنْ" الشرطية نحو قولك "إِنْ زَيْدٌ أتاني آَتِه" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إِنْ أتاني زَيْدٌ، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدر.

وحُكِي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء.

وقد تكشف من طوايا البحث أن سمتي الاختصار والتوسع عند المرزقي مرتبطة بأسباب خفيه. فقد يعود السبب في الاختصار عنده إلى أن التحليل النحوي ليس الغاية من الشرح، وإنما الغاية منه إبانة المعنى العام للأبيات.

كما لُوحِظ أن ثَمّة أسبابًا قد تقف وراء التوسع، لم يذكرها الشارح صراحة، ولعل من أبرزها: الشرح والتوضيح حيث يعرض القاعدة النحوية التي ينبني عليها الحكم النحوي، وتوضيح وجوهها المختلفة، ويعرض آراء العلماء والمذاهب النحوية ويشرحها. ومنها السبب التعليمي، فالهدف من الشرح والتوسع إنما هو إغناء الحماسة ببعض جوانب علم النحو المفيدة للدارس والمتعلم. والسبب الثالث : إبراز الثقافة النحوية حيث يظهر الشارح ثقافة نحوية، وذلك عندما يناقش مسألة ما، ويبين القواعد والأحكام النحوية المتصلة بها.

٢) التعليل:

أ. التعليل في الفكر النحوي:

العلة هي الركن الثالث للقياس، لا يتم إلاّ بها، إذ لابد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما. فهي عبارة عن "الوظيفة النحوية" التي تجمع بين الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس) والتي يتم على أساسها إعطاء حكم الأصل للفرع. ومن أمثلة ذلك أن "لا" النافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر قياسًا على "إِنّ" والعلة الجامعة، أو الوظيفة النحوية تتصل بالدلالة أو المعنى، فإنّ "لا" تفيد الدلالة على توكيد النفي، و "إَنّ" تفيد الدلالة على توكيد الإثبات، أي إِنّ "التوكيد" هو الذي يجمع بينهما.(١)

(١): ينظر: محمود نحلة: أصول النحو العربي، ص١٢٤، ومحمود ياقوت: أصول النحو العربي، ص ٦٢٦.

وقد ذكر أحد الباحثين أن المراد بالعلة النحوية "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[1]

فالعلة النحوية بدأت منذ أن بدأت الدراسات النحوية. والغرض منها تقنين اللغة وتفسير ظواهرها. فقد كانت العلل في خدمة القواعد النحوية وفي خدمة النصوص التي استنبطت منها تلك القواعد، فهي توضح القاعدة، وتبين خصائصها وتبرز مجيئها بشكلها الذي جاءت عليه، وهي بعد ذلك تابعة للنصوص لا النصوص تابعة لها فهي مجيزة ومسوغة لظواهرها ومبررة لخصائصها.

وقد ذهب العلماء إلى إيجاد علة لكل ما يرونه من أحكام وقواعد، فللمرفوع سبب وللمنصوب علة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف، ولابد لعمل اسم الفاعل عمل فعله ما يسوغّه وتقبله القواعد النحوية.[2]

وقد مَرّ التعليل النحوي بأربع مراحل، لكل مرحلة منها ملامحها المميزة التي تحدد الامتداد الزمني لها، وهذه المراحل هي:[3]

المرحلة الأولى: مرحلة النشوء والتكوين.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو والارتقاء.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والازدهار.

المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة والاستقرار.

تبدأ المرحلة الأولى بإرهاصات التعليل في روايات نشأة النحو العربي، حتى ظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي مفتتحًا مرحلة النمو والارتقاء التي آتت أُكلَها ازدهارًا ونضوجًا وحيوية، من ابن السراج (٣١٦ هـ) الذي حاول التنظير لاعتلالات النحاة حتى أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) الذي صاغ النحو العربي وفق العلل، لتبدأ بعده مرحلة رابعة، فيها مراجعة للعلل وترجيح بينها.

---

(١): محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص ١٠٥.

(٢): ينظر: نهاد فليح حسن: العلة النحوية بين النظرية والتطبيق (بحث منشور)، ص ١٧٦، ١٦٨، ومحمد عبدالله الوراق:علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مقدمة المحقق، ص ٦

(٣): ينظر: حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص٣٥ -٨٢

وتتمثل مرحلة النمو والارتقاء بما وصل إلينا من آثار نحوية من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى في حدود سنة ١٧٥هـ، حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

أما في مرحلة النضج والازدهار فقد بدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجري محاولات لوضع أُطُر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو العربي، بالاعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى ولاسيما كتاب سيبويه. فالنضج في هذه المرحلة نقلة منهجية نحو التنظير.

وقد نهض أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ بعبء استنباط نظرية في التعليل النحوي. فقد استنبط الزجاجي نظرية التعليل من التراث النحوي، فبين أنواع العلل النحوية، وحدودها، وطبيعتها. وقسم علل النحو إلى ثلاثة أنواع، وهي: العلل التعليمية، والعلل القياسية، والعلل الجدلية النظرية.[١]

أما مرحلة المراجعة والاستقرار فتمثلها تعليلات النحاة منذ القرن السابع الهجري. وظهر اتجاهان غلبا على أعمال النحاة في هذه المرحلة. أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة كشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي الاستراباذي، وهمع الهوامع للسيوطي . والآخر نزع إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات نحو الكافية لابن الحاجب، وقطر الندى لابن هشام.

وقد وقع هذان الاتجاهان في أسر علل النحاة السابقين، فمال التعليل النحوي إلى الاستقرار على المستوى النظري والتطبيقي، وأصبح التعليل ترجيحًا بين العلل، واختيارًا منها، تتخلله تفصيلات لما أجمله النحاة من العلل، وتوضيحات لما جاء غامضًا مُبْهَمًا، على وفرة النحاة وتميزهم في هذه المرحلة كابن الخبّاز، وابن يعيش، والشَلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، والرضيّ الأستراباذيّ، وأبي حيان، وابن هشام، وغيرهم.

وذكر السيوطي أن العلل عند النحويين كثيرة الاستعمال والأنواع، ولكن المشهورة منها أربعة وعشرون نوعًا، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز،

---

(١): أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤.

وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة الحال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى.(1)

وعلى العموم فإن العلة في النحو العربي، كما ورد عند نهاد فليح(2)، هي وصف الظواهر النحوية والقواعد النحوية، إذ يتم بها تحديد الوظائف النحوية، أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي بل له اعتباره أساسًا واجب المراعاة والاحترام.

ب. التعليل عند المرزوقي:

عني المرزوقي بالتعليل عناية كبيرة في تحليلاته النحوية. فكان كثيراً ما يمزج الأحكام النحوية بالتعليلات. فظهرت أنواع كثيرة من العلل. ويظهر بالاستقراء أن الأكثر استخدامًا في التحليل هو التعليل بالقاعدة النحوية. كما رصدت الدراسة عللاً أخرى كعلة الشبة، وعلة الحمل على المعنى، وعلة التخفيف، وعلة دلالة الحال والكلام، وعلة أمن اللبس، وعلة الأولى، وعلة الأصل، وعلة الجوار أو المجاورة، وعلة الاختصار، وعلة النقيض، وعلة كثرة الاستعمال.

- **التعليل بالقواعد النحوية أو علة القواعد:**اعتمد المرزوقي في تعليله للأحكام النحوية على القواعد التي استنبطها النحاة من خلال استقرائهم. ومن الأمثلة التي يمكن أن تقال في هذا المقام:
  - قول المرزوقي في تحليل بيت العباس بن مرداس:

أَكَرَّ وَأَحْمَى للحَقِيقةِ مِنْهُمُ وأَضْرَبَ مِنّا بالسُّيوفِ الْقوانِسَا

(شرح المرزوقي ١/٤٤١)

"وانتصب (القوانِسُ) من فِعْلٍ دَلّ عليه قوله "وَأَضْرَبَ مِنّا" . ولا يجوز أن يكون انتصابه عن (أَضْرَبَ) لأن (أَفْعَلَ) الذي يتم بمِنْ لا تَعْمَلُ إلاَّ في النكرات، كقولك: هُو أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا".(3)

(1): جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٨٣.

(2): ينظر: نهاد فليح حسن: العلة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص ١٧٦.

(3): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/ ٤٤١.

- وقوله في بيت تأبط شرًا:

يُمَاصِعُهُ كُلٌّ يُشَجِّعُ قَوْمُهُ وَمَا ضَرْبُهُ هَامَ العِدَى لِيُشَجَّعا

(شرح المرزوقي ٢/٤٩٣)

"يجوز أن يكون قوله "يُمَاصِعُهُ" صفة لِكِميًّا مُسَفَّعاً؛ لأن مثله من الأفعال يكون صفة للنكرة وحالاً للمعرفة"[١]

وبالنظر إلى التحليلين السابقين يمكن القول بأن القواعد التي علل بها المرزوقي للأحكام النحوية في الشاهدين السابقين قواعد معروفة عند النحاة. فالشاهد الأول عَلَّل أَنّ انتصاب المعرفة بعد (أَفْعَل) التفضيل يكون بفعل مقدر من اسم التفضيل، ولا يجوز أن يكون انتصابه بأفعل التفضيل، وذلك لأن هناك قاعدة عند النحاة تقول إنّ (أَفْعَل إذا كان اسمًا لا ينصب إلاّ النكرات).[٢] وعَلّل في الشاهد الثاني الموقع الإعرابي للفعل بالقاعدة المشهورة (الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات)[٣]

- **علة الشبه أو التشبيه**:وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا. ومن أمثلتها عند المرزوقي تعليله فتح لام الإضافة مع المنادى لشبهه بفتح لام الإضافة مع المضمر في بيت امرأة من طَيءّ:

دَعَا دَعْوَةً يَوْمَ الشَّرى يَا لَمالِكٍ وَمن لا يُجَبْ عند الحفيظة يُكْلَمِ

(شرح المرزوقي ١/٢١١)

- **بالقول**: "وقوله "يَا لَمَاَلِكٍ" اللام فيه للإضافة، وإنما فُتِحَ لأنه دخل على ما هو موقع المضمر، فكما يُفْتح لام الإضافة مع المضمر كذلك فتح مع المنادى لوقوعه موقعه"[٤]
- **علة الحمل على المعنى**: يعلل المرزوقي الأحكام النحوية في الحمل على المعنى، مثل قوله في تحليل بيت عبدالله بن سَبْرة:

---

(١): المصدر السابق: ٢/٤٩٣.

(٢): ينظر: رضي الدين النحوي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/٤٥١، والسيوطي: الهمع، ٤/٧٢.

(٣): ابن هشام: المغني، ص ٥٦٠.

(٤): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/٢١٢.

إِذَا شَـالَتِ الجَـوْزاءُ والـنَّجْمُ طَـالِعٌ فَكُـلُّ مَخَاضَـاتِ الفُـرَاتِ مَعَـابِرٌ

(شرح المرزوقي ٢/٤٨٣)

"وقوله "والنَّجْمُ طَالِعٌ" لو وَلِيَهُ "إِذَا" فقيل: (إِذَا النَّجْمُ طَالِعٌ)، لم يَصْلُحْ؛ لأن الجملة التي يُبَيَّن بها إذا لابد فيها من فِعل، لما يتضمن من معنى الشرط والجزاء. تقول: آتِيك إِذَا زَيْدٌ يَأْمُرُ. ولو قلت: إذا زَيْدٌ أميرٌ لم يصلح؛ لكنه لما انعطف على قوله "شَالَتِ الجَوْزاءُ" حَسُنَ حَمْلاً على المعنى، كأنه قيل: وَطَلَع النّجْمُ"[1]

- **علة التخفيف:** وهي علة تتصل بأحد طباع العرب فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم.[2]

ويعلل المرزوقي بالتخفيف، غَالبًا، الأحكام التي تتصل بالحذف، كتعليله حذف النون من الفعل المضارع المرفوع في بيت الشاعر:

أَنَـا الـذي يَجِـدُونِي في صُـدُورِهِمِ لاَ أَرْتِقـي صَـدَراً مِنْهـا وَلاَ أَرِدُ

(شرح المرزوقي ١/٤٠٧)

يقول"قوله"يَجِدُونِي"كان يجب أن يقول يجدونني؛ لأن الفعل في موضع رفعٍ،لكنه حذف النون تخفيفاً"[3]

- **علة دلالة الحال والكلام:** علل المرزوقي بدلالة الحال الحذف في كثير من المواضع.

ومن أمثلته في ذلك ما قاله في تحليل بيت بعض شعراء بَلْعَنْبَر:

يَجْزُونَ من ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِـنْ إِسَـاءَةِ أَهْـلِ السُّـوءِ إِحْسَـانَا

(شرح المرزوقي ١/٣١)

" وينتصب إِحْسَانًا بيجزون مُضْمَرًا، كأنه قال: وَيَجْزُون من الإساءة إحساناً. وجازحذفه لأن الفعل قبله يدل عليه"[4].

---

(١): المصدر السابق، ٢/ ٤٨٤.

(٢): أبو الحسن محمد الورّاق: علل النحو، ص٦٠.

(٣): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/٤٠٧.

(٤): المصدر السابق، ١/٣١.

- **علة أمن اللبس:** علل الشارح بهذه العلة بعض الأحكام النحوية، ومن ذلك تعليله حذف مفعول الفعل "يَغْمروا" في قول جزء بن ضرار:

وَمَـنْ يَغْمُـروا مِـنهمْ بِفَضْـلٍ فإنَّـهُ   إذا مـا انتَمـى في آخـرينَ نَجِيـبُ

(شرح المرزوقي ٣٤٧/١)

يقول المرزوقي:" وحذف مفعول "يَغْمُروا" لأنه لا يلتبس. أراد وَمَنْ يَغْمُرُوه، أي المفضول فيهم إذا انتمى في غيرهم كان فاضلاً"[١]

- **علة الأَولى:** ومما جاء عند المرزوقي في تعليله بهذه العلة، تعليله وجه كسر "أُفٍّ" في قول الشاعرة حُرْقَة بنت النُّعمان:

فَـأُفٍّ لِـدُنْيَا لايَـدُومُ نَعِيمُهَـا   تَقَلَّـبُ تَـارَاتٍ بِنَـا وَتَصَـرَّفُ

(شرح المرزوقي ١٢٠٣/٣)

يقول المرزوقي: "ومن كسر فلالتقاء الساكنين؛ لأن الكسر فيه أولى"[٢]

- **علة الأصل:** أما علة الأصل فقد علّل الشارح بها التخلص من التقاء الساكنين بالكسر، لأنه الأصل، كما في إجازة وجه بناء "أَبُلُّ" المجزوم على الكسر في بيت الأسدي:

أَصُـبُّ علـى قَبْرَيكُمـا مِـنْ مُدَامَـةٍ   فـإنْ لَـمْ تَـذُوقاها أَبُـلُّ ثَرَاكُمَـا

(شرح المرزوقي ٨٧٧/٢)

يقول المرزوقي: "وقوله "أَبُلُّ" يجوز أن تبنيه على الفتح والضم والكسر، لأنك تُدْغم وإن كان مُعْرَبًا، فيلتقي بنقل الحركة على العين إلى الفاء ساكنان، ثم يبنى على الكسر لأنه أصل في التقاء الساكنين، أو على الفتح لخفته، أو على الضم للاتباع"[٣]

- **علة الجوار أو المجاورة:** عَلَّل المرزوقي بالجوار وجه الجر في "مَزْؤودَةٍ" في قول أبي كبير الهذلي:

---

(١): المصدر السابق: ٣٤٧/١.

(٢): المصدر السابق: ١٢٠٤/٣.

(٣): المصدر السابق: ٢ /٨٧٨.

حَمَلَــتْ بِــهِ فِي لَيْلَــةٍ مَــزْؤُودَةٍ   كَرْهَـاً وَعَقْـدُ نِطَاقِهَـا لَـمْ يُحْلَـلِ

(شرح المرزوقي ١/٨٧)

يقول: "ويجوز أن يكون انجراره على الجوار، وهو في الحقيقة للمرأة"[١]

- **علة الاختصار:** عَلّل بها حذف حرف الجر، إذا اتصل بـ "أَنْ" الخفيفة والشديدة، لطول الكلام بها، في بيت الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب:

لا تَطْمَعُـوا أَنْ تُهِيْنُونـا ونُكْـرِمَكُمْ   وَأَنْ نكُـفَّ الأذى عـنكُم وتُؤْذُونـا

(شرح المرزوقي ١/٢٢٤)

يقول المرزوقي: "وأوصل الفعل بنفسه من دون في؛ لأن (أَنْ) الخفيفة والشديدة إذا اتصل بها حروف الجر حَسُن حذفها لطول الكلام بها"[٢]

- **علة النقيض:** ظهرت علة النقيض عند المرزوقي في أثناء تحليله بيت زياد الأعجم:

وَمَـنْ أَنْـتُمُ إِنّـا نَسِـيْنَا مَـنَ أَنْـتُمُ   وَرِيحُكُـمُ مِـنْ أَيِّ رِيـحِ الأعاصِـرِ

(شرح المرزوقي٣/١٥٣٩)

فقد عَلّل بها وجه تعليق الفعل "نَسِيْنَا"، وإن لم يكن من أَفْعَال الشك واليقين؛ لأنه أُجْرِي مجرى نقيضه، وهو عَرَفت وذكرت.[٣]

- **علة كثرة الاستعمال:** عَلّل المرزوقي كثيرًا بهذه العلة الحذف في باب (النداء)، كقوله: "وإذا كان ياء الإضافة في المنادى يحذف في نحو ياغلامِ لأن الكسر يدل عليه، وهو واقع موقع ما يحذف في هذاالباب وهوالتنوين، وباب النداء باب حذف لكثرة الاستعمال"[٤]

---

(١): المصدر السابق: ١/٨٨.

(٢): المصدر السابق: ١/٢٢٤.

(٣): المصدر السابق: ٣/١٥٣٩.

(٤): المصدر السابق: ٣/ ١١٩٣.

وقد جاء تعليله بكثرة الاستعمال في غير باب النداء، كقوله: "للّه دَرُّ الدَّافِنِيْك"، فَدَرٌّ، وإن كان في الأصل مصدراً فقد لزم هذا الموضع وجرى الكلمة به كثرة الاستعمال مجرى: "للّه خَيْرُك"[(1)]

وعلى هذا فإنه يمكن القول إن التعليل يمثل سمة أساسية في التحليل النحوي عند المرزوقي. وتمثلت مقدرة الشارح أن يجعل التعليل يسير بالتحليل دون اضطراب أو تعقيد أو تكلف. فقد تميزت تعليلاته النحوية بالبساطة والسهولة.

ولعل العلل التي ضمنها المرزوقي في تحليله تعكس فكره الذي أراده أن يكون في التحليل النحوي، فهو على الرغم أنه من علماء القرن الخامس الهجري (ت ٤٢١هـ) إلاَّ أنه لم يتأثر بما تأثر به علماء اللغة من الفلسفة والمنطق. فلم يغوص بالنظرية الفلسفية على العلل، وإنما كانت له فيها نظرة أكثر بساطة ووضوحًا. فكان يهدف من ورائها تفسير الأحكام والظواهر النحوية، وتعليل الوجه الذي جاء في النص الذي يشرح، وتعليل بعض الأوجه الجائزة مبينًا سبب عدم جوازها. كما كان يهدف من تعليلاته لكثير من أوجه التحليل بيان المعنى وإثرائه.

٣) التأويل:

أ. التأويل في الفكر النحوي:

لم يذكر أحد من النحاة، كما بين بعض الباحثين، لفظ التأويل في مؤلفاتهم، وإن كانوا يمارسونه في تطبيقاتهم النحوية. إذ لم توجد هذه الكلمة في مؤلفات سيبويه والفراء والأخفش، ثم من تلاهم من النحاة مرورًا بالمبرد والزجاج وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم حتى نحاة القرن السابع والثامن.

ولعل النص الذي وُجِدَ فيه لفظ التأويل، هو ما رواه السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل: قال أبو حيان: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"[(2)]

---

(١): المصدر السابق: ٣/ ١٠٤٤.

(٢): السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٥٨.

وبين أحد الباحثين أن المراد بالجادة، في كلام أبي حيان، "القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي"(١)

"فقد وضع النحاة أسس النظرية النحوية ونظرية العامل، لتفسير الظواهر اللغوية تفسيرًا منطقيًا، بحيث تخضع الأساليب والتراكيب اللغوية لهذه الأصول والقواعد، ولكن ظهرت في اللغة أساليب وتراكيب لم تقبل ما وضعه النحاة من أصول وقواعد، فلجأ النحاة إلى التأويل لتَستقيم لهم هذه الأصول، فلا يخرج عنها أي تركيب".(٢)

ولم يبحث النحاة التأويل بحثًا مباشرًا حتى من ألف منهم في الأصول النحوية. يقول محمد عيد: "لم يبحث النحاة موضوع التأويل بحثًا مباشرًا في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلاً، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر ويجمعوها تحت عنوان واحد. ومنشأ هذا – فيما أظن – أنهم اعتبروا التأويل أثرًا لشيء آخر، اعتبروه مظهرًا لأفكار النحو الأخرى التي وجهته، وعمل النظر الذهني عمله في إطارها، فاستفحل التأويل بذلك واستشرى، ولذلك انصرف النحاة حتى الأصوليون عن الحديث عنه على أنه أصل نحوي له دوره الفعال في كثير من قضايا النحو ومسائله"(٣)

غير أنه شاعت لفظة التأويل في مؤلفات النحو المتأخرة، وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى، أو الأصل النحوي(٤).

ويكاد يجمع المحدثون على أن التأويل عندهم هو ما مارسه النحاة من تخريجهم النصوص وتأويلها كي تتفق مع أصولهم، قال أحمد عبدالغفار: "التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو".(٥)

---

(١): محمد عبد القادر هنادي: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص١٤

(٢): لينا على الجراح: المحمولات في الدرس النحوي: ص٨٠ (رسالة علمية).

(٣): محمدعيد :أصول النحو العربي في نظرالنحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،ص ١٦٩.

(٤): ينظر: عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١٧/١.

(٥): أحمد عبدالغفار: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص ٥٦، وينظر: لينا الجراح: المحمولات في الدرس النحوي، ص٨١ .

ويعرف التأويل بأنه: "النقل من فصيح الكلام مخالفًا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدِّي هذاالتوجيه إلى تغيير القواعد، أو زعزعة صحته أو اطرادها."[(١)]

ب. التأويل عند المرزوقي:

من المعروف أن الشعر له طبيعة خاصة في الأسلوب اللغوي الذي يقدم فيه، ومن يتناول جانبه النحوي بالتحليل يكون بحاجة إلى الاعتماد على التأويل. وقد عمد المرزوقي إلى تأويل الأشعار التي حَلّل بعض ألفاظها، في محاولة منه للتوفيق بين النصوص الشعرية والقواعد النحوية.

ويمكن دراسة أساليب التأويل النحوي عند المرزوقي من خلال الأساليب الأربعة للتأويل، التي ذكرها علي أبو المكارم[(٢)]، وهي: التأويل بالحذف والتقدير، والتأويل بالحمل على المعنى، والتأويل بالزيادة، والتأويل بوقوع الكلام موقع المفرد.

١ -التأويل بالحذف والتقدير:

يكون التأويل بالحذف والتقدير بإعادة الكلمات التي حذفت من النص اللغوي، أو التي يفترض النحاة أن تكون موجودة، ليكون نظام الجملة العربية متوافقًا والقواعد المقررة.

ويظهر التأويل بالحذف والتقدير في: الإسناد، وفي متعلقات الإسناد، وفي الأساليب، وفي الأدوات.

ويكثر التأويل بالحذف والتقدير عند المرزوقي بأنواعه السابقة. فأما الحذف والتقدير في الإسناد فهو يشمل ركني الجملة الاسمية أو الفعلية الأساسيين: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

---

(١): لينا الجراح: المحمولات في الدرس النحوي، ص٨١

(٢): علي أبو المكارم، في أصول التفكير النحوي، ص٢٨١.

❖ واستعمل المرزوقي التأويل على الإسناد في كثير من تحليلاته، ومن الأمثلة على ذلك:

- تأويله حذف المبتدأ في بيت المتلّمس:

أَلَــم تَـــرَ أَنّ المـــرْءَ رَهْـــنُ مَنِيَّـــةٍ صَـرِيْعٌ لِعَـافِي الطَّيْـرِ أو سَوْف يُـرْمَس

(شرح المرزوقي ٢/٦٥٨)

"ويجوز أن ينتصب (صَرِيْعُ) على الحال، وفي رفعه وجه آخر، وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه هو صريع"[١].

- وتأويله حذف الفعل والفاعل في بيت البعيث بن حريث:

فَقُلْـتُ لهـا أهـلاً وسـهلاً ومَرْحبًـا فَـــرَدَّتْ بتأهيـــلٍ وَسَـــهْلٍ ومَرْحَـــبِ

(شرح المرزوقي ١/٣٧٧)

يقول: "وانتصب (أهلاً) بفعل مضمر كأنه قال: أَتَيْتَ أَهْلاً لاَ غُرَبَاءَ، وسَهْلاً مِنَ المنازل لا حَزْنًا، ورَحبًا من الأماكن لا ضَيِّقًا".[٢]

❖ وأما متعلقات الإسناد فتشمل المفعول به والمضاف والجار والمجرور والصفة أو الموصوف. وقد أَوّل المرزوقي تلك المتعلقات، وقدّر المحذوف. فمما حُذِف فيه المفعول وأوله الشارح بالتقدير قول المثلم بن عمر:

إِنّـــي امــــرُؤٌ مِـــنْ تَنُـــوخَ نَاصِــرُه مُحْتَمِــلٌ في الحُـروبِ مــا احتملــوا

(شرح المرزوقي ١/٤٨٠)

يقول: "ما احتملوا" أراد: ما احتملوه، فحذف المفعول لطول الصلة".[٣]

ومما حُذِف فيه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأوله الشارح بتقدير المحذوف بيت الشاعر:

اللُّـــؤْمُ أَكْثَـــرُ مِـــنْ وَبْـــرٍ ووالِـــدِهِ واللّـــؤْم أَكْـرَمُ مِـنْ وَبْـرٍ ومــا وَلَـدَا

(شرح المرزوقي ١/٢٤٩)

(١) : المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ٢/٦٥٨

(٢): المرزوقي: المصدر السابق ١/٣٧٧ .

(٣): المرزوقي: المصدر السابق ١/٤٨٠.

يقول المرزوقي: " ... فقد حُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، كأنه قال: اللؤم أكرم من أخلاق وَبْرٍ وأخلاق والدِه".[1]

❖ وأما في الأساليب فقد كان التأويل يشمل تقدير الجمل، كجواب الشرط أو القسم، أو تقدير جزء من الأسلوب، كتقدير المنادى المحذوف، واليمين المضمرة، والخبر بعد "لولا".

- فمما جاء فيه الشرط من غير جواب فقدره المرزوقي قول المساور بن هند:

لَمّـا رَأَيْـتُ النـاسَ هَـرُّوا فِتْنـةً   عَمْيـاءَ تُوقَـدُ نارُهـا وتُسَـعَّرُ

(شرح المرزوقي ٤٦١/١)

يقول: " وجوابُ لَمّا مُنْتَظَرُ، وهو هنا محذوف يدل عليه الكلام، كأنه قال: انْقَبَضنا عن النهوضِ فيها والحِرَاك، لننظر ماذا تكون".[2]

- ومما حذف فيه المنادى وقَدره الشارح قول الصمة بن عبدالله القشيري:

أَلا يَـا حَبّـذا نَفَحَـاتُ نَجْـدٍ   ورَيَّـا رَوْضِـهِ غِـبَّ القِطـارِ

(شرح المرزوقي ١٢٤١/٣)

يقول: "والمنادى في يَا حَبّذا محذوف كأنه قال: يا قومِ أو يا ناس، حَبّذا نفحاتُ نجد".[3]

❖ وأما الحذف والتقدير في الأدوات فكان يمثل أدوات كثيرة، كحروف الجر، و(أَنْ) الناصبة، و (قَدْ) قبل الفعل الماضي، كم...

- ومما حذف فيه حرف الجر وأوله الشارح بيت الربيع بن زياد العبسي:

غَـدَاةَ مَـرَرْتَ بـآلَ الرِّبـا   بِ تُعْجَـلُ بـالركْضِ أَنْ تُلْجِمـا

(شرح المرزوقي ٤٨٥/٢)

يقول: " وكان الواجب أن يَقُولَ تُعْجَلُ بالرَّكْضِ عن أَنْ تُلْجِمَ، فَحَذف الجار ووصَل الفِعل فَعَمِل".[4]

---

(١): المرزوقي: المصدر السابق ٢٥٠/١.

(٢):المرزوقي: المصدر السابق ٤٦١/١.

(٣):المرزوقي: المصدر السابق ١٢٤٢/٣ .

(٤):المرزوقي: المصدر السابق ٤٨٦/٢ .

- ومما قُدِّرت فيه (أَنْ) الناصبة قول مساور بن هند:

غَدَرَتَ جَذِيمةُ غَير أَنّي لَمْ أَكُنْ أَبَدًا لأُولِفَ غَدْرَةً أَثْوَابِي

(شرح المرزوقي ٤٣١/١)

يقول المرزوقي: " فَأَمّا قوله "لَمْ أَكُنْ لأُولِفَ" فاللام فيه لام الجحود، وانتصاب الفعل بأن مضمرة بينه وبين اللام".[١]

٢ -التأويل بالحمل على المعنى:

الحمل على المعنى من أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة للقواعد. يقول ابن جني: "وهو غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح. وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ، أو فرعًا".[٢]

"إِنّ الحمل على المعنى من المسائل التي تدل على سعة العربية وعلى حرص العرب على هذه السعة التي تجعل اللغة حيوية تصلح للتعبير عن أغراض الناس في حياتهم من دون أدنى التباس".[٣]

ويضم هذا الأسلوب أقسامًا عدة مثل: الحمل في الأساليب، والحمل في الألفاظ، والتضمين، والحمل على التوهم".[٤]

ويظهر عند المرزوقي استعماله للتأويل بالحمل على المعنى في كثير من الأبيات التي شرحها. ومن الأمثلة التي وردت عنده مرتبطة بهذه السمة:

- **حمل أسلوب على أسلوب**:ومنه ما حُمِل فيه الأمر على الخبر، وذلك في قول خُفَاف بن ندبَة:

---

(١): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام ٤٣١/١ .

(٢): ابن جني: الخصائص، ٤١١/٢ .

(٣): محمد فضل الدلابيح: دليل القاعدة النحوية عند سبيويه، ص ٤٦.

(٤): ينظر: عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم،٢/ ١١٦٥، ولينا الجراح: المحمولات في الدرس النحوي، ص١٢٠.

وَأَبْغِضْ إلـيَّ بإِتْيَانهـا إذا أنـا لَـم أَنْسَـها أُدْفَـعُ

(شرح المرزوقي ٢/ ٦٢٨)

يقول المرزوقي: "قوله "وَأَبْغِضْ إلـيَّ بإتْيَانها" أُسْتُعيرَ فيه بناء الأمر للخبر، لأن معناه التعجب والتعجب خَبَرٌ ... كأنه قال: بَغُضَ إتْيانُها إليّ جِدًا".[1]

- **حمل فعل على معنى فعل آخر**: وهو ما يُسمى بالتضمين، كحمل الفعل (أَنْفيك) معنى (أَدْعُوك) في قول جميل:

فَمَا أَنْفِيْك كَيْ تَـزْدَادَ لُؤْمًـا لِأَلْـأَم مِـنْ أَبِيْـك وَلاَ أَذَلاّ

(شرح المرزوقي ١/ ٣١٤)

يقول : "ويجوز أن يُحْمَل الكلام فيه على المعنى، فَيُتَصَوَّر (أَنْفِيك) بـ (أَدْعُوك)، ويُعَدَّى تعديته".[2]

- **حمل أداة مكان أداة**: ومنه حمل "مِنْ" معنى "مِنذْ" في قول البرج بن مسهر:

تَركْنَـا قَوْمَنـا مِـنْ حَـرْبِ عَـامٍ أَلا يَـا قَـوْمِ لِلأَمْـرِ الشَّـتَاتِ

(شرح المرزوقي ١/ ٣٦١)

"وقوله "مِنْ حَرْبِ عَامٍ" جَعَلَ (مِنْ) بَدَل (مُنْذُ)، لأنه في المكان مثله في الزمان".[3]

- **التأويل بالزيادة**: وهو في زيادة الحروف، وزيادة الأفعال، وزيادة الأسماء. وأكثر ما ظهر في شرح المرزوقي من تأويل بالزيادة، إنَّما كان في الأدوات. ومنها زيادة "إِنْ"، و "الفاء"، و "اللام"، و "الباء"، و"ما"، و"مِنْ"، واللاَّم".

- فقد أوّل الشارح زيادة "إِنْ" في قول أبي كبير الهذلي: :

مـا إِنْ يَمَـسُّ الأرضَ إلاَّ جَانِـبٌ مِنْـه وحَـرْفُ السّـاقِ طَـيّ المِحْمَـلِ

(شرح المرزوقي ١/ ٩٠)

"إِنْ، زيد لتوكيد النفي".[4]

---

(١): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٢/ ٦٢٨ .

(٢): المصدر السابق: ١/ ٣١٤ .

(٣): المصدر السابق، ١/ ٣٦١ .

(٤): المصدر السابق، ١/ ٩٠ .

- ومما أوّله أيضًا زيادة الفاء في "فَجَاشَتْ" في بيت عمرو بن معد يكرب :

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وردَّتْعلىمَكْرُوهِهافاسْتَقَرَّتِ

(شرح المرزوقي ١٥٨/١)

"ويجوز أن يكون الفاء في "فَجَاشَتْ" زائدة، في قول الكوفيين وأبي الحسن الأخفش، ويكون جاشت جوابًا لِلَمّا".[١]

- **التأويل بوقوع الكلام موقع المفرد:** وفيه تؤول جملة بمفرد يكون له موضعه من الإعراب. وقد تكون مسبوقة بحرف مصدري أو غير مسبوقة.
- فأما الجملة غير المسبوقة بحرف مصدري فمنه ما أوّله المرزوقي بالحال، كتأويل "وَقَدْ سَالَ" في بيت سَبْرة بن عمرو الفقعسي:

أتنْسى دِفَاعِي عَنْكَ إِذْ أَنْتَ مُسْلَمٌ وَقَدْ سَالَ مِنْ ذُلٍّ عليك قَرَاقِرُ

(شرح المرزوقي ٢٣٧/١)

يقول: "وقوله "وَقَدْ سَالَ" في مَوْضع الحال، أي أَسْلَمْتَ وَحَال ذلك".[٢]

- ومنه ما أَوّله بالخبر، كتأويل "تَفْرِسُها الأسُودُ" في قول شِبْل الفَزَارِيّ:

وَمَا عَنْ ذِلَّةٍ غُلِبُوا، ولكنْ كَذَاكَ الأُسْدُ تَفْرِسُها الأسُودُ

(شرح المرزوقي ٦٨٠/٢)

يقول: "اَلأُسْدُ مرتفع بالابتداء، وتَفْرِسُها الأسُودُ في موضع الخبر، وكذاك في موضع الحال، والتقدير: ولكِنَّ الأُسْدَ تَفْرِسُها الأُسْدُ كذلك، أي أَمْثَالا لِمَنْ قَتَلَتْ".[٣]

- وأما الجملة المسبوقة بحرف مصدري، فمنه تأويل المرزوقي المصدر المؤول بدلاً في بيت إسحاق بن خلف:

أُحَاذِرُ الفَقْرَ يَوْمًا أَنْ يُلِمَّ بها فَيَهْتِكَ السِّتْرَعَنْ لحمٍ عَلَى وَضَمِ

(شرح المرزوقي ٢٨٣/١)

---

(١): المصدر السابق، ١٥٩/١ .

(٢): المصدر السابق، ٢٣٧/١ .

(٣): المصدر السابق، ٦٨١/٢ .

"قوله "أَنْ يُلِمَّ بها" موضعه نَصْب على البدل من الفقر. والمعنى: أُحَاذِرُ إِلْمَام الفقر بها فَيَ كَشْفَ السِّتْر عَمّن لا دِفاع به، فتناوله من شاء بمن شاء".[1]

- ومنه ما أوّله ظرف زمان، كتأويل "مَا أَمَمْنَ" في قول وَضّاح بن إسماعيل:

ذَرِيْني مَا أَمَمْنَ بَنَاتِ نَعْشٍ   مِن الطِّيْفِ الذي يَنْتَابُ لَيْلاً

(شرح المرزوقي ٢/٦٤٤)

"وموضع "مَا أَمَمْنَ" نَصْبٌ على الظرف، أي مُدّة أَمِّها، لأن (ما) مع الفعل في تقدير مصدر حُذِف اسم الزمان معه".[2]

وهكذا يتبين أن التأويل وإن كان أوجده علماء النحو للتوفيق بين النص والقواعد المقررة، إلاّ أن المرزوقي كان يعمد إليه أيضًا في كثير من الأبيات التي شرحها لإبراز المعنى وتوضيحه.

٤) الاستشهاد:

أ. الاستشهاد عند النحاة:

يعد السماع الأصل في تقعيد اللغة، وهذا المسموع هو الشاهد على صحة القاعدة المستنبطة، وقد احتل الشاهد عند علمائنا الأوائل مكانة تناسب قيمته، فجا بوا الديار بحثا عنه، ليأخذوا من العرب الخلص، وأمضوا في ذلك سنين عديدة حرصا على السماع و المشافهة، وبهذا جمع الرواة و النحاة كثيرا من الشواهد، خاصة بعد أن عرف الأعراب قيمة ما يملكون وكان للشاهد مكانة رفيعة عند العرب حتى أن بعضهم يقول : " الشاهد في علم النحو هو النحو ".

وتبرز وظيفة الشاهد بأنه يأتي لتقرير قاعدة جزئية متنازع فيها، أو لبيان الخروج عن الأصل، أما القواعد الكلية فلا تحتاج الى شاهد، ولذا أمسك النحاة عن

---

(١): المصدر السابق، ١/٢٨٣ .

(٢): المصدر السابق، ٢/٦٤٤ .

الاستشهاد على الفاعل بأنه اسم،أو أنه مرفوع، ولم يستشهدوا على اسمية المبتدأ ، ولا على كونه معرفة... الخ[1].

فالشاهد عند النحاة هو النص الذي يُؤتَى به لإثبات قاعدة نحوية ، وتنقسم الشواهد المسموعة إلى ثلاثة أقسام: القرآن الكريم و قراءاته ، والحديث الشريف، وكلام العرب.

- **القرآن الكريم وقراءاته:** لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه النص العربي الصحيح المتواتر ، وأجمعوا على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء و الحركات و السكنات، وعدّوا لغته في المرتبة العليا من كلام العرب فصاحة وتوثيقا . يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً)".[2]ولم يشذ أحد من متقدمي النحاة أو متأخريهم عن عد القرآن الكريم أعلى النصوص العربية رتبة في الاعتماد عليه لاستخلاص قواعد كلام العرب، إلا أنهم اختلفوا في مسألة القراءات . فالبعض قبل الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواء كانت صحيحة أو شاذة . و البعض الآخر رد القراءات الشاذة.[3]
- **الحديث الشريف :** كلام رسول الله ﷺ هو الذروة في الفصاحة و الغاية في البيان، ويحتل الحديث الشريف المنزلة الثانية بعد القرآن في الفصاحة و البلاغة و البيان . و يستشهد من الحديث في إثبات القواعد النحوية بما ثبت أنه قاله ﷺ على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا ، وإنما يوجد في الأحاديث القصار.

---

(١): ينظر : بريكان الشلوي: المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية ، ص٣ومابعدها (رسالة علمية)

(٢): السيوطي: الاقتراح، ص٣٦.

(٣):ينظر :سعيد الأفغاني : في أصول النحو ،ص٢٨ ، ومحمود أحمد نحلة : أصول النحو العربي ، ص٣٣ و ما بعدها ، ومحمود سليمان ياقوت : أصول النحو العربي ،ص٤٩، ٥٠ .

وقد اختلفت آراء العلماء حول صحة الاحتجاج بالحديث في إثبات القواعد النحوية، فمنهم من منع الاحتجاج به،وهؤلاء لم يثبتوا منع النحاة الأوائل للاحتجاج بالحديث، ومنهم من احتج به وأكثر من ذلك، ومنهم من توسط بين المنع و الاستشهاد.(1)

- **كلام العرب :** يعد كلام العرب المصدر الثالث من المصادر المسموعة التي استشهد بها النحاة في استنباط القواعد النحوية . و يقصد به ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام و بعده . و قد اُستشهد بكلام فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم بوجه عام، و أبرز القبائل التي أُخِذَ عنها : قريش، وقيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين .(2)

وقد نالت الشواهد الشعرية عناية القدماء واهتمامهم، ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى ما لقيته شواهد سيبويه من الشعر من تلك العناية و الاهتمام . وعندما جمع العلماء أشعار العرب ليستنبطو القواعد منها و الأحكام، ونظروا فيما يحتج منها، وقفوا بزمن الشعر الذي يحتج به عند منتصف القرن الثاني الهجري، وذلك لأنهم رأوا أن بعض الشعراء سكنوا الحواضر و المدن، فتأثر الشعر بكل مظاهر الحياة المتحضرة في لغته و فكره، كما خشي اللغويون و النحاة على سلامة اللغة المنقولة أن تشوبها شوائب العجمة . وقد استشهد النحاة بشعر الشعراء الجاهليين كامريء القيس و الأعشى، وشعر المخضرمين كلبيد وحسان، أما شعر الشعراء المتقدمين، و يقال لهم الإسلاميون، فعلى الراجح أنه يستشهد بشعرهم، وأما شعر المولِّدين أو المحدثين فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامهم مطلقا، وقيل يستشهد بكلام ممن يوثق منهم، واختاره الزمخشري واستشهد بشعر أبي تمام.(3)

---

(1): ينظر تفصيل هذه المذاهب في : حسن موسى الشاعر : النحاة و الحديث النبوي ، ص٤٥ -٥٨ ، وخديجة الحديثي : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ،ص ١٩ -٢٤، وسهير محمد خليفة : قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو و شواهده ، ص٦٢ -٨٣ ، ومحمود فجال : الحديث النبوي في النحو العربي ، ص١٠٤ -١٢٧ .

(2): ينظر : السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص٤٤

(3): ينظر : السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص٤٤،٤٥، و البغدادي : خزانه الأدب ،٥/١ ، ٦ ، ٧، ومحمود سليمان ياقوت : أصول النحو العربي ، ص٥٥٨، ٥٥٩ .

أما النثر فيشمل ما ورد عن العرب القدماء من الخطب و الوصايا و الأمثال والحكم، بالإضافة إلى كلام الأعراب الذي يعد أحد مصادر المادة اللغوية، إذا تم توثيقه و الابتعاد به مما يشوب الرواية من عيوب . وقد استشهد النحاة به من كلام العرب الثابت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، كعرب الجاهلية و الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، وأواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة للبادية مستثنين القبائل القاطنة بجوار اليونانيين و الفرس، كتغلب و بكر. (١)

ب. الاستشهاد عند المرزوقي :

يعد الاستشهاد سمة بارزة من سمات التحليل النحوي عند المرزوقي، فقد عمد إلى إيراد بعض الشواهد في سياق تحليله النحوي، وتنوعت شواهده حيث شملت القرآن الكريم وقراءاته، و الحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره.

- **الاستشهاد بالقرآن وقراءاته:** أكثر المرزوقي من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته في تحليله النحوي . وكان معظم الاستشهاد فيها بعرض مثيلات النص المراد تحليله، تأييدًا للقاعدة النحوية أو الحكم النحوي، أو الرأي الذي ذهب إليه المحلل في تحليله . ومن الأمثلة التي يمكن أن تذكر في هذا المقام:

❖ الاستشهاد على زيادة الواو بقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر:٧٣].

وذلك في سياق تحليله لبيت هلال بن رزين:

وَبالبَيْداءِ لَمَّا أَنْ تَلاقَتْ   بِهَا كَلْبٌ وَحَلَّ بِهَا النُّذُورُ

(المرزوقي ١/ ٣٤٠)

يقول المرزوقي : (وجواب لَمَّا يجوز أن يكون ما دل عليه قوله (فَحَانت حِمْيَرُ) أو قوله (وَحَلَّ بها النّذُورُ) . ويجوز أن يكون قوله (أَجَادَتْ وَبْلَ مُدْجِنَةٍ) وهو أول البيت الرابع، وعند من يُجَوِّز زيادة الحروف في مثل هذا المكان يكون (حَلّ بها النّذورُ) أو

(١): ينظر : السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص٤٤، ٤٥ ،ومحمد عيد : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ،ص٧٨ ، ومحمود سليمان ياقوت : أصول النحو العربي ، ص٥٦١، ٥٦٢ .

(فحَانَـتْ) الجـواب، فيكـون الفـاء و الـواو مقحمـة، وهكـذا يقولـون في قـول الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر:٧٣] عندها الواو زائدة، والمراد فُتّحت) [١]

و مسألة مجيء الواو زائدة في الكلام من المسائل التي اختلف فيها النحاة على مذهبين :[٢]

الأول : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تقع الواو العاطفة زائدة، و إليه ذهب الأخفش و المبرد و أبو القاسم ابن بَرْهان من البصريين . واستدل الكوفيون بمجيئها زائدة في القرآن و كلام العرب.

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر:٧٣]. الشاهد فيه : (وَفُتِحَتْ) الواو زائدة بين فعل الشرط (حَتّى إِذَا جَاءُوهَا) وجوابه (وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا).

و قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّت (١) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّت﴾[الانشقاق:١،٢]. التقدير فيه: أَذِنَتْ، لأنه جواب (إِذا).

- ومن الشعر قول الشاعر:[٣]

فَلَمّا أجزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى   بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

الشاهد فيه: (وانْتَحَى) فالواو زائدة، و (انْتَحَى) جَوَاب (لَمّا).

أما جمهور البصريين فقد قالوا إن الواو لا تزاد ،وتأولوا هذه الشواهد على حذف الجواب، و الواو عندهم عاطفة.

❖ والاستشهاد على جواز حذف المفعول ؛ لدلالة السياق عليه [٤] بقولة تعالى :﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا﴾[السجدة:١٤]، و المفعول به المحذوف تقديره : العذاب، أي : فذوقوا العذاب .

---

(١): المرزوقي شرح حماسة أبي تمام، ٣٤٠/١

(٢): ينظر المسألة : الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٥٦/٢ ، و الرماني : معاني الحروف ، ص٦٣ و ابن هشام : المغنى ، ص٤٧٣ ، ٤٧٤ ، و السيوطي : همع الهوامع ، ٢٣٠/٥ ، ٢٣١.

(٣): البيت لا مرئ القيس، وسبق تخريجه ،ص١١١.

(٤): سبق الحديث عن هذه المسألة عند الحديث عن (معنى المقام)، ص٩٧

❖ و الاستشهاد على جواز رفع الفعل المضارع ونصبه بعد (أَلاّ) بقراءة قوله تعالى:[1] ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [طه:٨٩] برفع (يَرْجِعُ) على أن تكون (أَنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والتقدير: أنَّه لا يَرْجِعُ، وبنصب (يَرْجِعُ) على أن تكون (أنّ) هي الناصبة للفعل .[2]

وجاء استشهاد المرزوقي بالقراءة السابقة لبيان الأوجه الإعرابية التي تحتملها الكلمة، فقد كان كل وجه من أوجه القراءة يتخرج على نحو معين، وبهذا تكون القراءة رافدا من روافد التعدد لأوجه التحليل النحوي . " وتسجل كتب النحو شواهد دالة حول القراءات وتعلق الأوائل بها، إذ كانت مادة أُقيم عليها بعض القواعد في العربية و ميدانا خصبا للتعدد و التباين في التحليل النحوي، فالقراءات القرآنية قد وردت على هيئات متعددة تعاقبت عليها حركات الإعراب رفعا ونصباً وجراً . وقد ترتب على هذا التعدد تباين في التحليل واختلاف في التوجيه ".[3]

- **الاستشهاد بالحديث الشريف:**

كان استشهاد المرزوقي بالحديث الشريف قليلاً إذا ما قُوْرن بالقرآن الكريم، أو كلام العرب شعره ونثره . وأغلب الأحاديث التي استشهد بها كانت لإثبات معاني بعض الكلمات، وندر استشهاده به على مسائل نحوية.

---

(١): ينظر : أبو السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرَاط، ٩١/٨، ٩٠ والزجاج : معاني القرآن وإعرابه ، ٣٧٣/٣ ، و أبوحيان : تفسير البحر المحيط ، ٢٥٠/٦

(٢): ينظر : المرزوقي : شرح حماسة ابي تمام ، ٦١٦/٢ . وسبق الحديث عن هذه المسألة في مبحث (تعدد أوجه التحليل الإعرابي) ،ص ٨٠، ٧٩

(٣): وليد حسين : نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي ، ص١٥٢ .

- فمما استشهد به على الإعراب حديث الرسول ﷺ في صفة المحشر " يَمْضِيهِمِ الداعي وَيَنْفُذُهم البَصَرُ "[1]، و ذلك في أثناء تحليله للتركيب (يَمْضِي جَمَاعَتَهم) في قول عنترة :

تركتُ بني الهُجَيمِ لهم دُوَاراً إذا يَمْضي جماعَتَهمْ يَعودُ

(المرزوقي ١/ ٤٢٥)

فقد أجاز المرزوقي تعدية الفعل (يَمْضِي)،ونصب (جَمَاعَتَهم) على المفعولية، بالاعتماد على الحديث النبوي . يقول " ويكون الضمير في قوله لَهُ للفرس، ويَمْضِي فِعْلٌ له، وجَمَاعَتَهم ينتصب على المفعول، لأن يَمْضِي هذا يتعّدى، ومعناه يُجَاوِزُهم ...... وجاء في الحديث حُجّة لتعَدّي يمضي في صفة المَحْشَر : (يَمْضِيهمِ الداعي وَيَنْفُذُهم البَصَرُ)"[2].

- أما الأحاديث التي استشهد بها المرزوقي على معاني بعض المفردات فمنها:

❖ استدلاله على معنى كلمة (اَلْهُدُون) بقول الرسول ﷺ : (هُدْنَةٌ عَلَى دَخَنٍ)[3]، فقال: "وَالْهُدُون: الصُّلح و السُّكون. وفي الحديث: (هُدْنَةٌ عَلَى دَخَنٍ)، أي: صُلْحٌ عَلَى فَسَادِ دَخَيلةٍ"[4].

❖ واستدلاله على معنى كلمة (تَسعْسَعَ)، بالحديث : (تَسَعْسَعَ الشهرُ)[5] . يقول المرزوقي : "وقوله (تَسَعْسَعَ)، من قولك تَسَعْسَعَ الليل أو النهار، إذا أَدْبَر . وفي الحديث : (تَسَعْسَعَ الشَّهْرُ)"[6].

---

(١):محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي ،ص٩٠٦(كتاب التفسير - باب" ذريةٌ من حملْنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً) ، رقم الحديث ٤٧١٢

(٢): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ، ٤٢٥/١ .

(٣): الزمخشري : الفائق في غريب الحديث ،تحقيق علي بن محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ٩٥/٤ (هَدَن)

(٤): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ، ٤٣/١ .

(٥): ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث و الأثر ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي(تَسعْسَعَ) ، ٣٦٨/٢ .

(٦): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ، ٤٩٥/٢ .

- **الاستشهاد بكلام العرب:**

كثر استشهاد المرزوقي بالشعر على القواعد النحوية، وكانت أغلب شواهده لشعراء يحتج بشعرهم، فاستشهد بشعر الجاهليين كأصحاب المعلقات، ولشعراء هذليين، كما استشهد بشعر الإسلاميين كحسان بن ثابت، و الحطيئة، وجرير، والفرزدق، وغيرهم، واحتج أيضا بشعر بعض المولدين كبشار بن بُرد، وأبي نواس. أما النثر فقد كان للأمثال و العبارات المروية عن العرب النصيب البارز فيما استشهد به المرزوقي.

❖ فمن أمثلة استشهاد المرزوقي بالشعر :

- الاستشهاد على أن " ما " بعد الفعل : قَلّ " قد تكون في تقدير المصدر بقول لبيد :

قَلّ مَا عَرّسَ حَتّى هِجْتُهُ   بالتّبَاشِيرِ من الُصّبْحِ الْأُوَلْ(1) .

يقول المرزوقي "... بل يريدُ عَرّسَ تعريساً قليلاً فَهِجْتُهُ "(2).

- و الاستشهاد على وضع " مِنْ " مَوْضع " مُنْذُ " بقول زهير :

أَقْوَيْنَ مِن حِجج ومِن دَهْرِ"(3).

أورد المرزوقي هذا البيت في أثناء تحليله لقول الحصين بن الحمام :

مِن الصُّبْحِ حَتّى تَغْرُبَ الشّمْسُ لاَ تَرى   من الْخَيْلِ إلاّ خَارِجِيّاً مُسَوَّمَا

(شرح المرزوقي ١/ ٣٨٨)

يقول المرزوقي : "من الصُّبْح "وُضِع " مِنْ " مَوْضع " مُنْذُ "، لأن " مُنْذُ " في الأزمنة بمنزلة (مِنْ) في الأمكنة، ومثله قول زهير :

أَقْوَيْنَ مِن حِجَج ومِن دَهْرِ"(4)

---

(١): البيت ليس في ديوان لبيد . وهو من شواهد : لسان العرب (عَرَس) ، و الخزانه ٣٦٣/٣، ٣٦٨ .

(٢): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام ٣٢٢/١ .

(٣): صدره : لِمَنِ الدَّيارُ بقُنَّةِ الحَجْر . ديوان زهير بن أبي سُلْمى، شرحه وقدم له : علي حسن فاعور، ص٥٣، ٥٤ .والبيت من شواهد : الأنباري : الإنصاف، ٣٧١/١، و الأنباري . أسرار العربية (باب مُذ ومُنذ)، ص ٢٠١، و البغدادي : خزانة الادب، ٤٣٩/٩، ٤٤٠ .

(٤): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ٣٨٩/١ .

❖ ومن أمثلة استشهاد المرزوقي بالأمثال و أقوال العرب :

- الاستشهاد بالمثل (أَعْطِ الْقَوسَ باريها)[١] بخروجه عن القياس في الإعراب :

يقول المرزوقي : "وقد جاء في المثل : (أَعْطِ الْقَوسَ بَاريْها)، بسكون الياء في باريها، ولم يَرْوِ أَحَدٌ بَارِيَها بالفتح، فليس يجوز إلاّ ما حُكِيَ، لأن الامثال لا تُغَيَّر" [٢]

وفي قول المرزوقي السابق إشارة إلى قضية خروج الأمثال عن القياس، وأن لغة الأمثال لغة خاصة، ويجب أن تنطق كما نطقتها العرب، ولا تغير عما وقعت في الأصل عليه ولو كانت مخالفة للقياس . وقد بين المحلل أن المثل (أَعْطِ الْقَوسَ باريها) جاء مخالفاً للقياس، فالقياس أن الاسم المعتل بالياء (بَارِيها) تظهر عليه حركة الفتحة في حالة النصب، ولكن جاء اللفظ في المثل بسكون الياء[٣] .

ومن المقرر عند علماء العربية أن " الأمثال كالشعر، يتحملان الضرورات، ويُتَسَامح فيها مالا يُتَسَامح في غيرها من أنواع الكلام . أما الشعر فلأنه محكوم بوزن معين، وقافية معينة، قد يضطران الشاعر إلى الخروج عن قياس اللغة و النحو، و أما الأمثال فلأن العرب كانوا حريصين على أن يُوَفروا لها ضُروباً من الحِلى اللفظية، كالسجع و الازدواج وغيرها، حتى تكون أوقع في النفس، وأخف على السمع، فكان هذا يضطرهم أحياناً إلى الخروج عن القياس، و التضحية بما جرت به عادَةُ اللغة "[٤] ..

- والاستشهاد بقول العرب " هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "[٥] على الجر على الجوار .

ومسألة الجر على الجوار من المسائل التي اختلف فيها النحاة . فالجمهور حملوا هذا الشاهد وغيره على أنها غلط من العرب و أنها من الشاذ، و لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب و المسموع منه : يقول سيبويه : " ومما جَرَى نعتاً على غير وجه الكلام : " هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب و أفصحهم . و هو القياس، لأن الخَربَ نعتُ الجُحْرِ و الجحر رَفْعٌ، ولكن بعض العرب يجرّه . وليس بنعتٍ

---

(١):الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ١٩، و البغدادي : الخزانة، ٣٤٩/٨ .

(٢): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام : ٢٩٤/١ .

(٣): ينظر أراء العلماء في هذه المسألة: البغدادي : الخزانه ٣٤٧/٨ – ٣٥٠ .

(٤): عبد المجيد قطامش : الأمثال العربية، ص ٢٠٨ .

(٥): المرزوقي شرح حماسة أبي تمام، ٨٨/١، وينظر : سبيويه : الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦، و البغدادي : الخزانه، ٨٨/٥، ٩١، ١٠١، ١٠٢، ٢٠٤/٨ .

للضبّ، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضبّ فجَرّوه لأنه نكرة كالضب، و لأنه في موضع يقع فيه نعت الضبّ، ولأنه صار هو الضب بمنزلة اسم واحد "[١] . ويرى سيبويه أن قرب الجوار حمل العرب على أن جروا " هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، ونحوه[٢] .

وقد أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأَولا قولهم " خَرِبٍ " بالجر على أنه صفة لِضبّ . يقول السيرافي : " الأصل خَرِبٍ الجُحْرُ منه، بتنوين خَرِبٍ ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول " مَرَرْت برجلٍ حسنِ الوجهِ " بالإضافة، و الأصل حَسَنٍ الوجْهُ منه، ثم أَتَى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر " [٣].

ويقول ابن جني : " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئ هذا العلم الى آخر هذا الوقت، مارأيته أنا في قولهم : هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ . فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن قاص على أنه غلط من العرب .. و أنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رَدّ غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف مَوْضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير .. وتلخيص هذا أن أصله : هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، فيجري (خَرِب) وصفاً على (ضَبّ) و إن كان في الحقيقة للجُحْر .. فلما كان أصله كذلك حُذف (الجُحر) المضاف إلى الهاء، و أقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خَرِبٍ) فجرى وصفاً على (ضب) – وإن كان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف"[٤].

أما ابن هشام فيرى جواز الجر على الجوار، يقول في القاعدة الثانية في الباب الثامن: " أَنّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم : " هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " بالجر، و الأكثر الرفع "[٥]. وقد اعترض ابن هشام على ما ذهب إليه السيرافي و

---

(١): سيبويه : الكتاب، ٤٣٦/١ .

(٢): المصدر السابق، ٦٧/١ .

(٣):ينظر قول السيرافي :ابن هشام : مغني اللبيب ،ص٨٩٦

(٤): ابن جني : الخصائص، ١٩١/١، ١٩٢ .

(٥): ابن هشام: المغنى، ص ٨٩٤ .

ابن جني فقال : " ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمِنَ اللبس"[١] .

ويمكن القول إنّ الباحثة تؤيد ما رأته إحدى الباحثات فيما يخص هذه المسألة، فقد قالت : " ويبدو لي أن قصر مثل هذه الأساليب الواردة عن العرب على السماع أسلم وعدم اللجوء إلى القياس فيها، ليكون هذا أقرب و أيسر من هذا الغموض . وقد ذكر سيبويه في كتابه أن الوجه في (خَرِبٍ) هو الرفع، وهو كلام أكثر العرب، وعلى هذا يكون الأمر واضحاً وهو أن الرفع أجود و أفصح من الجر، وأما الجر وإن كان وارداً فهو دون الأفصح، فيكون مقصوراً على السماع فلا حاجة بنا الى التأويل و الحذف و الإضمار "[٢]

و بالمحصلة فثمة شواهد متنوعة ظهرت عند المرزوقي في أثناء تحليله النحوي للمفردات و التراكيب . فأكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته، كما استشهد بكلام العرب شعره و نثره، وكان للشعر النصيب الأوفر من الاستشهاد عند المرزوقي، أما الأمثال و أقوال العرب فلم يبلغ الاستشهاد بهما ما بلغه الاستشهاد بالشعر

وكذلك استشهد بالحديث الشريف، وكان قليلاً إذا ماقيس بالاستشهاد بالقرآن و أشعار العرب، و أغلب الأحاديث التي استشهد بها كانت لإثبات معاني بعض الكلمات، وندر الاستشهاد بها على قضايا نحوية . وقد كان المرزوقي يعرض هذه الشواهد بعد ما يقدمه من تحليل نحوي تأييداً للقاعدة النحوية، أو الحكم النحوي، أو الرأي الذي ذهب إليه في تحليله .

وترى الدراسة، بعد عرض سمات التحليل النحوي عند المرزوقي، أن الشارح لم يكن له منهج واضح مستمر في سير التحليل النحوي لديه، ولعل هذا يؤكد ما كشفه البحث في المباحث السابقة، إذ يختصر أحيانًا، ويتوسع أحيانًا في ذكر بعض القواعد المتعلقة بجوانب مسألة ما. كما أنه لم يتناول ذلك كله بالتعليل أو التأويل، أو الاستشهاد.

---

(١):المصدر السابق، ص ٨٩٦ .

(٢): زمن محمود جواد الجمالي: تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري - مسائل الخلاف في الأسماء، ص ١٣٧ (رسالة علمية).

غير أنه يظهر البحث أن سمات التحليل النحوي السابقة التي ظهرت عند المرزوقي في أثناء شرحه للأبيات كانت كلها تنصب لأجل خدمة المعنى، فمن الواضح أن مزج شرحه بالنحو كان المقصد المحوري منه هو بيان المعنى وتوضيحه. وهذا يدل على أنه يرى أن للنحو أهمية كبيرة في فهم المعنى.

الفصل الرابع: أدلة التحليل النحوي وقرائنه في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام

المبحث الأول: الأدلة والقرائن اللفظية الواردة عند المرزوقي

المبحث الثاني : الأدلة والقرائن المعنوية الواردة عند المرزوقي

الفصل الرابع: أدلة التحليل النحوي وقرائنه في شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام:

يتوجه الحديث في هذا الفصل نحو القرائن النحوية عند المرزوقي . والقرينة مصطلح قديم ذكره عدد من النحاة القدماء وذلك عند حديثهم عن التعدية، أو الإسناد أو الإضافة، أو التوابع ... وكان حديثهم عن القرائن متناثراً في الأبواب النحوية المتعددة.

ويقصد بالقرائن النحوية : " الدلائل التي اعتمد عليها النحاة في إجراءات بيان الوظيفة النحوية للمفردة المحللة، والدليل لغة هو " الهادي والمرشد، وفي الاصطلاح : هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والقرينة كذلك: هي الأمر الدال على الشيء لا بالوضع . وهي قسمان : حالية ومقاليه، وقد يقال لفظية ومعنوية، فمفهوم القرينة يوازي مفهوم الدليل، لأنهما يجتمعان على ما يلزم العلم به العلم بشيء آخر"[(١)].

وقد ذكر ابن هشام هذا المصطلح عند الحديث عن الحذف، فقد أورده في حديثه عن خبر المبتدأ بعد (لولا) بأن الخبر إذا كان كونا مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يكن يعلم نحو : " لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لَهُدِمت الكعبة"، فقال: "فلعله مما يروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً "[(٢)]. وذكر أيضاً أن حذف الجار في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] كان لقرينه[(٣)].

أما ابن جني فقد أفرد باباً بعنوان (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) يقول فيه : " اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعىً مُؤثِّر، إلاّ أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب : فَأَقْوَاهنّ الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية ..فمنه جميع الأفعال . ففي كل واحد منها الدلالة الثلاثة ألا ترى إلى " قام "، ودلالة لفظه على مصدره) و (دلالة بنائه على

---

(١):خليفة محمد الصمادي : قرائن التحليل النحوي عندالمعري في شروحه (رسالة علمية)، ص ٣٤

(٢):ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٧٨٩

(٣): المصدر السابق، ص٧٨٨

زمانه)، و(دلالة معناه على فاعله). فهذه ثلاث دلائل من لفظة وصيغته ومعناه ... ألا تراك حين تسمع " ضَرَبَ " فقد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول : هذا فعل، ولابد له من فاعل "(١).

أما في الدراسات الحديثة فيعد تمام حسان صاحب نظرية القرائن، فقد بين أهمية القرائن في الدرس النحوي، يقول : " إن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال، يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ليرى أي المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود"(٢).

فقد "جاءت فكرة تضافر القرائن – كما أرادها حسان – لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساساً في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي، وهنا يتعدى مفهوم القرائن مجرد الاهتمام بالعامل – حسب رؤية حسان – ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى بما فيها من القرائن المعنوية والقرائن اللفظية "(٣).

المبحث الأول: الأدلة والقرائن اللفظية الواردة عند المرزوقي:

أشار القدماء والمحدثون إلى القرائن اللفظية، غير أن علماء السلف لم يقدموا لنا تعريفاً لها، وإنما اقتصروا على ذكرها في أثناء الحديث عن المسائل أو الأبواب النحوية . أما المحدثون فقد حاولوا أن يقدموا تعريفات للقرائن اللفظية ومنهم تمام حسان حيث رأى أن " القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف، من ذلك مثلاً اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما.

---

(١): ابن جنى : الخصائص، ٩٨/٣

(٢): تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٠، ١٨١

(٣): خالد بن عبد الكريم بسندي : نظرية القرائن في التحليل اللغوي ،ص ٣٧ (بحث منشور)

أي قرينة لفظية على ذلك الباب كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، وكالقول بالجمود للتمييز ثم بالاشتقاق للحال والنعت الحقيقي"[1].

وعَرفها محمد حماسة عبداللطيف بقوله : "إنَّ ثمة عناصر منطوقة تؤدي دوراً خطيراً في تماسك بناء الجملة وهي القرائن اللفظية"[2]. أما فخر الدين قباوة فقد عَرفها قائلاً : "الأدلة اللفظية هس ظواهر التصويت والتنسيق والصياغة والتوفيق"[3]

أما أنواع القرائن اللفظية فهي ثماني قرائن عند تمام حسان هي : العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة[4] . وتابعه محمد حماسة مستثنياً قرينة الأداة[5]

وقسمها فخر الدين قباوةإلى قسمين : إيجابية وسلبية، وتشمل الإيجابية : العلامة الإعرابية والرتبة والمطابقة وطرق الربط والنغمة، أما السلبية، فهي قرينة التنافي[6]

- وقد اعتمد المرزوقي في تعيين الوظيفة النحوية للمفردات أو التركيب المحللة على مجموعة من القرائن اللفظية لتكون عوناً له على الوصول إلى تحليل نحوي سليم، ومن أبرز هذه القرائن : العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام (التلازم).

١. قرينة العلامة الإعرابية :

إن السمة البارزة للنحو العربي أنه نحو إعرابي، فهو يقوم في منهجه على الإعراب، وقد بدأ هذا واضحاً منذ بدأ التفكير حتى عصرنا هذا . "وقد

---

(١): تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦

(٢): محمد حماسة عبداللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص١١١

(٣): فخر الدين قباوة : التحليل النحوي، أصوله وأدلته، ص ١٧٧

(٤): تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ،ص ٢٠٥

(٥): محمد حماسة عبداللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث،ص١١١

(٦): ينظر فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته،ص١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ،١٨٤ ، وخليفة محمد الصمادي :قرائن التحليل عند المعري في شروحه ص٣٦

كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي"[1]

وقد وقف العلماء تجاه الإعراب فريقين: يرى فريق من العلماء أن الإعراب يسهم في تحديد المعنى بينما فريق آخر يرى أن ليس للإعراب أي أثر دلالي فهو مجرد زخرف لغوي له صلة وثيقة بالموسيقى والغناء والشعر .

فمن الفريق الثاني : قطرب، وتابعه من العصر الحديث الدكتور /إبراهيم أنيس . يرى قطرب أن الحركات جيء بها للسرعة في الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام . فيقول : " وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام "[2].

ويرى إبراهيم أنيس أن الحركات الإعرابية لا تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير الغالب، لوصل الكلمات بعضها ببعض، بمعنى أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين، عند وصل الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية، لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية[3]

أما الفريق الأول الذين يقولون بالوظيفة الدلالية للإعراب فمنهم: ابن قتيبة والزجاجي وابن جنى وابن فارس.

---

(١): تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٥

(٢): ينظر رأي قطرب :أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، ص٧٠، ورمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية، ص ٣٧٢

(٣):إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ،ص ٢٢٠

يـرى ابـن قتيبـة أن الإعـراب يكـون فارقـاً بـين المعـاني المتكافئـة . ويقصـد بالمعـاني المتكافئـة أن العبـارة المجـردة مـن الإعـراب تحتمـل عـدة معـانٍ. وذلـك أن قـائلاً لـو قـال (مـا أَحسَـن زيـد) بالسـكون غـير معـرب لم يوقـف علـى مـراده. " ولـو قلـت :(مَـا أَحْسَـنَ زيـداً) لكنـت متعجبـاً ، ولـو قلـت : (مـا أَحْسَـنَ زيـدٌ) لكنـت نافيـاً ، ولـو قلـت : (مَـا أَحْسَـنُ زيـدٍ) لكنـت مسـتفهماً عـن أي شـيء منـه حسـن، فلـو لم تعـرب في هـذه المواضـع لا لتـبس التعجـب بـالنفي، والنفـي بالاسـتفهام، واشـتبهت هذه المعاني ببعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب "(١)

يقـول ابـن قتيبـة (ت ٢٧٦هـ) : "الإعـراب الـذي جعلـه الله وشـياً لكلامـه، وحليـة لنظامهـا ، وفارقـاً في بعـض الأحـوال بـين الكلامـين المتكـافئين، والمعنـيين المخـتلفين، كالفاعـل والمفعـول، لا فـرق بينهمـا إذا تسـاوت حالاهمـا في أمـاكن الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلاّ بالإعراب)(٢)

ويقـول أبـو القاسـم الزجـاجي (ت٣٣٧هـ) في ذلـك : " فـإن قـال قائـل : قـد ذكـرت أن الإعـراب داخـل في الكـلام، فمـا الـذي دعـا إليـه واحتـيج إليـه مـن أجلـه ؟ الجـواب أن يقـال : إن الأسمـاء لمـا كانـت تعتورهـا المعـاني، فتكـون فاعلـة ومفعولـة، ومضـافة، ومضـافاً إليهـا ، ولكـم تكـن في صـورها وأبنيهـا أدلـة علـى هـذه المعـاني بـل كانـت مشـتركة، جُعلـت حركـات الإعـراب فيهـا تـنبيء عـن هـذه المعـاني، فقـالوا (ضَـرَبَ زَيْـدٌ عَمْـرَاً) فَـدَلّوا برفـع زيـد علـى أن الفعـل لـه، وبنصـب عَمْـرو علـى أن الفعـل واقـع بـه. وقـالوا (ضُـرِبَ زَيْـدٌ)، فـدلوا بتغـيير أول الفعـل ورفـع زيـد علـى أن الفعـل مـالم يُسَـمَّ فاعلـه وأن المفعـول قـد نـاب منابـه. وقـالوا (هـذا غُـلاَمُ زَيْـدٍ)، فـدلوا بخفـض زيـد علـى إضـافة الغـلام إليـه، وكـذلك سـائر المعـاني جعلـوا هـذه الحركـات دلائـل عليهـا ليتسـعوا في كلامهـم، ويقـدموا الفاعـل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"(٣)

---

(١): فاضل السامرائي : معاني النحو، ٣٠/١

(٢): أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة : تأويل مشكل القرآن، ص ١٤

(٣): أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩، ٧٠

وقال ابن جنى (ت٣٩٢هـ) في باب (القول على الإعراب) : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أَكْرَم سَعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان شَرْجاً واحداً لا ستبهم أحدهما من صاحبه . فإن قلت : فقد تقول ضَرَبَ يحيى بُشْرَى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، أَلزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبل المعنى وقع التصريف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أَكَلَ يحيى كُمَّثْرَى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت "[١]

ويقول ابن فارس (ت٣٩٥) : " فأما الإعراب فيه تُميّز المعاني ويُوْقَف على أغراض المتكلمين . وذلك أن قائلاً لو قال : (مَاأَحْسَنْ زيد) أو (ضَرَب عَمْرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده. فإذا قال(مَا أحْسَنَ زيداً) أو (مَا أَحْسَنُ زيدٍ) أو(مَا أَحَسَنَ زيدٌ) أَبانَ بالإعراب على المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها : فهم يُفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني "[٢]

"ومن الجدير بالذكر أن الحركات الإعرابية في أصل وضعها لم تكن مرتبطة بوظيفة نحوية معينة ولكن لَمّا كثُر ارتباط الفاعل بالضم والمفعول بالنصب أصبحت الحركة قرينة على الباب النحوي، ودليل عدم كونها أصلاً قول العرب : كَسَر الزجاجُ الحجرَ، وخَرق الثوبُ المسمارَ، فلما كثر ارتباط العلامة الإعرابية بوظيفة نحوية معينة أصبحت علامة عليها بحكم العادة"[٣].

ولاخفاء أن الجدل يثور رفيقاً وغير رفيق حول حقيقة (العلامة الإعرابية) أهي بأصل الوضع في الكلام العربي أم استجدت في مرحلة لاحقة من حياة اللغة العربية؟ وهل هي دالة معنى بأصل الوضع أم غدت مُقتضى في صحة مستوى اللغة الفصحى؟ فهي غالبة وفاشية وواضحة في اللغة الفصحى حتى

---

(١): ابن جنى : الخصائص، ٣٥/١

(٢): أبو الحسين أحمد بن فارس : الصاحبي في فقه العربية، ص٣٠٩

(٣): خليفة محمد الصمادي : قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص٣٩

تكـاد تتميـز علـى حـين تخلـت عنهـا سـائر السـاميات وكـذلك اللـهجات العربيـة، اللـهم إلا مـن بقايـا قليلـة جـداً. ومـن الصـعب تقـنين الإعـراب حسـب الزمـان والمكـان والاسـتعمال . فحجـم الإعـراب في الجاهليـة البادئـة وإلى فجـر الإسـلام قـائم علـى الافـتراض دونمـا سـند مـن نصـوص موثقـة . وبسـهولة يمكـن للمـرء أن يعيـد قـراءة تلبيـات العـرب وكـثيراً مـن الأسـجاع الجاهليـة مـع نسـيان الإعـراب تمامـاً، وتـرك الإعـراب وتسـكين الأواخـر مـن غـير أثـر علـى المعنى،ولاعلـى الـنغم أو الإيقـاع لـه شـواهد تـترى في مختلـف مسـتويات اللغـة الفصـحى نفسـها، هكـذا في سـورة (القـدر)، وسـورة (العصـر) إذ يمكـن للقـارئ أن ينسـى الإعـراب ويلفـظ بالسـكون، وهنـاك في القـراءات إسـكنات البـزّي وأبـي عمـرو بـن العـلاء، والتسـكين في الـنظم الشـعري، وحتـى الشـعر نفسـه مـن التجـويزات المألوفـة جـدا. وبأيـة فـالإعراب وصـفياً ملحـوظ موجـود، ومواضـعه وعلاماتـه مألوفـة معروفـة وجـبري التقيـد بهـا في الفصـحى لكنهـا لاتعـدو كونهـا واحـدة مـن جملـة قـرائن التحليـل النحـوي الأساسـية، لاعلـى أنهـا دالـة معنـى، فـإن تغـيرت تغـير المعنـى . وإنمـا يكـون ذلـك إذا تضـافرت العلامـة الإعرابيـة مـع غيرهـا مـن القـرائن المعنويـة أو اللفظيـة. لكـن المرزوقـي، فيمـا يظهـر تاليـاً، قـد اهـتم بـالقرائن النحويـة مفـردة، وقلمـا توجـه في بيـان الفـروق النحويـة إلى إعمـال أكثـر مـن قرينـة نحويـة واحـدة. وقـد كانـت العلامـة الإعرابيـة وتنوعاتهـا هـي عمـدة التحليـل عنـده، فـإن تغـيرت لـزم تلمـس تغـير في المعنـى أو الدلالـة. فالضـمة غالبـا علـم الإسـناد، والكسـرة علـم الإضـافة بـأداة أو بغيرهـا، والفتحـة لمـا تبقـى . وعنـد التخـالف أو الاسـتبدال بـين الحركـات فأسـهل الحلـول وأسـرعها إلى ذهـن علمـاء السـلف قـد كـان في ولادة معنـى آخـر، ولـيس علامـة علـى سـعة العربيـة ومرونتهـا، وأنهـا قـد تهمـل الإعـراب القياسـي، ولاتلتفـت إليـه لغلبـة أغـراض أكثـر أهميـة مـن نـوع العلامـة، كتحقيـق الإيقاعـات الصـوتية مماثلـة أو مخالفـة، أومراعـاة للجـوار، أوكتحقيـق مفهـوم القطـع في الكـلام إيـذاناً بـالتحول إلى أفهـام أخـرى، أو غـير ذلـك. ومزيـدٍ مـن التوسع في هذا المقام يمكن ملاحظته في الأبحاث المتعلقة بظاهرة الإعراب.[1]

(١):رمضان عبدالتواب: فصول في فقه العربية(قضية الإعراب)، ص٣٧١ -٣٩٥، وسامي عوض: ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين، ص ١٣ -٢١ (بحث منشور)

ويرى تمام حسان أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون .... تضافر القرائن، و بين أن هذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية[1].

- وقد اعتمد المرزوقي في تحليله النحوي على قرينة العلامة الإعرابية لتعيين الوظيفة النحوية للمفردة والتراكيب المحللة . ومن الأمثلة التي يمكن أن تذكر في هذا المقام:

❖ إعراب كلمة (نَائِيَةٍ) في قول أبي النشناش:

وَنَائِيَةِ الْأَرْجاء طَامِسَةِ الصُّوَى خَدَتْ بِأَبي النَّشْنَاشِ فيها رَكائِبُهْ

(شرح المرزوقي ٣١٨/١)

يقول المرزوقي : "انجرت، ، نَائية) بإضمار رُبَّ"[2]. فمن الملاحظ أن العلامة الإعرابية أدت دوراً مهما عند حذف حرف الجر (رُبّ)، فكانت العلامة الإعرابية قرينة على الوظيفية النحوية وهي (الجر).

❖ وتكون العلامة الإعرابية دليلاً على القول بإعرابين مختلفين للكلمة المحللة مثل إعراب المرزوقي كلمة (الرُّمْح) في قول عمرو بم معد يكرب:

عَلامَ تَقولُ الرُّمْحُ يثْقِلُ سَاعِدي إِذَا أنَا لَمْ أطْعُنْ إذَا الخيلُ كَرَّتِ

(شرح المرزوقي ١٥٩/١)

يقول المرزوقي: "وقوله (تَقُولُ الرُّمْحُ) يُرْوى بفتح الحاء وضمّها، فإذا نَصَبْتَ فلأنك جَعَلّتَ (تَقُولُ) في معنى (تَظَنّ). وهم – عند الخطاب والكلام استفهام – يحملون القول على الظن.... وإذا رَفَعْتَ (الرُّمْح) فالقول متروك على بابه، والرُّمْحُ يرتفع بالابتداء، والكلام حكاية، وما بعد القول إذا كان كلاماً مفيداً يُحْكى"[3].

---

(١):تمام حسان : اللغة العربية،معناها ومبناها، ص٢٠٧

(٢):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ٣١٨/١

(٣):المصدر السابق، ١٦٠/١، ١٥٩

فعنـد توجيـه المحلـل روايـة النصـب بـين أنـه جُعِـل (تُقُـولُ) بمعنـى الظـن، فيكـون (الـرُّمْح) مفعـولاً بـه منصـوباً للفعـل (تَقُـول) . أمّـا توجيـه روايـة الرفـع فيكـون (الرُّمْح) مبتدأ مرفوعاً على الحكاية .

❖ ويكثـر اعتمـاد المرزوقـي علـى قرينـة العلامـة الإعرابيـة في تجـويزه أكثـر من وجه إعرابي للمفرد المحللة، ومن ذلك:

فَـــوَارِسُ لاَ يَمَلُّـــونَ المَنَايَـــا إذَا دَارَتْ رَحَـــى الحـــرب الزَّبُـــون

(شرح المرزوقي ١/ ٤٠)

"ويجـوز الرفـع في (فَـوَارِس) علـى أن يكـون خـبر ابتـداء مُضْـمر، كأنـه قـال : هم فَوَارِسُ. ويجوز النصب فيه على أن يكون بدلاً من فوارس الأولى"[(١)].

فالحركـة الإعرابيـة لهـا أثـر في تجـويز وجهـين للمفـردة المحللـة (فَـوَارس)، فـالرفع علـى اعتبـار أن (فَـوَارس) خـبر لمبتـدأ محـذوف تقـديره (هُـمْ) . أمـا النصـب فعلـى اعتبـار أنهـا بـدل مـن (فَـوَارِس) في البيـت الـذي يسـبقه وهـو قولـه (فَـدَتْ نَفْسِـي فَوَارسَ).

وإنّ حَـال النـاظر إلى التحليـل السـابق يتجلـى لـه أن للعلامـة الإعرابيـة دوراً في انفتـاح المعـاني للتركيـب نفسـه. فعنـد رفـع (فَـوَارِس) علـى تقـدير (هـم) يعطـي المعنـى قـوة وجزالـة ولاسـيما أن المقـام مقـامُ فَخْـر، فالشـاعر يفخـر بشـجاعة قبيلتـه وقـوتهم في الحـرب . أمـا حالـة (النصـب) علـى اعتبـار البدليـة فإنهـا لا تـؤدي إلا معنـى التوكيد والبيان لصفة هؤلاء الفوارس التي جاءت في البيت الذي يسبقه.

٢. قرينة الرتبة:

الرتبـة قرينـة لفظيـة، وهـي جـزء مـن النظـام النحـوي، يحـدد موقـع الكلمـة مـن بنـاء الجملـة ويفـرض لكلمـتين بينهمـا ارتبـاط أن تـأتي إحـداهما أولاً والأخـرى ثانياً ويمتنع العكس إذا كانت محفوظة.

أمـا إذا كانـت الرتبـة غـير محفوظـة فيجـوز أن تتقـدم إحـدى الكلمـتين في تعبير وتتأخر وغير اتصاف أحد التعبيرين بالخطأ النحوي .

---

(١):المصدر السابق، ١/ ٤٠

وهنـاك تجـاذب بـين الرتبـة والإعـراب، فالرتبـة في اللغـات غـير الإعرابيـة تحـدد الوظيفـة التركيبيـة لأجـزاء الجملـة، أمـا في اللغـات الإعرابيـة فتظهـر مرونـة الرتبـة وإتاحتهـا حريـة الحركـة لتلـك الأجـزاء بسـبب تكفـل الإعـراب بتحديـد الوظيفـة لها، فإذا خفي الإعراب انتفى ذلك ووجب الالتزام بالرتبة .

والفـرق بـين الرتبـة المحفوظـة وغـير المحفوظـة أن الترتيـب السـياقي للكلمـات في حالـة الرتبـة المحفوظـة يراعـى في نظـام اللغـة وفي الاسـتعمال، ولا يقـع خلافـة إلاّ موصـوفاً بالخطـأ النحـوي، أمـا في حالـة الرتبـة غـير المحفوظـة فترتيـب الكلمـات في السـياق أصـل افتراضـي اتخـذه النظـام النحـوي، وقـد يحـتم الاسـتعمال حسـب المقام والغرض خلافة بتقديم المتأخر.

وهكـذا يتضـح أن حفـظ الرتبـة يعـني ثبـوت موقـع الكلمـة بالنسـبة إلى غيرهـا تقـدماً أو تـأخراً في التركيـب، واخـتلاف هـذا الموقـع إمّـا أن يـؤدي إلى اخـتلال التركيـب، أو يـؤدي إلى تغـير البـاب للعنصـر التركـيبي وإخراجـه مـن حكمـه وإعرابـه إلى حكـم وإعـراب آخـر. ومـن أمثلـة هـذه الرتبـة تقـدم الموصـول علـى الصلة،والفعل علـى الفاعـل أو نائبـه، والمضـاف علـى المضـاف إليـه، وفعـل الشـرط علـى جوابـه، والتمييـز علـى عاملـه، وكـذلك صـدارة الأدوات في أسـاليب الشـرط والاسـتفهام والعـرض، والتخصـيص، والتوكيـد، وتقـديم حـروف الجـر علـى أسمائها ...

وأمـا كـون الرتبـة غـير محفوظـة فهـذا يعـني إمكانيـة تغـير موقعهـا في التركيب،وهـذاالتغيير في موقـع الكلمـة لا يتبعـه تغـير في إعرابهـا، إذ تبقـى الكلمـة محافظـة علـى حكمهـا النحـوي، فتكـون هـذه الرتبـة في نظـام اللغـة لا في اسـتعمالها، لأنهـا في الاسـتعمال معرضـة للقواعـد النحويـة مـن حيـث عـود الضـمير، ثـم للاختيـارات الأسـلوبية مـن التقـديم والتـأخير. ومـن أمثلـة هـذه الرتبـة، رتبـة المبتـدأ مـع الخـبر، ورتبـة الفاعـل مـن المفعـول، ورتبـة المفعـول مـن الفعـل ورتبـة الظـرف مـن الفعـل وهكـذا . ومـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ﴾[الحجـرات:٧] ففـي تقـديم خـبر إِنّ علـى اسمهـا، قصـد إلى تـوبيخ المـؤمنين، فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه .

ومعلوم أن قرينة الرتبة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب، بل هي القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوي[1].

- وقد كانت قرينة الرتبة أساساً عند المرزوقي في كثير من تحليلاته سواء صَرّح بذلك أم لم يُصَرّح . فقد صرح بها عند تحليله تركيب يعتمد على التقديم والتأخير، فيقول في بيت حسان بن نشبة:

أَمَـرّ علـى أَفْـواهِ مَـنْ ذَاقَ طَعْمَهـا مَطَاعِمُنَـا يَمْجُجْـنَ صَـاباً وَعَلْقَمـاَ

(شرح المرزوقي ١/ ٣٣٧)

"وجاز في " طَعْمَهَا " الإضمار قبل الذكر، لأن الكلام يحتمل نية التقديم والتأخير، لما كان رتبة الفاعل وهو (مَطَاعِمُنَا) التقديم، ورتبة المفعول وما يجري مجراه التأخير، وهو (عَلى أفواهِ من ذَاقَ طَعْمَهَا)"[2]. فـ (عَلى أفواهِ من ذَاقَ طَعْمَهَا) رتبته التأخر عن فاعله، غير أن رتبته غير محفوظة، لذا قُدِّم على الفاعل (مَطَاعِمُنا)، ودلت عليه العلامة الإعرابية.

ولعل هذا المثال يبين تضافر قرينتي العلامة الإعرابية والرتبة، فهناك ارتباط وثيق بينهما، فقد جاز التقديم والتأخير في العناصر اللغوية لأن الحركات الإعرابية تدل على الوظيفة النحوية . وقد بين بعض العلماء أن الاعتماد على العلامة الإعرابية قد يسمح بتجاوز الرتبة، يقول الزجاجي : " جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني "[3]

- ❖ وقد وَظَّفَ المرزوقي قرينة الرتبة في إعراب المستثنى مقدماً أو مؤخراً في قول بعض شعراء بلعنبر:

كَأنّ رَبَّكَ لم يَخْلُقْ لِخَشْيته سِوَاهُمُ مِنْ جَمِيعِ النَاسِ إنْسَاناً

(شرح المرزوقي ١/ ٣٠)

---

(١): جمعت المادة من : تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٧ومابعدها، وأحمد خضير علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص٢٣٥ ومابعدها (رسالة علمية)

(٢): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٣٣٧/١

(٣): أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩، ٧٠

يقول المرزوقي : " وقوله " سِوَاهم مِنْ جَميعِ النّاسِ " هو استثناء مُقَدّم، ولو وقع موقعه لكان الكلام(لَمْ يَخْلُقْ لخشيتِه إنسْانا سِوَاهم، فكان يجوز في سِوَاهم البدل والاستثناء والصفة، فلما قُدِّمَ بطل أن يكون بدلاً وصفة لأنها لا يتقدمان على الموصوف والمبدل منه، فبقي أن يكون استثناء "[1]

ولإخفاء أن المرزوقي استعمل قرينة الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة في التحليل السابق . فقد بين أن المستثنى (سِوَاهم) تقدم على المستثنى منه (إنساناً)، وهذا من الرتب غير المحفوظة التي يجوز للمتكلم أن يستعملها في كلامه، فله الحرية في تقديم المستثنى أو تأخيره، فيقول : " لمَ يَخْلُقْ لِخَشْيَتِه سِوَاهُمُ إنْساناً) أو : لم يَخْلُقْ لِخَشْيَتِه إنْساناً سِوَاهُمُ) . كما يُظْهِر التحليل أن من الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصوف على الصفة، والمبدل منه على البدل.

وقد بين المحلل أن (سِوَاهُم) عند تقديمه يجب أن يكون استثناء فقط، ولا يجوز إعرابه بدلاً أو صفة ؛ لِأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، كما أن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

وقضية تقديم المستثنى على المستثنى منه من المسائل التي أشار إليها النحاة[2] فإنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو (قَام إلاّ زَيْدَاً القومُ)، وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، فتقول : " ما قام إلاّ زيداً القومُ "،ومنه قول الكميت :

فَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وما لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[3]

والأصل: ومَالِيَ شِيْعَةٌ إلاَّ آلُ أَحْمَدَ، ومَالِيَ مَذْهَبٌ إلاّ مَذْهَبُ الحق، فلما قُدِّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه.

---

(١): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٣١/١

(٢): ينظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٥٤٦/١، ٥٤٧، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٥٦٤/٢، ٥٦٣

(٣): الشاهد في: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٥٤٧/١، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التصريح، ٥٦٣/٢

٣. قرينة الصيغة:

وهي إحدى القرائن اللفظية التي اعتمد عليها النحاة في التحليل النحوي، وقد ذكر تمام حسان أن الصيغة تكون قرينة لفظية على الباب النحوي فقال : " الصيغ فروع على مباني التقسيم فللأسماء صيغها وللصفات والأفعال صيغها كذلك والمعروف أن الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء،وأن الفعل نواة الجملة الفعلية، والوصف أو الصفة نواة الجملة الوصفية التي تكون بوصف معتمد على نفي او استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو نحوه مما يسبق الأفعال فإذا وليته الصفات دخلت في علاقات سياقيه شبيهة بما يكون للأفعال من هذه العلاقات، والمصادر من بين الأسماء تكون مفعولاً مطلقاً ومفعولاً لأجله وتنقل إلى معنى الفعل أيضاً، والمطلوب في الخبر والحال والنعت المفرد أن تكون صفات ويكون الخبر والحال والنعت هي العناصر التي اعتمدت عليها الصفات والمطلوب في التمييز أن يكون اسماً نكرة جامداً وفي بدل ضمير الإشارة أن يكون اسماً، وفيما بعد حرف الجر وفي المضاف والمضاف إليه أن يكون اسماً كذلك وفي المفعول فيه أن يكون ظرفاً أو منقولاً إلى الظرف من بين المبهمات "(١).

وهكذا تكون الصيغة الصرفية قرينة لا يمكن أن تُغْفَل عند الإعراب، فيستطيع المحلل بواسطتها أن يحدد نوع الوظيفة النحوية للكلمة . وقد بين أحد الباحثين(٢) أنه يمكن النظر إلى أثر الصيغة الصرفية في التحليل النحوي من جانبين : يبحث أحدهما في أثر البنية الصرفية للمفردة نفسها، ويبحث الثاني أثرها فيما يجاورها من مفردات قبلها أو بعدها .

وقد يُمَثَّل على الجانب الأول بالمنادى، فإن كان مفرداً معرفة علماً أو نكرة مقصودة بُنِي على ما كان يرفع به ' فنقول : يا زيْدُ، يا رجلُ، وإن كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فحكمه وجوب النصب فنقول : يا رجلاً، يا غلَامَ زَيْدٍ، يا ضارباً عمراً .

---

(١):تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢١٠

(٢):ينظر : خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه،ص ٦٧

أمـا الجانـب الثـاني فهـو علـى نـوعين : الأول : أثـر البنيـة الصـرفية في بنيـة لاحقـة، ويمثـل عليـه بصـيغتي اسـم الفاعـل واسـم المفعـول، فهمـا مـن الأبنيـة الصـرفية المـؤثرة في الأبنيـة اللاحقـة في التحليـل الإعرابـي، فهمـا يعمـلان عمـل الفعـل فيرفعـان الفاعـل أو نائبـه وينصـبان مفعـولاً . أمـا النـوع الثـاني فهـو أثـر البنيـة الصـرفية في بنيـة سـابقة، وأوضـح مـا يكـون ذلـك في إعـراب أسمـاء الشـرط والاستفهام، إذا يعتمد على نوع البنية المرتبطة بها سابقة كانت أو لاحقة .

- وقد كان اعتماد المرزوقي على قرينة الصيغة في مصادر البحث كثيراً، وإنّ ما وُجِدَ من تحليلات إعرابية يدل على أنه يستعمل الصيغة كقرينة تدل على الوظيفة النحوية، ومن ذلك : إعراب الصيغة (حَلَقاً) في قول عمرو بن معد يكرب.

قَوْمُ إذا لَبِسُوا الحَديـدَ تَنَمَّرُوا حَلَقاً وَقِدَّاً

(شرح المرزوقي ١٧٦/١)

يقول المرزوقي : " انتصب (حَلَقاً) على أنه بدل من الحديد، ويريد به الدُّرُوع التي نُسِجَتْ حَلْقَتَين. والقِدُّ، أراد به اليَلَب، وهو شبه دِرْعٍ كان يُتَّخذ من القِدِّ. ويروى : (خُلَقاً وقِدّاً) ويكون انتصاب خُلُقاً على التمييز، أي تشبهوا بالنَّمِر في أخلاقِهم وخِلَقهِم "(١)

فاختلاف صيغة الكلمة بين روايتها (حَلَقاً) بالحاء المفتوحة، وبين روايتها (خُلُقاً) بالخاء المضمومة أَدّى إلى اختلاف وظيفتها النحوية بين البدل والتمييز، فالتمييز على تقدير (من) البيانية، وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة، أما البدل فهو من التوابع المقصود بالحكم، المنسوب إلىمتبوعه، دون واسطة بينهما، مثل: "حَكَمَ الخليفةُ عُمَرُ بالعدل". "عمر"بدل من الخليفة مرفوع مثله، ويجب أن يتبع البدل المبدل منه في كل حالات الإعراب رفعاً ونصباً وجراً(٢)

- ❖ وقد تكون الصيغة الواحدة صالحة للتعبير عن عدة وظائف نحوية، مثل إعراب الفعل " كان " ناقصاً أو تاماً في قول يزيد بن الحكم:

---

(١):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ١٧٦/١

(٢):ينظر: عزيزة فوال بابتي : المعجم المفصل في النحو العربي، ٣٠٠/١، ٣٠١

دَفَعْنَاكُمُ بالْقوْلِ حَتّى بَطِرْتمُ وبالرَّاحِ حتى كَانَ دَفْع الأصَابِعِ

(شرح المرزوقي ١/ ٢٣١)

يقول المرزوقي : " وقوله : حَتّى كان دَفْع الأصابع " انتصب دَفْع على أنه خبر كان، واسمه مُضْمَر كأنه قال : حَتّى كَانَ الدّفْعُ دَفْعَ الأصابع . ولك أن ترفعه على أن يكون اسمه، وتضمر الخبر، كأنه قال : حتى كان دَفْعُ الأصابعِ دَفْعُنَا ، أو على أن يكون كان بمعنى حَدَثَ، فتكتفي بالفاعل، وهي التي تُسَمّى كان التامة "[(١)]

وهذا التنازع بين " كان " التامة والناقصة يؤدي إلى القيام بوظيفتين نحويتين . فـ"كان" الناقصة لا تكتفي بمرفوعها ، فالإسناد إليها أمر غير تام، لذلك تحتاج إلى اسم وخبر، فيكون اسمها مرفوعاً وخبرها منصوباً. أما" كان" التامة فتكتفي بفاعلها ، وعليها المثال المشهور، قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذا كَان الشّتَاءُ فَأدْفِئوني فإن الشيخَ يَهْدِمُه الشّتاءُ[٢]

ويسمي أحد الباحثين تنازع اللفظة بين أكثر من باب من أبواب الاستعمال اللغوي بالصراع بين التراكيب النحوية ، وكأن الصراع " ناجم عن إجازة النمطين دون تفضيل أحدهما عن الآخر، لأنهما على ما يبدو سارا جنباً إلى جنب في التداول اللغوي المروي عن العرب"[(٣)]

- ويظهر في تحليلات المرزوقي الإعرابية بيانه لأثر الصيغة في الكلمات المجاورة لها في التركيب، حيث تكون الصيغة الصرفية - أحياناً - قرينة دالة على غيرها من الصيغ اللاحقة لها

❖ وَظف المرزوقي مسألة التعدي لتكون صيغة الفعل قرينة على التحليل الإعرابي، ومثال ذلك تحليله للفعل (أَفَات) في قول ابن عنمةالضبي:

أَفَاتَتْهُ بَنُو زَيْدِ بن عَمْرٍو ولا يُوْفَى بِبِسْطامٍ قَبِيلُ

(شرح المرزوقي٣/١٠٢٦)

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/ ٢٣١

(٢):الشاهد في: النحاس : شرح أبيات سيبويه، ص ٣٩

(٣):عبدالله محمد الكناعنة: الصراع بين التراكيب النحوية ، ص٣٣

يقول: " قوله (أَفَاتَتْه) فات يَتَعَدّى إلى مفعول. تقول: فَاتَنِي الشّيَء، فإذا أَدْخَلْتَ عليه حرف التعَديَة تَعَدّى إلى مفعولين. فإذا كان كذلك فَأحَدُ المفعولين محذوف، كَأنه قال: أَفَاتَتْ النّاسَ بَنو زِيدِ بن عمرٍو بِسْطَاماً، أي الانتفاع بِبسْطَام"[1].

❖ ويؤدي اختلاف صيغة الفعل ما بين كونه فعلاً معلوماً، أو كونه فعلاً مجهولاً إلى تغيير الوظيفة النحوية للصيغة اللاحقة، وقد كان هذا الأثر حاضراً في إجراءات التحليل النحوي عند المرزوقي، ومن ذلك قوله في عامر بن شفيق:

فَإنَّكِ لو رَأَيْتِ ولَنْ تَرِيه ... أَكُفَّ الْقَوْمِ تُخْرَقُ بَالقِنِينَا

(شرح المرزوقي٢/٥٧٤)

يقول المرزوقي:" ومَنْ رَوَى " تُخْرَقَ" فالمعنى تُنْظَم. وإن جَعَلْتَ الفعل للفاعل فرويت "تَخْرُقُ" جاز أيضاً على أن يكون المفعول محذوفاً، والمراد كأنّها تَنْظِمُ مَطعونين في شَدَّةٍ وَحَمْلَةٍ"[2].

وعلى هذا يذكر أَنّ رفع الكلمة اللاحقة للفعل، أو نصبها عائد إلى مبني الصيغة كونها للمعلوم أو للمجهول. فإذا رُوي الفعل بالبناء للمعلوم "تَخْرُق" يكون التركيب: تَخْرُقُ الرِّمَاحُ أَكُفَّ القوم، فيرفع الفعل فاعلاً وينصب مفعولاً به، وإذا رُوِي الفعل بالبناء للمجهول " تُخْرَقُ" يكون التركيب: تُخْرَقُ اَلْأَكُفُّ، فيرفع الفعل نائب فاعل. وهذا يبين أن " تعدد الإعراب ما هو إلاَّ تعدد الوظائف النحوية التي يمكن للبنية الصرفية أن تقوم بها، وهذا أمر يؤدي إلى مجموعة مختلفة من البُنى التركيبية الكامنة للجملة الواحدة"[3].

٤. قرينة المطابقة:

تعد قرينة المطابقة من القرائن اللفظية التي اعتمد عليها النحاة في التحليل النحوي، و" المطابقة النحوية وسيلة ربط لغوية تقع بين فئة الكلمات المتصرفة (أفعال، صفات، أسماء) عندما تدخل في علاقات نحوية مع بعضها بعضاً، وهي

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ١٠٢٦/١

(٢): المصدر السابق، ٥٧٤/٢

(٣): لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها،ص١٨١

تعد قرينة شكلية يساهم بها النظام الصرفي للغة ما في بناء القوالب النحوية الخاصة بتلك اللغة نفسها، وقطعا يؤدي وجودها إلى تحسين الكلام في السمع، بما يكسوه حلاوة ويكسبه استواءً، ويؤدي إلى حراسة المعنى في الذهن، بما يبعده عن اللبس، ويقربه من مقتضى الحال التي يورد فيها "[١].

وقد كان علماء السلف على وعي بأهمية هذه القرينة، غير أنهم لم يفردوها بدراسات مستقلة، وإنما ظهرت متناثرة في أبواب النحو عند الحديث عن الأحكام الإعرابية وما يتصل بها، فسيبويه - مثلاً - يجعل المطابقة في التعريف والتنكير شرطاً في باب النعت حيث بَيّن أن المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلاّ بنكرة [٢].

أما المحدثون فقد أفردوا قرينة المطابقة بدراسات مستقلة، فقد بين تمام حسان أَنّ مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر من حيث العدد والجنس والتعريف والتنكير، ولا تكون مطابقة في الأدوات ولا في الظروف[٣]

وقد حَدّها أحد الباحثين المحدثين بأنها: " اتفاق بين كلمتين في الجملة في واحد أو أكثر من العناصر الخمسة: المعاني التصريفية الأربعة؛ (التعيين والعدد والنوع والشخص) والعلامة الإعرابية"[٤].

ويكون مجال المطابقة في إسناد الفعل إلى الفاعل أو نائب الفاعل وفي المبتدأ والخبر وفي التوابع وفي الحال وصاحبه أو غير ذلك مما تكون فيه المطابقة. ولا شك أن المطابقة توثق الصلة بين العلاقات التركيبية للجمل، فتكون قرينة على ما بين المتطابقين من ارتباط في المعنى، وتكون أيضاً قرينة لفظية على الباب النحوي الذي تقع فيه. وتكون المطابقة فيما يأتي:

- العلامة الإعرابية.
- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).

(١): عبدالحميد الأقطش: الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، ص٣٨٠(بحث منشور)

(٢): ينظر سيبويه : الكتاب، ٤٢٢/١، ٥٩/٢، ٢٢٩

(٣):ينظر: تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها ،ص ٢١١

(٤): أحمد خضير عباس علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص١٨٢

- العدد (الإفراد والتثنية والجمع).
- النوع (التذكير والتأنيث).
- التعيين (التعريف والتنكير).

وإذا فُقدت المطابقة تصبح التراكيب منعزلة بعضها عن بعض، عارية من المعاني، انظر مثلاً فيما يأتي:

- تركيب صحيح المطابقة: الرجلان الفاضلان يقومان.
- مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان.
- مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان.
- مع إزالة المطابقة في العدد: الرجلان الفاضل يقومون.
- مع إزالة المطابقة في النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان.
- مع إزالة المطابقة في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان.
- مع إزالة المطابقة في جميع ذلك: الرجلان فاضلاتٍ أَقومُ.

ويُلاحَظ أن إزالة المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعددة فيما وَرَدَ من أمثلة تذهب بعلائق الكلمات وتزيل المعنى المقصود، كما يُلاَحظ أن وجود هذه المطابقة يعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين، ومن هنا تُدْرَك أهمية فهم طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية على المعنى المراد[١].

"وقد أولى المحدثون كذلك العدول عن المطابقة جُلّ اهتمامهم وَأُفردَ بدراسات مستفيضة وقد انتهوا إلى أن النحاة المتقدمين حَلّلوا التراكيب اللغوية بناء على تأويلات هدفها إرجاع النصوص المخالفة للمطابقة إلى أصولها"[٢].

- وعند النظر إلى تحليلات المرزوقي النحوية فإنه يمكن القول إنه طَبّق قرينة المطابقة في أثناء شرحه للأبيات، وكان يشير إلى التراكيب التي فُقِدَت وخُوْلفت فيها المطابقة.

---

(١):ينظر تمام حسان : اللغة العربية، معناها،ص ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، وأحمد خضير عباس علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط،ص١٨٣

(٢):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري وشروحه، ص٨٢

❖ فمن المعروف عند النحاة أنه يجب المطابقة بين الضمير ومرجعه، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده المرزوقي في تحليله لبيت أبي كبير الهذلي:

مِمَّــنْ حَمَلْــنَ بــه وَهُــنَّ عَـوَاقِــدٌ حُبُـكَ النِّطَـاقِ فَشَـبَّ غَيْـرَ مُهَبَّـلِ

(شرح المرزوقي١/٨٥)

يقـول المرزوقـي: "ويُـرْوَى : "مِمَّـا حَمَلْـنَ بـه" أي هـو مـن الحمْـلِ الـذي حَمَلْـنَ بـه. والضـمير في حَمَلْـنَ للنسـاء ولَـم يجْـرِ لَهُـنَّ ذِكْـرٌ، ولكـن لَمّـا كـان المـراد مفهومـاً جاز إضمارها"[1].

فقـد بـين المحلـل أن الضـمير (نـون النسـوة) يعـود علـى مـا يطابقـه وهُـو (النساء)، وقد أُضْمِر المرجع لأن المراد مفهوم.

ومما يـذكر هنـا أنـه" قـد لا يُصَـرّح بلفـظ المرجـع في بعـض الأحيـان؛ لوجـود مـا يـدل عليـه حِسـاً، كمـا قـال تعـإلى: ﴿**يَاأَبَـتِ اسْـتَأْجِرْهُ**﴾ [القصـص:٢٦]. والمقصـود موسـى عليـه السـلام، وإن لم يصـرح بلفظـه، لكونـه حاضـراً، أو وُجَـد مـا يـدل عليـه علمـاً، كمـا في قولـه تعـإلى: ﴿**إِنَّـا أَنْزَلْنَـاهُ فِـي لَيْلَـةِ الْقَـدْرِ**﴾ [القدر:١]، أي القـرآن الكريم"[2].

❖ وكان المرزوقي يشير إلى عدم المطابقة بين الضمير والعائد عليه في تركيب من التراكيب، ومن ذلك ما جاء في بيت جعفر بن علبة الحارثي:

فَقُلْنـا لهـمْ تِلكـمْ إِذاً بَعْـدَ كَـرَّةٍ تُغَـادِرُ صَـرْعى نَوءُهـا مُتَخَـاذِلٌ

(شرح المرزوقي١/٤٧)

يقـول المرزوقي:"وقولـه " نَوءُهـا " الضـمير يعـود إلى صَـرْعَى، والجمـع مَآلـه إلى التأنيث، ولو قال نَوْءُهمْ لكان أحسن"[3].

فالضـمير في "نَوْءهـا" مفـرد مؤنـث، ومرجعـه (صَـرْعَى) جمـع تكسـير لمذكر، وهـذا جائز، والأحسـن أن يعـود الضـمير علـى (صَـرْعَى) بصـيغة الجمـع فيقال (نَوْءُهم)، حتى تكون هناك مطابقة بين الضمير ومرجعه.

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ١/٨٥

(٢):مهين حاجي زاده: المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم، ص٨٣ (بحث منشور)

(٣): المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/٤٧

❖ وإذا جاء ما ظاهره عدم المطابقة فإن المرزوقي يؤول ذلك، ومنه ما ورد في بيت رُوَيشد بن كثير الطائي:

يَاأَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هذه الصَّوْتُ

(شرح المرزوقي١/١٦٦)

يقول المرزوقي:"وإنما قال ما هذه الصوت، والصوت مُذَكّر، لأنه قَصَدَ به إلى الصَّيْحَة والجَلَبَة""[1].

من المقرر في العربية أن المطابقة واجبة بين اسم الإشارة والمشار إليه، ولَمَّا كان المشار إليه مفرداً مذكراً وجب أن يأتي اسم الإشارة كذلك، غير أن الشاعر خالف هذه القاعدة فجعل المشار إليه (الصوت) مفرداً مذكراً، وجاء باسم إشارة مفرداً مؤنثاً (هذه). وقد تأول المرزوقي ذلك بحمله على المعنى، فحمل (الصوت) على معنى (الصّيحة والجلبة) وهذا لفظ مفرد مؤنث، ولذلك جاز أن يكون اسم الإشارة مفرداً مؤنثاً، وبهذا تتم المطابقة.

٥. قرينة الرّبط:

إنّ للغة نظاماً معيناً في بناء كلماتها وجملها، فهي مجموعة من العلاقات المترابطة التي تؤدي إلى التعبير عن المعنى المراد. وقد أدرك النحاة أهمية وجود الربط الذي يعمل على التماسك بين أجزاء التراكيب، واعتمدوا عليه كقرينة لفظية في التحليل النحوي.

وكان مفهوم الربط معروفاً عند علماء السلف، فقد أطلق عليه سيبويه مصطلح (التعليق) عندما علّل جواب الطلب، قال:" لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء"[2]. وصَرّح ابن السراج بمصطلح (الربط) عندما أشار إلى أن من مواضع الحرف الربط بين الكلمات المفردة أو بين الأنماط التركيبية من الجمل، فقال:" واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إمّا أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل، أو الفعل مثل سوف، أو ليربط اسماً

---

(١):المصدر السابق، ١/ ١٦٧

(٢):سيبويه: الكتاب، ٣/ ٩٤

باسـم: جـاءني زيـد وعمـرو، أو فعـلاً بفعـل أو فعـلاً باسـم أو علـى كـلام تـام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً"[1].

أمـا ابـن هشـام فقـد خصـص دراسـة الـرابط في مبحـثين. المبحـث الأول: روابـط الجملـة بمـا هـي خـبر عنـه، والمبحـث الثـاني: الأشـياء الـتي تحتـاج إلى رابـط، وذكـر المواضع التي تحتاج الجملة فيها إلى الربط[2].

وقـد اهـتم المحـدثون بـالربط، فهـو يعـني عنـد تمـام حسـان "قرينـة لفظيـة علـى اتصـال المترابطـين بـالآخر"[3]. وفَـرّق بعـض المحـدثين بـين الوسـائل المعنويـة للـربط الـتي تتمثـل بالعلاقـات السـياقية أو المعـاني النحويـة، وبـين الوسـائل اللفظيـة الـتي تتمثـل بـالأدوات والضـمائر وغيرهـا، فمـا كانـت وسـيلته معنويـة سمـاه "ارتباطـاً" ومـا كانـت وسـيلته لفظيـه سمـاه (رَبْطـاً)، ومعظـم النحـاة لم يسـتعمل تسـمية الرابط إلاّ للوسائل اللفظية، فالربط إذن قرينة لفظية[4].

"والـروابط خمسـة أنـواع هـي: الضـمير العائـد، والحـرف وإعـادة اللفـظ، وإعـادة المعنـى والعهـد، وجُعِـل تحـت هـذه الأنـواع أقسـاماً، فالضـمير العائـد يشـمل ضـمير الشـخص والإشـارة والسّـبَبي والواقـع في حَيّـز العطـف، والحـرف يشـمل وقـوع الفـاء في جـواب الشـرط والـلام في جـواب القسـم، ولـولا، والألـف والـلام الواقعـة محل الضمير"[5].

وبحسـب الاسـتقراء مـن الأمثلـة، فقرينـة الـربط ملحوظـة في تحلـيلات المرزوقـي، وأكثر ما جاء عنده الـربط بـرد الضـمائر إلى مـا تعـود إليـه لأجل تجلية المعنـى وإظهـاره، ومن ذلك:

---

(١):ابن السراج: الأصول في النحو، ٤٢/١

(٢):ينظر: ابن هشام : المغني، ص٦٤٧ - ٦٥٣

(٣):تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢١٣

(٤):ينظر: أحمد خضير عباس : أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص٢٢٠، ٢٢١

(٥):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص٩٧، وينظر: تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢١٥، ٢١٤

❖ تحليله لبيت موسى بن جابر:

أَلَمْ تَرَيا أَنّي حَمَيْتُ حَقِيْقَتِي ... وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والمَوْتُ دُونَهَا

(شرح المرزوقي١/٣٧١)

يقول المرزوقي:" والضمير من قوله "دُونَهَا" يرجع إلى مَا دَلَّ عليه حَمَيْتُ من الحِماية والحِفْظِ. ويجوز أن يكون قوله "والمَوْتُ دُونَهَا" أي قريبٌ من الحقيقة التي دفَعْتُ عنها أو من الحماية التي التزمْتُها، وَحَائِلٌ بيني وبينها، ويكون هذا بياناً لكيفية مباشَرَته لحدّ الموت ومشافَهَته إيّاه عَلى سَمْتِ القُرْب، والواو من قوله "والموتُ" واو الحال. وإذا جَعَلتَ المعنى الأول فيكون الكلام بياناً لتفضيل حماية الحقائق على مباشرة المنايا"[1].

وتحليله لبيت غَلاّق بن مَرْوان:

فَمَا تَدّعِي من خَيْرِ عَدْوَةِ دَاحِسٍ ... فَلَمْ تَنْجُ منها يَا ابْنَ وَبْرَةَ سالِمِا

(شرح المرزوقي١/٤٥٥)

يقول المرزوقي:" وقوله" فَلَم تَنْجُ منها" رَدّ الضمير على المضاف إليه وهو العَدْوة. يريد: لم يَرْجِعْ إِليك منْها جَدْوَى، ولا ارتفع الأمر فيه كفاً. ولما فاتت الغنيمة فيه لم تُحصُل لك السلامة أيضاً"[2].

❖ أما الربط بالحرف فمنه الربط بالفاء العاطفة، ومما جاء منه عند المرزوقي قوله في تحليل بيت البُرْجُ بن مُسْهِر:

فَإِنَّ الغَدْرَ قَدْ أَمْسَى وَأَضْحَى ... مُقِيماً بَيْنَ خَبْتَ إلى الْمَسَاتِ

(شرح المرزوقي١/٣٦١)

"وقوله "فَإِنّ الغَدْرَ" الفاء رَبَط الجملة التي بعدها بما تَقَدَّم وَرَتّبها عليه، كأنه قال: قاسَوْا مَا قاسَوْهُ في جِوَارِهم فإنهم غادرون"[3].

ومما يُذكر هنا أن حروف العطف تلعب دوراً في الربط بين المتعاطفين، فالجمل بطبيعتها إذا ترادفت وتكررت بعضها في إثر بعض، فلابد من رابط

(١):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ١/٣٧١

(٢):المصدر السابق:١/٤٥٥، ٤٥٦

(٣):المصدر السابق: ١/٣٦١

يربطها حتى تكون منسقة منتظمة. ويكون الربط بهذه الحروف وسيلة لإيجاد علاقة سياقية نحوية بين طرفين، باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة، وقد يكون الغرض من الربط أمن لبس بين هاتين الجملتين[1].

٦. قرينة التّضَام (التلازم):

إنّ التراكيب اللغوية مكونة من مفردات وعناصر تتصل بعضها ببعض وفق قواعد معينة؛ لأجل تحقيق المراد من اللغة." ومن بين ما يحكم مفردات التركيب ويكون به سبكها ورصفها ذا غاية فيجعل بعضها بسبب من بعض ما لاحظناه من ربط لفظي (في قرينة الربط)، وما يكون بينها من علاقات سياقية، ومن بين ذلك أيضاً ما يكون بينها من تَضَام"[2].

وقرينة التضام إحدى القرائن اللفظية التي اعتمدها النحاة في تحليلاتهم النحوية، وهي عند تَمّام حسان بمعنى التلازم بين أجزاء الكلام في التركيب النحوي، يقول:" المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر"[3].

ويكون التلازم بين الأسماء والحروف كحروف الجر مثلاً، وكذلك حروف العطف مع الاسم المعطوف، وأدوات الجزم مع الأفعال المجزومة، وأدوات النصب مع الفعل المضارع، وأدوات الاستثناء مع المستثنى، وكذلك طلب الفعل للفاعل سواء أظاهراً كان أم مقدراً[4].

"والتلازم إما أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور وإما أن يكون بالمبنى العدمي وهو الذي لا يتحقق بعلامة. والملاحظ أن الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر، فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد ويتم الذكر

---

(١):صفاء عبدالله حردان: الواو والفاء وثم في القرآن الكريم - دراسة نحوية دلالية إحصائية، ص٧٥ (رسالة علمية)

(٢):أحمد خضير علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص٢٤٣

(٣):تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ٢١٧

(٤):ينظر تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢١٧، ٢١٨، وسامي الماضي: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، ص١٩٧

عن طريق الافتقار أحياناً كما في تلازم الموصول وصلته وتطلب كلا وكلتا مضافاً إلى معرفة مثنى...."[1].

"وبذلك يترتب على قرينة الافتقار ألا يستغنى - مثلاً - حرف الجر عن المجرور ولا حرف العطف عن المعطوف ولا الموصول عن صلته ولا المضاف عن المضاف إليه"[2].

وتحسن الإشارة هنا إلى أن ما تقصده الدراسة بالتضام أو التلازم هو ما يكون وفق رؤية النحويين، وهذا يختلف عما جاءت به الدراسات اللسانية. فالتلازم عند النحاة هو "ما يوازي معنى الافتقار أو عدم الاستغناء، ، وقد عَبّر تمام حسان عن ذلك قائلاً:" وعكس الافتقار في مصطلح النحاة "الاستغناء" إذ إن اللفظ قد يستغنى بنفسه عن غيره، كاستغناء الفعل اللازم عن المفعول به"[3]. ومن ثم فإن التلازم بالافتقار هو المقصود قرينة في التحليل النحوي"[4].

أما في الدراسات اللسانية فيقصد به المصاحبة اللفظية، حيث ترد عبارات متلازمة في النص، وقد فسره جمعان عبدالكريم بقوله:" يقصد بالتضام: التضام المعجمي الذي يقوم على التلازم بين الكلمات في سياق ما، أي مجيء أزواج من الكلمات متصاحبة دائماً، فذكر أحدهما يستدعى ذكر الآخر لوجود علاقة ما بين اللفظين ومن ثم لا يجيئان إلاّ معاً، وبشكل عام إن أي عنصرين من الكلمات لها نفس النمط من التلازم أي لهما ميل للظهور في نفس السياق سيولدان قوة ترابط إذا وجدا في جمل متجاورة. إذن التجاور المتضام يؤدي إلى علاقة أشد تماسكاً في النص"[5].

- أما في مصادر البحث فقد وَظّف المرزوقي قرينة التلازم بالافتقار، فكان كل جزء من الجملة يذكر يعد قرينة على جزء آخر محذوف. وقد يُشَار في هذا المقام إلى بعض المواضع التي ظهرت في تحليلاته:

---

(١):تمام حسان : اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢١٧

(٢):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٠٤

(٣):تمام حسان : الخلاصة النحوية، ص٨٠

(٤):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه،ص١٠٤

(٥):جمعان عبدالكريم: إشكالات النص، دراسة لسانية نصية، ص٣٦٦

❖ يلجأ المحلل في باب الإسناد إلى تقدير الركن الإسنادي المحذوف في الجملة الفعلية والاسمية، فقد قدّر المبتدأ لإتمام بنية الجملة الاسمية، لأن المبتدأ ملازم للخبر، في قول بعض شعراء حمير:

كأنّما الأُسْدُ في عَرِينِهِمُ وَنَحْنُ كاللَّيْلِ جَاشَ في قَتَمِهْ

(شرح المرزوقي١/٣٣١)

يقول المرزوقي: "وَالْأُسْدُ خَبَرُ مبتدأ محذوفٍ، كأنه قال كأنما هم اَلْأُسْدُ في مُقتَتَلهم"[١].

❖ يُقَدّر المرزوقي الموصوف المحذوف الملازم لصفته، مثل تحليله بيت شَبِيب بن عمرو بن كريب الطائي:

وَلَوْ أَنّي لَبِثْتُ لهم قَلِيلاً لَجَرُّوني إلى شَيْخٍ بَطِينِ

(شرح المرزوقي٢/٦٣٠)

يقول المرزوقي:" قوله "قَلِيلاً "يجوز أن يكون ظَرْفاً، يريد زَمَاناً قليلاً، ويجوز أن يكون صَفَةَ لِمَصْدَرٍ محذوفٍ، يريد لَبْثاً قليلاً"[٢].

ذكر المرزوقي في التحليل السابق وجهين إعرابين لكلمة (قَلِيلاً)، واعتمد في الوجه الثاني على قرينة التلازم بين الصفة والموصوف، حيث أعرب كلمة (قليلاً) صفة لمصدر محذوف، والمصدر يُقَدّر بـ(لَبْثًا).

❖ يُقَدّر المرزوقي المضاف المحذوف وإقامة المضاف إليه مقامه، مثل قوله في بيت أَنَيْف بن حَكم النَّبْهَانِيّ:

دَعَوْا لِنِزَارٍ وانْتَمَيْنَا لِطَيّءٍ كَأُسْدِ الشّرَى إِقْدَامُهاَ وِنزَالُها

(شرح المرزوقي١/١٧١)

"وقوله "كَأُسْدِ الشّرَى" حَذَف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كأنه قال: وكَإِقدَام أُسْدِ الشّرَى إِقْدَامُها ونِزَالُها وجاز الحذف لأنه لا يلتبس وجه التشبيه بغيره."[٣]

---

(١): المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ٣٣٢/١

(٢):المصدر السابق، ٦٣٠/٢

(٣): المصدر السابق، ١٧١/١، ١٧٢

يلاحظ من التحليل السابق أن المحلل اعتمد قرينة التلازم بالافتقار حيث قَدّر المضاف المحذوف بـ(إِقْدَام)، وإقامة المضاف إليه (أُسْدِ الشّرَى) مقامه، للدلالة على تلازم المضاف والمضاف إليه في التركيب النحوي. وعلل سبب حذف المضاف أن وجه التشبيه لا يلتبس بغيره.

- **المبحث الثاني: الأدلة والقرائن المعنوية الواردة عند المرزوقي:**

تؤدي القرائن المعنوية دوراً مهماً في التحليل النحوي، وهي ظواهر غير لفظية لا تظهر على المستوى السطحي في التركيب، وإنما تفهم ضمناً من الكلام.

وقد أشار ابن جني إلى أهمية القرائن المعنوية عند الحديث عن مقاييس اللغة يقول:" مقاييس اللغة وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإن عَمّا وفَشَوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي"[1]. ومَثّل ابن جني عليها بباب الممنوع من الصرف" فجعل المنع عائداً إلى سبب لفظي واحد والمعنوي إلى ثمانية أسباب كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك، ومَن ذلك أيضاً رفع الفاعل ونصب المفعول إذ إنه يعود إلى اعتبار معنوي لا لفظي، ورأى ابن جني أنه لأجل هذا كانت العوامل اللفظية راجعة في حقيقتها إلى العوامل المعنوية، فإذا قلت: ضَرَب سَعِيدٌ جعفراً، فإن (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، إذ لا تحصل من قولك (ضَرَبَ) إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَل) فهذا هو الصوت. والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، ثم ينتهي إلى القول بأن المعنى أشيع وأسير حُكْمَاً من اللفظ، لأنّك في اللفظي متصور لحال المعنوي. ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي"[2].

وقد بين النحاة أهمية القرائن المعنوية في تحليل بعض التراكيب تحليلاً نحوياً، مثل قولهم: أَكَلَ الكمّثْرَى موسى، فتمييز الفاعل من المفعول يحتاج

---

(١):ابن جني: الخصائص، ١٠٩/١

(٢):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شرحه،ص١٢٥، وينظر: ابن جني: الخصائص،١١٠/١، ١١٢

إلى قرينــة معنويــة. فمــن الواضــح أن (مُوســى) هــو الــذي أكــل (الكمثــرى)، فموســى هــو الفاعــل، والكمثــرى هــي المفعــول؛ لأنــه لا يمكــن أن يتخيــل عقــل أن الكمثرى هي الفاعل وأنها هي التي أكلت موسى.

أمّـا في الدراسـات الحديثـة فقـد قَـدّم تمـام حسـان دراسـات مفصـلة عـن القـرائن المعنويــة وأهميتهــا في التحليــل النحــوي. والقــرائن المعنويــة هــي مجموعــة مــن العلاقـات السـياقية الـتي تـربط بـين أبـواب النحـو. ويتضـح دورهـا في تحديـد المعنـى النحــوي عنــد فهــم العلاقــة الرابطــة بــين المســند والمســند إليــه، وهــذه القــرائن لا تسـتطيع وحـدها أن تكشـف الـدور الـوظيفي للتركيـب، بـل لابـد أن تتضـافر مـع القــرائن اللفظيــة للقيــام في عمليــة التحليــل النحــوي علــى أســاس ســليم. وتشــمل القـرائن المعنويـة: الإسـناد والتخصـيص والنسـبة والتبعيـة. ويتفـرع مـن هـذه القـرائن قــرائن معنويــة أخــص، فالنســبة مــثلا قرينــة كــبرى تضــم ثلاثــين قرينــة معنويــة فرعيــة تمثــل مجمــوع معــاني حــروف الجــر، ومعهــا الإضــافة، ويتفــرع مــن قرينــة التخصــيص قــرائن التعديــة والغائيــة والمعيــة والظرفيــة والتحديــد والتوكيــد والملابسة والتفسير والإخراج والمخالفة(1)

ويمكن دراسة القرائن المعنوية عند المرزوقي في القرائن التالية:

-الإسناد -التخصيص -النسبة -التبعية

١. قرينة الإسناد:

الجملـة العربيـة – كمـا يـرى النحـاة – تتـألف مـن ركـنين أساسـيين همـا : المسـند، والمسـند إليـه، وهمـا المبتـدأ و الخـبر، و مـا أصـله مبتـدأ وخـبر، والفعـل و الفاعــل ونائبــة .و الإســناد هــو العلاقــة الرابطــة بينهمــا لتأديــة المعنــى الــوظيفي للجمـل، علمـا أن هـذه القرينـة لا تـؤدي هـذا الـدور الـوظيفي إلاّ إذا تضـافرت مـع قرينـة لفظيـة أخـرى، " فجملـة (زيـدٌ ضَـرَبَ عَمـرْاً) جملـة اسمية أُسـند الضـرب فيهـا إلى زيـد، وهـذا بـيِّن مـن خـلال العلامـة الإعرابيـة (الضـمة علامـة الرفـع)، ونصـب

---

(١):ينظر: تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها،ص١٩١، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٣، وخليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شرحه، ص١٢٧

(عمـرو) فضـلاً عـن علاقـة الإسـناد بينهمـا ، فتضـافرت القـرائن اللفظيـة (العلاقـة الإعرابية) و المعنوية المتمثلة بالإسناد "[1]

وقـد اهـتم النحـاة بقرينـة الإسـناد وفهـم دورهـا في التحليـل النحـوي، يقـول تمـام حسـان : " والملاحـظ أن النحـاة كـانوا يلمحـون قرينـة الإسـناد بـين طـرفي الجملـة الاسميـة و الفعليـة و الوصـفية كمـا كـانوا يلمحونـه أيضـاً بـين المعـاني النحويـة في داخـل الجملـة الواحـدة وهـذا هـو المعنـى الـذي نلاحظـه في إعـراب جملـة مثـل " يُـؤْتِي الحِكْمَـةَ مَـنْ يَشَـاء " حـين يعـرب " مَـنْ " مفعـولاً أولاً علـى رغـم تأخرهـا و " الحِكْمَـةُ " مفعـولاً ثانيـاً علـى رغـم تقـدمها ويكـون ذلـك بـإدراك مـا بينهمـا مـن علاقـة شـبيهة بفكـرة الإسـناد إذ نقـول إن " مَـنْ " هـي الآخـذ و " الحِكْمَـة " هـي المأخوذ "[2].

ويمكـن للمـتكلم أن يلمـح هـذه القرينـة لمحـاً عقليـاً " فالعربيـة لا تحـوي في مكونـات جملـها مـا يـدل علـى الإسـناد لفظـاً ، لـذا كـان الإسـناد عمليـة ذهنيـة خالصـة ، فـالمتكلم عنـدما ينجـز نصـاً لغويـاً فإنـه يـدرك ذهنيـاً أن ثمـة علاقـة بـين المفـردات المتراصـة ، فالجملـة البسـيطة (حَضَـر زَيْـدٌ) تعـبر عمـا يـدور في ذهـن منجزهـا مـن إسـناد الحضـور إلى زيـد وتكـون العمليـة الذهنيـة الرابطـة بـين الحضـور و زيـد هـو مـا يسـمى بالإسـناد ، و لـو كـان ذهـن المـتكلم خاليـاً مـن تصـور هـذه العلاقـة لكانـت هـذه الألفـاظ لا تحمـل إلاّ الدلالـة المعجميـة لكـل مفـردة علـى حده "[3]

- و قد اعتمد المرزوقي قرينة الإسناد في إعراب مكونات الجملة الاسمية و الفعلية ويمكن دراستها على النحو الآتي:

أ. قرينة الإسناد في الجملة الاسمية ، ومن ذلك:

- قوله في تحليل بيت بعض بني أَسَد :

كِـلاَ أخوَيْنـا إنْ يُـرَعْ يَـدْعُ قَوْمَـهُ ذَوِي جَامِـلٍ دَثْـرٍ وَجَمْـعٍ عَرَمْـرَمِ

(شرح المرزوقي ١/٢٥٤)

---

(١):سامي الماضي: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب، ص١٧٢

(٢):تمام حسان: اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص١٩٤

(٣):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٢٨ ، ١٢٩

"والجزاء مع جوابه خبر المبتدأ ، وهو كِلا"[1]

- وقولة في تحليل ابن السَّلمانيّ:

لَعَمْـرُكَ إِنِّـي يَـوْمَ سَـلْعٍ لَلائِـمٌ لِنَفْسِـي وَ لِكِـنَ مَـا يَـرُدُّ التَّلَـوُّمُ

(شرح المرزوقي ٧٥٩/٢)

"واللام من " لَعَمْرُكَ " لام الابتداء، وخبر المبتدأ محذوف"[2]

يظهر من التحليلين السابقين تطبيق المرزوقي لفكرة قرنية الإسناد في الجملة الاسمية التي يرتبط فيها المبتدأ و الخبر، فقد استطاع في التحليل الأول أن يربط المبتدأ بالخبر حيث عَيّن المبتدأ هو (كلا) وليتم الركن الإسنادي تأول الخبر، وبين أن جملة الجزاء مع جوابه هي خبر المبتدأ.

وبهذا البناء الشكلي بينهما تمثلت صورة الإسناد، وحصلت الفائدة، والوصول إلى المعنى المحصل بمجموعهما وهو "كلا صاحبينا إِنْ يُفْزَعْ يَسْتَغِثْ بقوم ذَوى عَدَدٍ وعُدَّةَ".

أما في التحليل الثاني فقد بين المرزوقي أَنْ أحد ركني الإسناد وهو الخبر محذوف، وذلك انطلاقاً من فكرة الإسناد التي تفرض وجود العنصرين لفظاً أو تقديراً، فيلجأ النحاة إلى تقدير الركن المحذوف ليتم التركيب الإسنادي.

وفي التركيب السابق (لَعَمْرُكَ إِنِّي يَوْمَ سَلْعٍ لَلاَئِمٌ) إشارة إلى موضع من مواضع حذف الخبر وجوباً[3] وهو كون المبتدأ نصاً في القسم، فالتقدير : (لَعَمْرُكَ قَسَمِي)، وقد وجب حذف الخبر – هنا – لأن المعنى مفهوم، ولأن جواب القسم قد سَدّ مَسَدّ الخبر.

ومما يذكر هنا أن النحاة أجازوا حذف أحد طرفي الإسناد أو كليهما معاً إن دَلّ دليل على الحذف وفُهِمَ المعنى، قال ابن جني : " وليس شيءٌ من ذلك (أي من الحذف) إلاّ عن دليل عليه، و إلاّ كان فيه ضَرْبٌ من تكليف علم الغيب في

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٢٥٤/١

(٢):المصدر السابق، ٢/ ٧٥٩

(٣):ابن هشام: أوضح المسالك، ١٩٩/١ -٢٠٥ و ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٣١/١ - ٢٣٦

معرفتــه "[1]. وعَلَـلّ ابــن يعــيش جــواز الحــذف بــأَنّ الألفــاظ جــيء بهــا للدلالــة علــى المعنــى، فَــإنْ فُهِــمَ المعنــى مــن دون ذكــر اللفــظ، جــاز حذفــه، ويكــون مــراداً حكماً وتقديراً[2].

ب. قرينة الإسناد في الجملة الفعلية: ومن ذلك:

- قولة في تحليل بيت قيس بن الخطيم الأوسي:

يَهُــونُ عَلَــيّ أَنْ تَــرُدَّ جِرَاحُهَــا … عُيُــونَ لِأَوَاسِــي إِذْ حَمِـدْتُ بَلاَءَهَــا

(شرح المرزوقي ١٨٥/١)

" وقوله " أَنْ تَرُدَّ " موضعُهُ رَفْعٌ على أنه فَاعِل يَهُون "[3]

- وقوله في تحليل بيت بُرْجُ بْنُ مُسْهِرٍ الطّائِيّ :

كَفَــى بــالقُبُورِ صَــارِمًا لَــوْ رَعَيْتَــهُ … ولكِــنَّ مَــا أَعْلَنْــتَ بَــادٍ وَخَــافِضُ

(شرح المرزوقي ٦١٩/٢)

"قوله " بالقُبُور " في موضع الرفع على أن يكون فاعل كفَى "[4]

يُلاحــظ مــن التحلــيلين الســابقين اعتمــاد المرزوقــي الإســناد قرينــة في إعــراب مكونــات الجملــة الفعليــة الــتي يــرتبط فيهــا الفعــل بالفاعــل أو نائبــة . ففــي التحليــل الأول بــين أن المصــدر المــؤول مــن (أنْ و الفعــل) هــو الفاعــل للفعــل (يَهُــونُ) ؛ لأن العلاقــة الإســنادية تــربط بــين الفعــل و المصــدر المــؤول فوقــع فــاعلاً لــه .وكــذلك في التحليــل الثــاني اســتدل بتأويــل حــرف الجــر الزائــد علــى إعــادة الإســناد إلى وضــعه الصــحيح، فقــال : " بــالقُبُور في موضــع الرفــع علــى أن يكــون فاعــل كَفَــى"، فتــأول حــذف حــرف الجــر الزائــد لرفــع الاســم (القبــور) لأن الفعــل (كَفَــى) لابــد لــه مــن فاعــل ليــتم الــركن الإســنادي، ولــيس هنــاك مــا يصــلح لــذلك ســوى الاســم (القبــور) الــذي ســبق بحــرف جــر حكــم عليــة بالزيــادة لأن الفاعــل لا يكــون مجروراً .

---

(١):ابن جني : الخصائص، ٣٦٠/٢

(٢):ينظر : ابن يعيش: شرح المفصل، ٩٤/١

(٣):المرزوقي : شرح حماسة أبي تمام، ١٨٥/١

(٤):المصدر السابق، ٦١٩/٢

وقد يُشَار في هذا المقام إلى أن النحاة بينوا أهمية طرفي الإسناد في الجملة الفعلية، فقد ذكر ابن جني أن دلالة الفعل على الفاعل تكون من جهة معناه لا من جهة لفظة . فلا فرق بين لفظ الفعل قَاَم . و ضَرَبَ إلاّ باختلاف دلالة الحدث لاختلاف اللفظ، فكل الأفعال تحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به، وحدوثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه[1].

٢. **قرينة التخصيص:**

وهي من جملة القرائن المعنوية التي تتضافر مع الإسناد لتؤدي المعنى الوظيفي .ولَماّ كانت قرينة الإسناد تكشف عن طرفي الإسناد و العلاقة بينهما وهي علاقة تتفقد بها الجملة، فإنّ قرينة التخصيص تكشف عن قسم من العلاقات التي تفيد تقييد المعنى الإسنادي أو ما يقع في حيزه و تضييقاً له، فالتخصيص " علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند و بين طائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة و الحال و المستثنى و التمييز"[2].

والتخصيص قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص تشمل التعدية مع المفعول به، و الغائية مع المفعول لأجله، و المضارع بعد اللام وكي والفاء و لن و إذن وغيرها، و المعية مع المفعول معه و المضارع بعد الواو، و الظرفيه مع المفعول فيه، و التحديد مع المفعول المطلق، و الملابسة مع الحال، و التفسير مع التمييز، و الإخراج مع الاستثناء، و المخالفة مع الاسم المنصوب على الاختصاص، وبعض المعاني الأخرى[3].

وتحسن الإشارة إلى أنه يراد بالتخصيص هنا ما قصده النحويون بالتقييد، و أنه لا يقصد به ما ذكره البلاغيون، فالتخصيص عند النحاة هو " تقييد إسناد الفعل – مثلاً –إلى الفاعل بمفعول أو حال أو غيره، نحو : شَرِبَ زَيْدٌ مَاءً،

---

(١):ينظر: ابن جني: الخصائص، ٩٩/٣

(٢):تمام حسان: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي،ص٤٢(بحث)،وينظر: أحمد خضير علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص٢٥٨

(٣):ينظر: تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص١٩٤، ١٩٥، وخليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٤١

فإسـناد الشـرب إلى زيـدٍ مخصـص بوقوعـه علـى المـاء، وهكـذا، وبـذلك لا يقصـد بالتخصـيص مـا ذكـره البلاغيـون مـن نحـو : إنَّمـا يَـنْجحُ المجتهـدُ، و لا يقصـد بـه تقديم ماحقة التأخير نحو تقديم المفعول به على الفاعل "[1]

❖ وقد وَظَّف المرزوقي قرينة التخصيص في التحليل النحوي، ويمكن التمثيل ببعض القرائن الفرعية التي كانت حاضرة عنده[2]، ومن ذلك:

- إعـراب المرزوقـي " جَمَاعَتَهمْ " مفعـولاً بـه في أثنـاء تحليلـه لبيـت عَنْتَـرة بـن شَـدّاد العبسي:

تَركْـتُ بـني الهُجَـيمِ لَـهُ دَوَاراً　　　　إذا يَمْضِـي جَمَـاعَتَهمْ يعـودُ

(شرح المرزوقي ١/٤٢٥)

يقـول المرزوقـي : " ويكـون الضـمير في قولـه لَـهُ للفـرس، و يَمْضِـي فعْـلٌ لَـهُ، وجَمَاعَتَهم ينتصب على المفعول، لأن يمضي هذا يتعدى، و معناه يُجَاوِزهم"[3].

يلاحـظ مـن التحليـل السـابق اعتمـاد المرزوقـي التعديـة قرينـة في التحليـل النحـوي، فقـد بَـيَّنَ أن (جَمَـاعَتَهم) منصـوب علـى أنـه مفعـول بـه بفعـل متعـدٍ وهـو (يَمْضِـي) .و التعديـة تخصـيص لعلاقـة الإسـناد الـتي بـين الفعـل و الفاعـل، فقـد جـاء إسـناد الفعـل (يَمْضِـي) إلى الضـمير العائـد علـى (الْفَـرَس) مخصصـاً و مقيـداً بوقوعه على (الجماعة).

❖ و إعرابه لكلمة " اِبْتِغَاءَ " مفعولاً لأجله في قول إسحاق بن خَلَفَ:

تهْوى حَيَـاتِي وَ أَهْـوَى مَوْتَهـا شَـفَقاً　　　　والمَـوْتُ أَكَـرَمُ نَـزّال علـى الحُـرمِ

(شرح المرزوقي ١/٢٨٣)

يقول المرزوقي : " و انتصب شَفَقاً على أنه مفعول له "[4].

---

(١):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٤٢

(٢):وينظـر كـأمثلـة أخـرى: المرزوقـي: شـرح حماسـة أبـي تمـام، ١/ ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٨٨، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٥٠، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٢٥

(٣):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/٤٢٥

(٤):المصدر السابق، ١/٢٨٥

يُلمح من التحليل السابق توظيف المرزوقي قرينة السببية أو الغائية حيث إنَّ بابها المفعول لأجله " وهو قيد على علاقة الإسناد الفعلي أو الاسمي، إذ يجعل الحدث مقيداً بسبب ما "[1]، " فإذا قلت أَتَيتُ رَغبةً في لقائك أوكي ألقاك أو لأِلقاك إلخ، فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص، وهذا القيدُ وهو الغائية يعتبر جهة في فهم الإتيان لأن هذا الإتيان بدون سبب أَعّم منه وهو مُسَبِّبٌ، فالإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مسبباً عن الرغبة في اللقاء وتكون الغائية وهي قرينة معنوية داله على المفعول لأجله .... وتكون داله على فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل "[2].

وفي التحليل السابق جاء إسناد الفعل إلى الفاعل مقيداً بكونه إشفاقاً على ابنته، فقد قَيّد حُبّ الأب موت ابنته بسبب إشفاقه عليها، وخوفه من ابتذال قد يلحقها، وذلك حتى لا يفهم أن تمنى الأب موت ابنته على إطلاقه .

وقد يمكن أن يقال إنَّ هذا التخصيص لعلاقة الإسناد من المهم ذكره – أحياناً – إتماماً للمعنى، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القرائن التي تخصص المعنى و تقيده تسمى عند النحاة بالفضلات، وهي ما زاد على ركني الجملة الأساسية، ولا تعني أنه يمكن الاستغناء عنها متى شئنا .ويرى مازن الوعر أن مفهوم المسند و المسند إليه و الفضلة، أي الزيادة النحوية و الدلالية على العلاقة الإسنادية إنما هو حجر الأساس في النظرية العربية اللسانية للتراكيب، و أن جمهور النحاة بنوا تحليلهم النحوي على هذه المكونات الثلاثة[3].

---

(١):خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٤٦

(٢):تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها،ص١٩٥، ١٩٦

(٣):ينظر: مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،ص١٣٨، وينظر: خليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٤١

٣. **قرينة النسبة:**

وهـي قرينـة معنويـة كـبرى تـدخل تحتهـا قـرائن فرعيـة هـي معـاني حـروف الجـر و الإضـافة، وهــذه القــرائن تُتَّخَـذ قــرائن في التحليــل و الإعــراب وفي فهــم الــنص بصورة عامة[1].

والنسـبة قيـد عـام علـى علاقـة الإسـناد أو مـا يقـع في حَيّزهـا كمـا كانـت علاقـة التخصـيص، و طبيعـة التقييـد هنـا تختلـف عـن التقييـد في قرينـة التخصـيص السـابقة، لأن الإضـافة علاقـة معنويـة تـربط بـين شـيئين تجعـل منهـا شـيئاً واحـداً، وينظـر إليهمـا علـى أنهمـا يؤديـان معنـى واحـداً، وقـد فَـرّق تمـام حسـان بـين قيـد التخصـيص لعلاقــة الإسـناد وقيــد النسـبة بــأن معنــى التخصـيص تضـييق لتلـك العلاقة ومعنى النسبة إلحاق لها[2].

وقرينـــة النســـبة بفرعهـــا المتعلـــق بحـــروف الجـــر تُعنَـــى بتحليـــل معـــاني الأدوات الـذي يشـكل جـزءاً مهمـاً مـن التحليـل النحـوي .ومعـاني حـروف الجـر هـي نسـبة بـين الحـدث (في الإسـناد) وبـين المجـرور، وعَبّـر القـدماء عنهـا بحـروف الإضـافة لأنهـا تضـيف معـاني الأفعـال أي توصـلها إلى الأسمـاء . أمـا تمـام حسـان فـيرى أنهـا تجعـل علاقـة الإسـناد نسـبية، فالنسـبة ربـط شـيء بشـيء بحـرف الجـر وتكـون بـين الفعـل و الاسم نحو : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، أو بين الاسم و الاسم نحو : الكتابُ لِزَيْدٍ[3].

أمـا النسـبة في الإضـافة فهـي نسـبة ربـط بـين اسمـين همـا المضـاف و المضـاف إليـــه، فهمـــا مرتبطـــان بعضـــهما بـــبعض حتـــى إنّ النحـــاة عَـــدّوهما كالكلمـــة الواحـدة، فقـال المـبرد : " فـإذا أضـفت اسمـاً مفـرداً إلى اسـم مثلـه مفـرد أو مضـاف صار الثاني من تمام الأول، وصار جميعاً اسماً واحداً "[4].

---

(١):ينظر: تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢٠١

(٢):ينظر: تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها،ص٢٠١، وخليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٧٣

(٣):ينظر تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢٠٣، ٢٠٤، وخليفة الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه،ص١٧٤، ١٧٥

(٤):المبرد: المقتضب، ١٤٣/٤

وقرينة الإضافة هي " نسبة تقييدية تتضح بما تفيده في المضاف من تعريف أو تخصيص عندما تكون الإضافة محضة . ولاشك أن معنى الكلمة عند ذكرها مفردة يختلف عنه عند ذكرها مضافاً إليها ، وهذا يفضي إلى القول بأن الإضافة – إذا جازت – تُحْدِثُ تغييراً في معنى الكلمة على كل حال ، وكون الإضافة قيداً للإسناد – مع أنها علاقة بين المضاف و المضاف إليه– يعني أن هذا القيد يقع أولاً في المضاف ليكون بعد ذلك قيداً لعلاقة الإسناد ، لأن المضاف لابد أن يكون أحد طرفي الإسناد أو واقعاً في حيّزه "(١).

❖ ويظهر اعتماد المرزوقي على قرينة النسبة في فرعها الأول بإشارته إلى ما تؤديه حروف الجر من مَعَانٍ وفق السياقات المختلفة ، ومن ذلك وقوع " مِنْ " للتبعيض في قول موسى بن جابر:

مِنْهُمْ لُيُوثٌ لا تُرَامُ و بَعْضُهم مِمّا قَمَشْتَ وَضَمَّ حَبْلُ الحاطِبِ

(شرح المرزوقي ١/٣٦٤)

قال المرزوقي: " وقوله " وبَعْضُهم مِمّا قَمَشْتَ" ينوب فيه ذكر البعض عن قوله " مِنْهُمْ " ، لأن " مِنْ " للتبعيض فاستغنى به "(٢).

ويستدل بمعاني حروف الجر بمسألة تناوب الحروف بعضها مكان بعض مثل وقوع (مِنْ) بمعنى (مُنْذُ) في قول البُرْجُ بن مُسهِرٍ:

تَرَكْنَا قَوْمَنَا مِنْ حَرْبِ عَامٍ أَلاَ يَا قَوْمِ لِلأَمْرِ الشَّتَاتِ

(شرح المرزوقي ١/٣٦١)

قال المرزوقي : " وقوله : مِنْ حَرْبِ عَامٍ " جَعَل (مِنْ) بَدَل (مُنذُ)، لأنه في المكان مثله في الزمان "(٣).

وقد وَظّف المرزوقي التعليق لبيان وظيفة حروف الجر في تحليلاته لكثير من الأبيات الشعرية ، ومن ذلك قوله في بيت أُنَيْف بين حَكم النّبْهَانِي:

فَلَمّا أَتَيْنَا السَّفْحَ من بَطْنِ حَائلٍ بحيْثُ تَلاَقى طَلْحُها و سُيَالُها

(شرح المرزوقي ١/١٧١)

---

(١):أحمد خضير علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص٢٦٣

(٢):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ١/٣٦١

(٣):المصدر السابق، ١/٣٦١

"البـاء مـن قـول " بحيـثُ " تَعَلّـق بفعـل دَلّ عليـه أَتَيْنـا ، كأنـه قـال : حَصَلْنا بحيْـثُ تَلاَقـى طَلْحُهـا و سُـيَالُها . و موضـعه مـن الإعـراب نَصْـبٌ علـى الحـالِ للمضمرين في أَتَيْنا "[1].

وممّـا يـذكر هنـا أن التعليـق مـن المسـائل ذات الصـلة بحـروف الجـر ، و قـد أطلـق النحـاة القـدماء علـى حـروف الجـر مصـطلح " أَدوات التعليـق "، " فكلمـة متعلـق هنـا تفيـد أن النحـاة كـانوا حريصـين علـى شـرح مـا تفيـده معـاني الجـر ؛ أي القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة "[2].

❖ أماّ الإضافة بوصفها قرينة معنوية فيظهر اعتماد المرزوقي عليها في تحليلات كثيرة، ومن ذلك تحليله بيت سعد بن مالك:

يَـا بُـوسَ للحـرب الـتي ... وَضَـعَتْ أَرَاهِـط فاسْـتَراحُوا

(شرح المرزوقي ٢/ ٥٠٠)

يقـول المرزوقـي : " الـلام مـن قولـه " يَـا بُـوسَ للحـرب " دَخَلَـتْ لتأكيـد الإضـافة في هـذا الموضـع، وهـي إضـافة لا تُخصـص ولا تُعَـرِّف .وهـذه الـلام لا تجـيء علـى هـذا الحـدَّ إلاَّ في بـابين : أحـدهما بـابُ النّفـي بـلا ، وذلـك منـه في قولـك لا غُلاَمَـيْ لـك، ولاَ أَبَـا لَـكَ ومـا أشـبهما ، و الثـاني بـاب النـداء في قولـك يَـا بُـوسَ للحـرب، وإنِمّـا المعنى يَا بُوسَ الحرب .ألا ترى أنه لو لم يرِدِ الإضافَةَ لَنَوّنَ يا بوسَ في النصب"[3].

ففـي التحليـل السـابق نجـد إشـارات يفهـم منهـا اعتمـاد المرزوقـي الإضـافة قرينـة دالـة علـى إعـراب (يـا بُـوسَ للحَـرْبِ) منـادى مضـاف، وذلـك علـى اعتبـار زيـادة الـلام فيكـون التركيـب (يَـا بُـوْسَ الحـرب)، ومِمّـا يـدل علـى أنـه لا يـراد هنـا إلاَّ الإضـافة حذف التنوين من المضاف، إذِ لا يجتمع التنوين و الإضافة.

٤. **قرينة التبعية:**

وهـي قرينـة معنويـة كـبرى يفهـم بهـا ارتبـاط التـابع بـالمتبوع، فهـي تـدل علـى وجـود لفظـين أو تـركيبين يكـون الأول متبوعـاً و الثـاني تابعـاً ، فتكـون التبعيـة

(١):المصدر السابق، ١٧١/١

(٢):تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها ،ص ٢٠٢

(٣):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٢/ ٥٠٠

قرينة على إعراب العنصر التابع .و الإتباع سبب في ظهور علامة الإعراب على أواخر التابع ومن ثم تحدد وظيفته النحوية[1].

وقد قيل في تعريف التابع بأنه " هو كل تابع ثانٍ ذُكِر تقريراً لما قبله و يتبعه في الإعراب، كالنعت مثل قولة تعإلى: ﴿لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً﴾[البقرة:٧٩]، والبدل مثل قوله تعإلى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ﴾[الأعراف:١٤٢]، و العطف مثل قوله تعإلى: ﴿قَالَ يَامُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِي وَبِكَلاَمِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ﴾[الأعراف:١٤٤]"[2]ويندرج تحت هذه القرينه أربع قرائن فرعية هي : النعت و العطف و التوكيد و البدل، " وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم إنّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع و المتبوع هو العلامة الإعرابية، كما أن هناك قرينه أخرى توجد فيها جميعاً هي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائماً أيًّا كان نوعها "[3]

- ❖ وقد اعتمد المرزوقي على قرينة التبعية بفروعها المختلفة في مواضع كثيرة من تحليلاته الإعرابية[4].

فقد اعتمد على النعت قرينه في التحليل النحوي، ومن ذلك إعرابه لكلمة "سِوَى" صفة مجرورة لأن موصوفها مجرور، في قول يحيى بن منصور:

وجَـدْنَا أبَانَا كـان حَـنّ ببَلْـدَةٍ   سِوىً يَبْنَ قَيْسٍ قَيْسِ عَيْلاَنَ و الفـزْرِ

(شرح المرزوقي ٣٢٦/١)

"فالنعت هو وصف للمنعوت به يتضح المنعوت، فضلاً عن ذلك فهو يأخذ العلامة الإعرابية نفسها، والغرض منه التخصيص و إزالة الإيهام عن المنعوت، فقولك: مررت بزيدٍ الطَّوِيْلِ، هو تخصيص له، وأنه غير القصير، لذلك يعد النعت تقييداً للاسم و تمييزاً له حتى ينماز من غيره "[5].

---

(١):ينظر أحمد خضير علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط،ص ٢٦٧ ، وخليفة محمد الصمادي: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص١٨٢

(٢):عزيزة فوال بابتي: المعجم المفصل في النحو العربي، ٣٢٧/١

(٣):تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٢٠٤

(٤):ينظر المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٥٠/١، ٨٧، ٦٦٠/٢، ٦٦٢، ٦٨٣، ٧١٧، ٨٠٠، ٨٦٢

(٥):سامي الماضي: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب،ص١٨٣، ١٨٤

- ومن شواهد توظيف قرينه العطف إعراب كلمة " مَذَانباً " في قول جابر ابن حريش:

لاَ أَرْضَ أَكْثَرُ مِنْكَ بَيْضَ نَعَامَةٍ   وَ مَذَانِباً تَنْدَى ورَوْضاً أَخْضَرَا

(شرح المرزوقي ٢/٥٩٣)

قال المرزوقي: "و مَذَانباً " انتصب على أنه معطوف على بَيْضَ نَعَامَةٍ"(١)

ومن الملاحظ في التحليل السابق أنه قد تضافرت قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة العطف لإعراب الاسم الواقع بعد حرف العطف.

- وقد يختلف إعراب التابع تبعاً لرواية البيت، ومن ذلك كلام المرزوقي على بيت أبي كبير الهذلي:

ومُبَرّإٍ مِنْ كُلّ غُبّرِ حيضَةٍ   وَفَسَادِ مُرضِعَةٍ وداءٍ مُعْضِلِ

(شرح المرزوقي ١/٨٦)

قال المرزوقي : " ويروى " ومُبَرّأ " بالنصب و الجرّ، فإذا نصبته فإنه ينعطف على " غيرَ مُهَبّلِ " كأنه قال : شَبّ في هاتين الحالتين .و إذا جَرَرْتُهُ ينعطف على قوله " جَلْدٍ من الفتيان " كأنه بِمِغْشَمٍ جَلْدٍ ومُبَرّإٍ "(٢)

يُلاَحظ في التحليل السابق أن العطف كان بالحرف وهذا ما يسمى بعطف النسق، " فالحروف تُدخل الثاني بالأول من الإعراب فيما دخل فيه الأول، وهذا يعني أنه يأخذ الحكم الإعرابي من خلال الاشتراك بالعطف بسبب وجود حرف العطف "(٣)، فنصب كلمة " مُبَرّإ) قرينه داله على عطفها على كلمة منصوبة وهي " غيرَ مُهَبّلِ "(٤)، أما جَرّ كلمة (مُبَرّإ) فهو قرينه دالة على عطفها على كلمة مجرورة و هي " جَلْدٍ من الفتيان "(٥).

---

(١):المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، ٢/٥٩٥

(٢):المصدر السابق، ١/٨٧

(٣):سامي الماضي: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب، ص١٨٤

(٤):البيت هو : مِمّن حَمَلن به وهُنّ عَوَاقِدٌ   حُبُكَ النّطَاقِ فَشَبّ غَيْرَ مُهَبّلِ (المرزوقي١/ ٨٥)

(٥):البيت هو: ولقد سَرَيْتُ على الظلامِ بمغشَمٍ   جَلْدٍ من الفتيان غيرَ مُثْقل (المرزوقي ١/٨٤)

وفي نهاية الفصل يمكن أن يقال إن القرائن النحوية بنوعيها اللفظية و المعنوية كانت حاضرة عند المرزوقي في تحليلاته النحوية، و إن لم يشر إليها من الناحية النظرية، إلاّ أن الجانب التطبيقي جاء ليؤكد وعيه لهذه القرائن و توظيفها في التحليل الإعرابي للوصول إلى الوظيفة النحوية للمفردات أو التراكيب المحللة . ويجدر التنبيه إلى أن اعتماد المرزوقي على قرينة واحدة في أكثر تحليلاته لايعني عدم الاعتماد على قرائن أخرى و لكنه كان يظهر القرينة البارزة أو الأكثر أهمية للتدليل على المعنى النحوي.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقيم تصوراً عاماً للتحليل النحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام . فعلى الرغم أن المرزوقي أديب ناقد ، إلاّ أنه استطاع أن يوظف النحو في تفسيراته الشعرية ، وبهذا يُخْرِج النحو من نطاق البحث النظري إلى ميدان التطبيق العملي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وكان أبرزها :

- تؤكد الدراسة على العلاقة بين فهم النحو وفهم الأدب، فلايمكن للمحلل النحوي أن يستوعب مايقصده الأديب إلاّ بفهمه الدقيق لقواعد النحو ومسائله . فالمهارة النحوية السليمة – التي أساسها الممارسة والحذق والفطنة والبصر بعلاقات التراكيب والترابط - تُظْهِر إبداعات المحلل النحوي.
- إن فكرة التحليل النحوي كانت موجودة في ذهن المرزوقي، وكانت طرائقه بصفة مجملة شملت معظم مايطلبه ابن هشام والمحدثون في التحليل النحوي، وإن جاءت هذه الطرق أشتاتاً في جميع ماحلله، فلم يسر بها سيراً منتظما محدد الطرق وبمنهجية ثابته، وإنما جاءت التصنيفات والعمليات الإجرائية حسب مايراه، وسار بها بعفويته.
- يعرض المرزوقي عدة أوجه في التحليل النحوي، وكانت أكثر الأسباب التي اعتمد عليها في إجازة الأوجه الإعرابية ثلاثة وهي: المعنى ، والقواعد النحوية، والرواية.
- اعتمد المرزوقي على معايير استطاع من معرفته بها أن يسير بالتحليل النحوي سيراً سليماً ، فشملت : معرفة المعنى ، ومعرفة القواعد النحوية ، ومعرفة علوم العربية ، والمهارة النحوية السليمة . وهذه المعايير قد تتضافر في التوجيه الإعرابي لبعض ماتم تحليله .
- يتميز التحليل النحوي عند المرزوقي بسمات جلية وهي : الاختصار والتوسع ، والتعليل ، والتأويل ، والاستشهاد . ولم يكن للمحلل منهج واضح في عرضه لهذه السمات ، فهو يختصر أحياناً ، ويتوسع أحياناً في ذكر بعض القواعد المتعلقة بجانب مسألة ما . كما أنه لم يتناول ذلك كله بالتعليل أوالتأويل أو الاستشهاد .

- اتّكَأ المرزوقي في تحليلاته النحوية على القرائن النحوية بنوعيها اللفظية والمعنوية ، وإن لم يشر إليها من الناحية النظرية إلاّ أن الجانب التطبيقي جاء ليؤكد وعيه لهذه القرائن ، وتوظيفها في التحليل الإعرابي للوصول إلى الوظيفة النحوية للمفردات أو التراكيب المحللة .
- ابتعد المرزوقي عن الفلسفة والمنطق في تحليله ، ومال إلى السهولة والوضوح على الرغم أنه عاش في القرن الخامس الهجري، وهو عصر عُرِفَ علماؤه بعنايتهم بالفلسفة والمنطق.
- كشفت الدراسة ثقافة المحلل الواسعة ، فالتحليل عند المرزوقي صادر عن مرجعيات عدة : نحوية ، ولغوية ، وصرفية ، وبلاغية ، ودينية . فالمرجعية النحوية ظهرت في درايته بعلم النحو ، وفي كثرة محفوظه من القواعد ، وبيان الأوجه النحوية المختلفة ، فجاء الكتاب كأنه كتاب في النحو . وتمثلت المرجعية اللغوية في لغته الشارحة للنصوص الشعرية ، فهي لغة وظيفية تجريدية . وظهرت المرجعية الصرفية في معرفته للبنى الصرفية للألفاظ إذ اهتدى من خلال البنية الصرفية إلى تحديد الإعراب والوظيفة النحوية للكلمات . وجاءت المرجعية البلاغية في معرفة علم البلاغة بفروعه الثلاثة ، وقدرته في تطبيق أكثر موضوعاته في التحليل ، كمظهر من مظاهر الصلة بين البلاغة والنحو. أما المرجعية الدينية فقد تمثلت في ورود القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، والاستدلال بها في تحليله النحوي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نتائج جزئية ، قد يجدها القارئ في ثنايا هذه الدراسة.

فهرس المصادر والمراجع

أ - **الكتب المطبوعة:**

١ - إبراهيم؛ عبدالعليم: النحو الوظيفي، دار المعارف ، ط ١١ ، ٢٠٠٨م

٢ - ابن الأثير؛ مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد بن محمد : النهاية في غريب الحديث والأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

٣ - الأخفش؛ سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، دراسة وتحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

٤ - الأزهري؛ خالد زين الدين بن عبدالله : التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق : عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط ١ ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م

٥ - الأسدي ؛الأقيشر : ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق : خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ١٩٩١م

٦ - الاستراباذي؛ رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، عالم الكتب، القاهرة، ط١ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

ــــــــــ: شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م

٧ - الأصفهاني؛ أبوفرج : الأغاني، شرحه وكتب هوامشة : عبدالأمير علي مهنا وسمير جابر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م

٨ - الأفغاني؛ سعيد: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

٩ - امرؤ القيس: ديوان امريء القيس، تحقيق: مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٥ ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

١٠ - الأنباري؛ أبوالبركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد: أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هَبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م

ــــــــــ: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

١١ -الأنطاكي؛ محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣

١٢ -أنيس؛ محمود راشد: مباديء التحليل الصرفي، دار الفرقان للغات، حلب.

١٣ -أنيس؛ إبراهيم: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م

١٤ -بابتي؛ عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م

١٥ -البخاري؛ أبوعبدالله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، اعتنى به: أبوصهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن.

١٦ - البستاني؛ بطرس: محيط المحيط، مكتبة لبنان، ١٩٧٩م

١٧ - البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر: خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م

١٨ - البيهقي؛ إبراهيم: المحاسن والمساوئ، تحقيق: محمد سويد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٨م

١٩ - التبريزي؛ الخطيب: شرح ديوان أبي تمام، تحقيق: محمد عبده عَزّام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م

٢٠ -التوحيدي؛ أبوحيان علي بن محمد بن العباس: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م

٢١ - الجاحظ؛ عمرو بن بحر: البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٢م

ــــــــــــ : الحيوان، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٩٩٦م

ــــــــــــ : الرسائل، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٩٩١م

٢٢ -جبارين؛ محمد عدنان: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تقديم: أ.د: فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

٢٣ - الجرجاني؛ أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م

٢٤ - جرير بن عطية؛ ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط٣

٢٥ - ابن جني؛ أبوالفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، ط٣

ــــــــــــ : المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق: لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م

٢٦ -الحافظ؛ ياسين: التحليل الصرفي، دار العصماء للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م

٢٧ -الحديثي؛ خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م

٢٨ - حسان؛ تمام: اللغة العربية، معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م

٢٩ -حسان بن ثابت؛ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سَيّد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م

٣٠ -حسين؛ وليد: نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، قدّم له الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عَمّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٩م

٣١ -الحلبي؛ أبوالسمين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٣٢ -الحلواني؛ محمد خير: أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١١م

٣٣ -الحمد؛ علي والزعبي يوسف جميل: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م

٣٤ -الحموز؛ عبدالفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م

٣٥ -أبوحيان؛ محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ورمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م

ـــــــــ : تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

٣٦ -خليفة؛ سهير محمد: قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني، مطبعة السعادة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م

٣٧ -الدلابيج؛ محمد فضل ثلجي: دليل القاعدة النحوية عند سيبوية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

٣٨ -الراجحي؛ عبده: التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م

ـــــــــ : اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥م

٣٩ -الرمالي؛ ممدوح عبدالرحمن: العربية والوظائف النحوية - دراسة في اتساع النظام النحوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م

٤٠ -الزجاج؛ أبوإسحاق إبراهيم بن السَّري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤١ -الزجاجي؛ أبوالقاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٢ -الزمخشري؛ محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي بن محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

ـــــــــ : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق: أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

٤٣ -أبوزنيد؛ عثمان: نحو النص، إطار نظري ودراسات تطبيقية، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٩م

٤٤ -زهير بن أبي سُلمَى: ديوان زهير بن أبي سُلمَى، شرحه وَقدّم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

٤٥ -السامرائي؛ فاضل صالح: معاني النحو، دار الفكر، عَمّان، الأردن، ط٢، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م

٤٦ -ابن السراج؛ أبوبكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

٤٧ -سيبويه؛ أبوبشر عَمْرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

٤٨ -السيوطي؛ جلال الدين بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، قَدّم له وضبطه وصححه وشرحه وعَلّق حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م

ــــــــــــ: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م

٤٩ -الشاعر؛ حسن موسى: النحاة والحديث النبوي، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

٥٠ -شاهين؛ عبدالصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

٥١ -صحرواي؛ مسعود: التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م

٥٢ -عبدالتواب؛ رمضان: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م

ــــــــ: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

٥٣ -ابن عبدربه؛ أحمد بن محمد الأندلسي: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م

٥٤ -عبدالغفار؛ أحمد: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض، ١٩٨٠م

٥٥ -عبدالكريم؛ جمعان: إشكالات النص، دراسة لسانية نصية، النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي بالدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٩م

٥٦ -عبداللطيف؛ محمد حماسة: الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

ـــــــــ : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م

ـــــــــ: اللغة وبناء الشعر، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٢م

ـــــــــ: النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي -، دار الشروق، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م

٥٧ -أبوعبيدة؛ معمر بن المثنى: مجاز القرآن، مكتبة الخانجي، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٠م

٥٨ -ابن عقيل؛ بهاء الدين بن عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

٥٩ -العكبري؛ أبوالبقاء عبدالله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م

٦٠ -عمايرة؛ خليل أحمد: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضية ودوره في التحليل اللغوي، دار ثروت للنشر والتوزيع، جده، المملكة العربية السعودية.

٦١ -ابن عُنين: ديوان ابن عُنين، تحقيق: خليل مردم بيك، دار صادر، بيروت، ط٢

٦٢ -عيد؛ محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م

٦٣ -ابن فارس؛ أبوالحسين أحمد بن زكريا: الصاحبي في فقه العربية، تحقيق: السَّيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

ـــــــــ: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م

٦٤ -فاضل؛ محمد نديم: التضمين النحوي في القرآن الكريم، مكتبة درا الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

٦٥ -الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد: العين، ترتيب ومراجعة: داود سَلّوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م

٦٦ -فضل؛ صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، ١٩٩٢م

٦٧ -قباوة؛ فخر الدين: تطوير مشكلة الفصاحة، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت لبنان ودمشق سوريا، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م

ـــــــــ: التحليل النحوي، أصوله وادلته، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ط١، ٢٠٠٢م

ـــــــــ: منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٤م

ـــــــــ: منهجية التحليل النحوي للنصوص الأدبية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م

٦٨ -ابن قتيبة؛ أبومحمد عبدالله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م

ـــــــــ: عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م

٦٩ -قطامش؛ عبدالحميد: الأمثال العربية (دراسة تاريخية تحليلية)، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٨م

٧٠ -الكناعنة؛ عبدالله محمد: الصراع بين التراكيب النحوية - دراسة في كتاب سيبوية -، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م

٧١ -الماضي؛ سامي: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

٧٢ -ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

٧٣ -المبارك؛ مازن: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٣م

٧٤ -المبرد؛ أبوالعباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب.

٧٥ -المتنبي؛ علي بن الحسين: ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه وفهرسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٧٦ -مرعشلي؛ نديم وأسامة: الصحاح في اللغة والعلوم، دار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م

٧٧ -مصطفى؛ إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، تركيا، ط٢

٧٨ -أبوالمكارم؛ علي: في أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م

٧٩ -الملخ؛ حسن خميس: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عَمّان، ط١، ٢٠٠٠م

٨٠ -ابن منظور؛ جمال الدين محمد بن مُكَرم: لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٠٠م

٨١ -الموسى؛ نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠م

٨٢ -الميداني؛ أبوالفضل أحمد بن محمد النيسابوري: مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م

٨٣ -ناصف؛ حفني ودياب محمد: الدروس النحوية لتلاميذ المدراس الابتدائية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط٢٠، ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م

٨٤ -النجار؛ لطيفة إبراهيم: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠م

٨٥ -النحاس؛ أبوجعفر أحمد بن محمد: شرح أبيات سيبويه، تحقق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

٨٦ -نحلة؛ محمود أحمد: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

٨٧ -الهروي؛ الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م

٨٨ -ابن هشام؛ أبومحمد عبدالله جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م

ـــــــــــــ: مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخرون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م

٨٩ -هنادي؛ محمد عبدالقادر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

٩٠ -الوَرّاق؛أبوالحسن محمد بن عبدالله: علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدّرويش، مكتبة الرشد، الرّياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م

٩١ -الوعر؛ مازن: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، دمشق، سورية، ط١، ٢٠٠١م

ـــــــــــــ: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٧م

٩٢ -ياقوت؛ محمود سليمان: أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠م

٩٣ -ابن يعيش؛ موفق الدين النحوي: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

ب - <u>الرسائل العلمية:</u>

١ - بودرامة؛ الزايدي: التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ١٤٢٦ - ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م

٢ - الجراح؛ لينا علي محمود: المحمولات في الدرس النحوي "دراسة وصفية وتحليلية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠١٠ - ٢٠١١م

٣ - الجمالي؛ زمن محمود جواد: تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦م

٤ - حردان؛ صفاء عبدالله نايف: الواو والفاء وثم في القرآن الكريم - دراسة نحوية دلالية إحصائية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨م

٥ - خير الدين؛ كرموش محمد: منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة من خلال كتابة (التحليل النحوي: أصوله وأدلته)، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي، مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١١ - ٢٠١٢م

٦ - أبوسعيفان؛ سامية مونس خليل: عوارض التركيب في سورة البقرة - دراسة نحوية وصفية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م

٧ - الشلوي؛ بريكان بن سعد بن عيضة بن وصل: المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى،١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

٨ - الصمادي؛ خليفة محمد خليل: الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، دراسة في كتابي "معاني القرآن" و "الكتاب" رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

ـــــــــــ: قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٩م

٩ - الطوالبة؛ علي أحمد عيفان: أبوعلي المرزوقي: نحويا، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٦م

١٠ -عبود؛ زهرة عبدالرحمن الشيخ: النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام (ت ٢٣١)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م

١١ -العزري؛ حمود بن محمد بن ناصر: التحليل النحوي عند الأنباري والتبريزي في شرح المفضليات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٩م

١٢ -علي؛ أحمد خضير عباس: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م

ج - <u>الأبحاث المنشورة:</u>

١ - الأقطش؛ عبدالحميد: الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة الآداب واللغويات"، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ١٩٩٥م

٢ - بسندي؛ خالد بن عبدالكريم: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (٤) العدد (٢)

٣ - الجاسم؛ محمود حسن: أسباب التعدد في التحليل النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٧٦)، كانون الثاني - حزيران، ٢٠٠٤م

ـــــــــــ: التحليل النحوي "تعريفة وطبيعته" مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية، دبي، العدد (٢٠)، ٢٠٠٠م

ـــــــــــ: المعنى والقاعدة النحوية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (١٧)، العدد (٣٢)، ذو الحجة/ فبراير، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م

٤ - حسان؛ تمام": القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، المجلد (١١)، ١٣٨٤هـ/ ١٩٧٤م

٥ - حسن؛ نهاد فليح: العلة النحوية بين النظرية والتطبيق، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، العدد (١٤)، ١٩٨٦م

٦ - زادة؛ مهين حاجي: المطابقة بين الضمير ومرجعة في القرآن الكريم، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، العدد (٢)، خريف وشتاء ١٤٣١هـ

٧ - العايد؛ سليمان: معاني النحو، منشور في مجلة العرب، ج١١ و ١٢، الجمادان، ١٤٢٨هـ

٨ - العرجا؛ جهاد يوسف والعايدي؛ حسين راضي: المنصوب على نزع الخافض في العربية، دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد (١٨)، العدد (١)، يناير، ٢٠١٠م

٩ - عوض؛ سامي: ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسة الآداب والعلوم الإنسانية)، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، ٢٠١٠م

١٠ - كنوان؛ حسين: تحليل النصوص (المفهوم والضوابط)، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، العدد (١١)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

١١ - هنداوي؛ حسن محمد: (أَنْ) الزائدة عند النحويين والمفسرين، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، العدد (١)

رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس